The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتـصـاديـــات التنـمـيـة

"العلاقة بين التضخم و النمو الإقتصادي في فلسطين"

دراسة قياسية للفترة 2000-2015

"The Relationship between Inflation and Economic Growth in Palestine"

Econometric Study for the Period 2000-2015

إِعدَادُ البَاحِثِ

مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان

120120096

إِشرَافُ

الدكتــور
خليل أحمد النمروطي

الأستاذ الدكتور
سمـير خـالد صـــافي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي برنامج إقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة
يونيو/2016م – رمضان/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"العلاقة بين التضخم و النمو الإقتصادي في فلسطين"

دراسة قياسية للفترة 2000-2015

"The Relationship between Inflation and Economic Growth in Palestine"

Econometric Study for the Period 2000-2015

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	مصطفى وائل أبورمضان	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	1/8/2016	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
الرقم: Ref: 2016/ 08/01
التاريخ: Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين
دراسة قياسية للفترة 2000-2015

The Relationship between Inflation and Economic Growth in Palestine
Econometric Study for the Period 2000-2015

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الإثنين 27 شوال 1437 هـ، الموافق 2016/08/01م الساعة الواحدة والنصف مساءً بمبنى طيبة ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. سيف الدين يوسف عودة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[المجادلة: **11**]

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة باللغة العربية

عمدت الدراسة الى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني و فحص امكانية وجود معدلات تضخم معينة تتغير بعدها العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و التي تعرف ب"عتبة التضخم" حيث يصبح للتضخم اثار سلبية اضافية على النمو الاقتصادي، و قد اعتمد الباحث على بيانات التضخم و النمو الاقتصادي لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و الاراضي الفلسطينية ككل خلال الفترة 2000–2015م و باستخدام التحليل القياسي لنموذج تم تطويره بواسطة (Khan & Senhadji) في العام 2000م.

توصلت الدراسة الى عدم وجود عتبة تضخم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث لم يتوصل الباحث لمعدلات معينة تتغير عندها العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و يصبح للتضخم اثار سلبية اضافية على الاقتصاد في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية و الاراضي الفلسطينية ككل.

توصل الباحث الى ان معدلات التضخم المنخفضة (اقل من 4%) لها اثار اضافية ايجابية على النمو في الاراضي الفلسطينية ككل.

وجد الباحث ان معدلات التضخم سواء كانت في قطاع غزة او في الضفة الغربية او في الاراضي الفلسطينية ككل ذات طبيعة شبه مستقرة و ليس بها تقلبات كبيرة تستدعي القلق و انها ذا معدلات منخفضة مقارنة بدول الجوار، و انها و بناء على نتائج نموذج "خان و صنهاجي" الذي حدد ان المعدلات التي قد تشكل خطر على اقتصاديات الدول النامية تكون بين 7–11% يمكن القول بانها لم تصل بعد للمستويات التي قد تشكل خطورة على النمو الاقتصادي.

كما لاحظ الباحث ان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الواردات بشكل كبير، اضافة الى ذلك فإن اعتماده على سلة من العملات الأجنبية و هي الدينار و الدولار و الشيكل مما يجعله عرضة للتأثر بشكل كبير بالتضخم الموجود في الدول صاحبة هذه العملات.

كلمات مفتاحية: عتبة، التضخم، النمو، اقتصاد، "خان و صنهاجي".

Abstract

The study seeks to analyze the phenomenon of Inflation in the Palestinian economy and examine the possibility of the existence of certain inflation rates which if inflation exceeds, the relationship between inflation and economic growth changes which is known as "Inflation Threshold" at which the inflation may pose extra negative effects to the Palestinian economy. The researcher depends on inflation data and economic growth for each of Gaza strip, West Bank and Palestine as a whole for the period of 2000 – 2015 using econometric analysis of a model developed by Khan and Senhadji (2000).

The study hasn't been able to discover certain inflation rates at which above, the relationship between inflation and economic growth changes and inflation starts posing extra negative effects to the economic growth neither in Palestine, West Bank nor Gaza Strip, thus hasn't been able to conclude the existence of an "Inflation Threshold".

The researcher has concluded that low inflation rates which are less than or equal to 4% may have extra positive effects to the economic growth in Palestine as a whole.

The researcher has also found that inflation rates either in Palestine, West Bank or Gaza Strip are of a stable nature with no huge fluctuations that need to be worried about, also considered low when compared to neighbor countries.

Taking in consideration that the study hasn’t been able to determine an Inflation Threshold, the researcher and according to the results of Khan&Senhadji model which suggests that low inflation rates are not harmful to the developing countries thinks that it's safe to say that current inflation rates are not dangerous to the economy as long as it doesn't reach the 7%-11% range which is set by Khan&Senhadji model and assumed to be dangerous to economies of developing countries.

The researcher has also noticed the Palestinian economy depends heavily on imports; additionally it doesn't have a local currency. Instead, it depends on a basket of foreign currencies such as Dinar, Dollar and Shekel; therefore, it is always at the risk of inflation existing in the countries of these currencies.

Keywords: Inflation, Threshold, Economy, Growth, Khan and Senhadji.

إهـــــــــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلـــــــــى

من بلَّغ الرسالة وأدَّى الأمانة .. ونصح الأمة .. نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

من علمني العطاء بدون انتظار .. من أستمد عزيمتي منه .. من أحمل اسمه بكل افتخار ...

والدي العزيز

ملاكي في الحياة ... بسمة الحياة وسر الوجود

من كان دعائها سر نجاحي... وحنانها بلسم جراحي

أمي الحبيبة

من بهم أشد أزري و أستعين بهم في محنتي و أرسم بهم بسمتي

إخوتي و أخواتي الأحباء

رفاق دربي و تجاربي في الحياة

أصدقائي الأعزاء

أهديهم ثمرة جهدي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، وسيد المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

انطلاقاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، ولنرد الفضل لأهل الفضل،لا يسعني إلا أن أتقدم بعد شكر الله تعالى لكل من كان له دور في تشجيعي و تحفيزي على إتمام هذه الرسالة .

وأخص بالشكر والامتنان أستاذي الفاضلين **(د. خليل النمروطي و أ.د. سمير صافي)** لما تفضلا به مشكورين بالإشراف على هذه الرسالة، فأعطياني الكثير من وقتهما، وجهدهما، ولم يبخلا عليَّ بنصائحهما السديدة التي كانت سنداً وعوناً لإنجاز هذا البحث، فجزاهما الله خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة ؛الدكتور: ..... والدكتور: ..... لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي.

والشكر موصول إلى جامعتي الغراء الجامعة الإسلامية، ذلك الصرح العلمي الشامخ، وأخص ذكراً أساتذتي الأفاضل الذين تلقيت عنهم العلم النافع.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لزملائي في العمل الذين كان لتفهمهم ظروف بحثي بالغ الأثر في انجاز هذه الدراسة ... فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

مصطفى وائل أبورمضان

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ج

Abstract ..... د

إهـــــــــداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

فهرس المحتويات ..... ز

فهرس الجداول ..... ي

فهرس الأشكال ..... ك

قائمة الملاحق ..... ل

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمة 2

1.2 مشكلة الدراسة 3

1.3 أهداف الدراسة 3

1.4 أهمية الدراسة 4

1.5 فرضيات الدراسة 4

1.6 الدراسات السابقة 5

الفصل الثاني التضخم و آثاره الاقتصادية وطرق العلاج **12**

المبحث الاول التضخم مفاهيم حول التضخم **13**

2.1.1 مقدمة: 13

2.1.2 تعريف التضخم 14

2.1.3 أنواع التضخم 16

2.1.4 نظريات التضخم 20

2.1.5 مفهوم عتبة التضخم (Inflation Threshold) 22

المبحث الثاني اثار التضخم و طرق العلاج **24**

2.2.1 مقدمة: 24

2.2.2 اثر التضخم على النمو الاقتصادي 24
2.2.3 اثر التضخم على توزيع الدخل القومي 25
2.2.4 اثر التضخم على ميزان المدفوعات 26
2.2.5 اثر التضخم على الصادرات 26
2.2.6 اثر التضخم على الواردات 26
2.2.7 اثر التضخم على اسعار الفائدة 26
2.2.8 اثر التضخم على الادخار و الاستثمار 27
2.2.9 اثر التضخم في انتشار البطالة 27
2.2.10 علاج مشكلة التضخم 28
2.2.11 ملخص الفصل 31
الفصل الثالث المؤشرات الاقتصادية الكلية والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني 32
المبحث الأول المؤشرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد الفلسطيني 33
3.1.1 مقدمة 33
3.1.2 الناتج المحلي الاجمالي 34
3.1.3 الدخل القومي الاجمالي 35
3.1.4 اجمالي الاستهلاك في الاراضي الفلسطينية 36
3.1.5 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 37
3.1.6 العجز التجاري 38
3.1.7 الانفاق العام 40
3.1.8 الايرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية 40
المبحث الثاني نظرة على التضخم في الأراضي الفلسطينية 43
3.2.1 مقدمة 43
3.2.2 التضخم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 43
3.2.3 نظرة على معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية 47
3.2.4 ملخص الفصل 52
الفصل الرابع التحليل القياسي لتقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2000-2015 م 53

المبحث الاول الطريقة و الاجراءات 54
4.1.1 مقدمة 54
4.1.2 المنهجية القياسية 55
المبحث الثاني التحليل و إختبار الفرضيات 59
4.2.1 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج..... 59
4.2.2 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة 60
4.2.3 تقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني 66
4.2.4 نتائج تقدير نموذج قطاع غزة..... 67
4.2.5 التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر 68
4.2.6 نتئاج تقدير نموذج الضفة الغربية..... 71
4.2.7 التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر 72
4.2.8 نتائج تقدير نموذج فلسطين..... 74
4.2.9 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر 75
الفصل الخامس النتائج و التوصيات 80
5.1 النتائج 81
5.2 التوصيات..... 82
المصادر و المراجع..... 83
أولاُ: المراجع العربية 84
ثانياً: المراجع الأجنبية 87
الملاحق..... 90

فهرس الجداول

جدول (1.1): مخلص نتائج الدراسات السابقة 10

جدول (4.1): يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي 59

جدول (4.2): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة 60

جدول (4.3): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة 61

جدول (4.4): يوضح معامل الارتباط ما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم 62

جدول (4.5): يوضح نتائج اختبار T-Test 63

جدول (4.6): يوضح نتائج اختبار Jarque-Bera 64

جدول (4.7): يوضح نتائج اختبار Durbin-Watson 64

جدول (4.8): يوضح نتائج اختبار تجانس التباين 65

جدول(4.9): يوضح نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغير المستقل 65

جدول (4.10): يوضح النماذج المقدرة لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين. 66

جدول (4.11): يوضح تقديرعتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج قطاع غزة 67

جدول (4.12): يوضح نتائج الانحدار السنوي الاولي لقطاع غزة 70

جدول (4.13): يوضح تقدير عتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج الضفة الغربية 71

جدول (4.14): يوضح نتائج الانحدار السنوي للضفة الغربية 74

جدول (4.15): يوضح تقدير عتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج فلسطين 74

جدول (4.16): يوضح نتائج الانحدار السنوي الاولي لفلسطين 78

فهرس الأشكال

شكل (3.1): النمو في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1995-2015م 35

شكل (3.2): النمو في اجمالي الدخل القومي للفترة 1995-2014م 36

شكل (3.3): اجمالي الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 37

للفترة 1995-2015م 37

شكل (3.4): التغير في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للفترة 1995-2015م 38

شكل (3.5): العجز في الميزان التجاري الفلسطيني 1995- 2015م 39

شكل (3.6): التغير في حجم الانفاق الحكومي للفترة 1996-2015م 40

شكل (3.7): يوضح اجمالي الايرادات الحكومية للفترة 1996-2015م 41

شكل (3.8): الايرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات للفترة 1996-2015م 41

شكل (3.9) معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية 47

شكل (3.10) معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية 50

شكل (4.1): قيم SSR عند عتبات التضخم المفترضة 68

شكل (4.2): معدلات النمو و التضخم في قطاع غزة 69

شكل (4.3): قيم SSR عند عتبات التضخم المفترضة 72

شكل (4.4): معدلات النمو و التضخم في الضفة الغربية 73

شكل (4.5): قيم SSR عند عتبات التضخم المفترضة 75

شكل (4.6): معدلات النمو و التضخم في فلسطين 77

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار السكون (جذر الوحدة) 91

ملحق رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك 93

ملحق رقم (3): نتائج اختبار T-TEST 95

ملحق رقم (4): نتائج اختبار Jarque-Bera 96

ملحق رقم (5): نتائج اختبار Lagrange Multiplier (LM) و اختبار Partial Correlation 98

ملحق رقم (6): اختبار تجانس التباين 101

ملحق رقم (7): النماذج الرئيسية قبل اضافة العتبات 102

ملحق رقم (8): النماذج الخاصة بقطاع غزة بعد إضافة العتبات 104

ملحق رقم (9): النماذج الخاصة بالضفة الغربية بعد إضافة العتبات 110

ملحق رقم (10): النماذج الخاصة بفلسطين بعد إضافة العتبات 116

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

لطالما كان التضخم أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين على مدار العقود الماضية، و ما ميز هذه الظاهرة هو عدم اجماع الاقتصاديين على اثر محدد للتضخم على النمو الاقتصادي، فبعض الاقتصاديين امثال (Mundell, 1965) و (Tobin, 1965) و (De Gregorio, 1996) ذهب الى ان للتضخم اثار ايجابية على الاقتصاد حيث انه محفز للنمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي حيث ان النقد بديل عن رأس المال و يدفع بعجلة الإقتصاد الى التحرك المستمر ومواكبة التزايد في الاسعار وعلى ذلك فهي ظاهرة مترافقة مع النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي، و هناك من ذهب الى وجود اثار سلبية للتضخم على الاقتصاد امثال (Fishcer, 1993) حيث انه يعمل عل كبت النمو الاقتصادي من خلال تقليل كفاءة الاستثمار، و يضيف اخرون انه يعمل على تقليل رفاهية الافراد و تناقص القدرة الشرائية للعملة مما يؤثر على الميزة التنافسية للسلع المحلية و من ثم الى انخفاض الانتاجية لدى الدولة، و هناك من لم يجد أي علاقة بين معدلات التضخم العالية (فوق 40%) و بين النمو الاقتصادي و هم امثال (Bruno& Easterly, 1996) و(Ghosh& Philips,1998) او انه لا يوجد علاقة على الاطلاق (Sidrauski, 1967).

و تباعا للعديد من الدراسات التي أجريت في موضوع التضخم، فقد تكونت فكرة لدى الباحثين الاقتصاديين عن وجود حد معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي ليكون للتضخم بعد هذا المعدل اثار سلبية اضافية.

و من هذه الدراسات، دراسة (Khan&Senhadji, 2000) و (Hansen, 2000) و التي عملت على تحديد مقدار هذه العتبة من خلال نماذج رياضاية اقترحتها.

ان الوقوف على ظاهرة التضخم و تحليلها هو أحد الوسائل التي يمكن من خلالها فهم طبيعة الاقتصاد و اعطاء فكرة عن ادائه و استقراره ،و هنا يأتي التساؤل عن دلالة هذه المعدلات و مدى الضرر الذي قد تسببه للاقتصاد، و ما هي المعدلات التي تكون ذات خطورة على الاقتصاد.

و للاجابة عن الاسئلة السابقة، فقد تم في هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية و فحص امكانية وجود معدل

معين تتغير عنده العلاقة بينهما و هو ما يعرف بعتبة التضخم "Inflation Threshold" و التي في حال وجودها و تحديدها يمكن معرفة ما اذا وصلت معدلات التضخم الى مرحلة الخطر ام لا و التي يكون فيها للتضخم اضرار و اثار سلبية كبيرة و اضافية على الاقتصاد. لقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة و التي عملت على تحديد "عتبة التضخم" في العديد من الدول، و قد لاحظ الباحث ان معظم هذه الدراسات قد اعتمدت على نموذج قياسي تم تطويره بواسطة "خان و صنهاجي" و اقتراحه في ورقة مقدمة لصندوق النقد الدولي في يونيو 2006م، و هو ما سيتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

1.2 مشكلة الدراسة

لقد توصلت دراسات عدة بأن التضخم يكون ذا اثار محدودة عند نسب معينة "عتبات" و التي عادة ما تكون منخفضة، و اذا زاد عن هذه المعدلات "العتبات" فانه يبدأ في اظهار اثار سلبية اضافية على الاقتصاد، حيث ان التعرف على مقدار هذه "العتبة" يساعد في رسم السياسات الاقتصادية للدولة و وضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المشاكل التي قد يفرضها التضخم عند زيادة معدلاته عن قيمة العتبة المقدرة.

حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج "خان و صنهاجي" للاجابة على السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و الاراضي الفلسطينية ككل و الذي يمكن صياغته كالتالي:

هل يوجد معدل معين "عتبة" للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي؟

1.3 أهداف الدراسة

1. دراسة ظاهرة التضخم و اثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني و تحليلها للفترة 2000-2015م في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين ككل.
2. فحص امكانية وجود معدل معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين ككل.
3. التوصل الى نتائج و توصيات تساعد المختصين في التعرف اكثر على ظاهرة التضخم و اثرها على اقتصادنا الوطني.

1.4 أهمية الدراسة

ان فهم ظاهرة التضخم و اثرها على اقتصاد الدولة يساهم في معرفة كيفية التعامل مع هذه الظاهرة بالشكل الذي يضمن ابقاء اثارها السلبية في الحد الادنى، و يكون ذلك من خلال السياسات المالية و النقدية و التي من ضمن اولوياتها الحفاظ على مستوى الاسعار العام في الدولة.

لمزيد من التعمق في هذه الدراسة و للفهم الأشمل لظاهرة التضخم في الاراضي الفسطينية قام الباحث بدراسة هذه الظاهرة و تحليلها في كل من قطاع غزة و في الضفة الغربية و من ثم فلسطين ككل، و ذلك لاعتقاد الباحث بوجود اختلاف و فوارق اقتصادية متعددة بين كل من الضفة الغربية و قطاع غزة و التي قد تؤثر على فهمنا لظاهرة التضخم في فلسطين اذا لم يتم أخذها بالحسبان.

1.5 فرضيات الدراسة

سوف تعمل الدراسة على اثبات او نفي الفرضية التي استخدمها "خان و صنهاجي" في النموذج الخاص بهما و هي كالتالي:

يوجد معدل معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في قطاع غزة.

يوجد معدل معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الضفة الغربية.

يوجد معدل معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في فلسطين.

1.6 الدراسات السابقة

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بمراجعة العديد من المصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة تمثلت في البحث من خلال قواعد بيانات الجامعات الفلسطينية و العربية و المواقع الدولية، و على إثر استطاع الباحث الحصول على العديد من الدراسات العربية و الاجنبية المرتبطة بتحديد عتبة التضخم، و التي تمثلت ب 3 دراسات عربية و 11 دراسة اجنبية.

بينما على صعيد الدراسات الفلسطينية و حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم يتمكن الباحث من الحصول على أي دراسة ذات علاقة مباشرة بتحديد عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني و لكن على دراسات تكلمت عن التضخم بشكل عام و عن محدداته بشكل خاص.

أولاً: الدراسات في الدول العربية

1. (Sweidan, 2004) Does inflation harm economic growth in Jordan

هدفت هذه الدراسة الى تحديد عتبة التضخم في الاقتصاد الاردني و ذلك بالاعتماد نموذج "خان و صنهاجي" في تحديد قيمة العتبة

استخدمت الدراسة الاسلوب القياسي الكمي في عملية تقديره لعتبة التضخم و ذلك باستخدام طريقة OLS لتحليل و معالجة البيانات.

توصلت الدراسة الى ان قيمة العتبة للاقتصاد الاردني تبلغ فقط 2% ، و التي يجب على واضعي السياسات النقدية الحفاظ على معدل تضخم اقل من هذه النسبة.

2. (يوسفات، 2012م) عتبة التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد عتبة التضخم في الجزائر، حيث تم استخدام نموذج "خان و صنهاجي" في تقدير "العتبة".

استخدمت الدراسة الاسلوب القياسي الكمي في تحليل البيانات و معالجتها من المشاكل القياسية كمشاكل الارتباط الذاتي و سكون السلاسل الزمنية و من ثم تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS.

توصلت الدراسة الى ان معدلات التضخم التي تكون اعلى من 6% يكون لها اثر سلبي كبير على الاقتصاد الجزائري.

3. **(AlQahtani & Elhendy, 2014) Optimal Inflation Rate Estimation for the Kingdom of Saudi Arabia: A Threshold Model Approach.**

هدفت هذه الدراسة الى تحديد عتبة التضخم في المملكة العربية السعودية، و اعتمدت في تقدير العتبة على نموذج "خان و صنهاجي" .

استخدمت الدراسة الاسلوب القياسي الكمي في تحليل البيانات و معالجتها للتوصل الى قيمة العتبة .

و من اهم النتائج التي توصل اليها الدراسة هي ان معدلات التضخم التي تكون اعلى 4% و التي تمثل عتبة التضخم في اقتصاد المملكة العربية السعودية.

ثانيا: الدراسات في الدول الأجنبية

1. **(Khan & Senhadji, 2000)Threshold effects in the relationship between inflation and growth**

هدفت هذه الدراسة الى بناء نموذج قياسي قادر على تقدير ما يعرف ب "عتبة التضخم" لمجموعة من الدول النامية و الدول المتقدمة تقارب 140 دولة.

و قد استفاد الباحثان من مجموعة من اراء الاقتصاديين و الرياضيين فيما يخص متغيرات النموذج ليتوصلو الى نموذج قياسي قادر على تحديد قيمة هذه "العتبة".

الصيغة المقترحة للنموذج :

$$d\log(y_{it}) = \mu_i + \mu_t + \gamma_1 \log(\pi_{it}) + \gamma_2 d_{it}^{\pi^*} [\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)] + \theta' X_{it} + e_{it}$$

$$d_{it}^{\pi^*} = \begin{cases} 1 \ if \ \pi_{it} > \pi^* \\ 0 \ if \ \pi_{it} \le \pi^* \end{cases} \quad i=1,\ldots,N; \quad t=1,\ldots,T$$

حيث اعتمدت الدراسة على ثلاث متغيرات أساسية و هي:

النمو في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، معدل التضخم كمتغير مستقل y_1، و المتغير الوهمي الذي يقيس قيمة العتبة y_2

و قد توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم في مجموعة الدول التي قاموا بدراستها تقع بين 1%–3% في الدول المتقدمة و 7%–11% في الدول النامية.

2. (Mubarik, 2005) Inflation and growth: an estimate of the threshold level of inflation in Pakistan

هدفت هذه الدراسة الى تقدير عتبة التضخم في باكستان لمعرفة النسبة التي يبدأ عندها التضخم في فرض اثاره السلبية على الاقتصاد و قد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج "خان و صنهاجي" في تقدير العتبة.

و استخدم الباحث الاسلوب القياسي الكمي و ذلك باستخدام طريقة OLS لتحليل النموذج.

و قد توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم مقدارها 9% للاقتصاد الباكستاني.

3. (Ahmed, 2005) Inflation and economic growth in Bangladesh

هدفت هذه الدراسة الى تحديد عتبة للتضخم في بنغلادش، و قد اعتمدت الدراسة على نموذج "خان و صنهاجي" في تقدير العتبة.

اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي حيث في تحليل المتغيرات و اختبارات المشاكل القياسية و اختبارات السببية و قد اعتمدت على 3 فترات ابطاء لتبيان اثر التضخم على النمو الاقتصادي.

و قد توصلت الى الدراسة الى وجود عتبة تضخم مقدارها 6% يبدأ عندها التضخم في فرض اثاره السلبية على الاقتصاد.

4. (Espinoza & others, 2010) Estimating the inflation-Growth Nexus: A Smooth Transitional Model

هدفت هذه الدراسة الى بحث وجود عتبة تضخم باستخدام بيانات مقطعية ل 165 دولة، و قد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج "خان و صنهاجي" في تقديرهم لعتبة التضخم باستخدام طرق التحليل المقطعي .

اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي في تحليل البيانات المقطعية لمجموعة الدول قيد الدراسة، و معالجة المشاكل القياسية و تقدير النموذج.

و قد توصلت الدراسة الى ان عتبة التضخم في الاقتصاديات النامية تكون اكبر منها في الاقتصاديات الصناعية و المتطورة، حيث تصل هذه العتبة في الاقتصاديات النامية الى 10% في مقابل نسبة اقل بكثير منها في الدول المتقدمة .

5. (Frimpong & Oteng-Abayie, 2010) When inflation is harmful: estimating the threshold effect for Ghana

هدفت هذه الدراسة الى تحديد عتبة التضخم في دولة غانا، و قد اعتمدت على نموذج "خان و صنهاجي" في تقدير العتبة.

اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي في تحليل بيانات الاقتصاد الغاني و معالجتها و من ثم تقدير النموذج.

توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم مقدارها 11% و الذي يأتي متناغما مع دراسات سابقة في الدول النامية تتقارب مع هذه النسبة.

6. (Singh, 2010) Inflation threshold in India

هدفت هذه الداراسة الى تقدير عتبة التضخم للاقتصاد الهندي، و اعتمدت الدراسة على نموذج "خان و صنهاجي" في تقدير العتبة.

اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي في تحليل بيانات الاقتصاد الهندي و معالجتها و من ثم تقدير النموذج.

توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم بنسبة 6% يبدأ عندها الاقتصاد الهندي بالمعاناة من اثار التضخم.

7. (Leshoro, 2012) Estimating the inflation threshold for South Africa

هدفت هذه الدراسة الى تقدير عتبة التضخم في اقتصاد دولة جنوب افريقيا، و ذلك باستخدام نموذج "خان و صنهاجي".

اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي حيث استخدمت طريقة OLS في تقدير نموذج "خان و صنهاجي" و الذي اعتمدوا عليه في تقدير عتبة التضخم، اضافة الى معالجة البيانات من المشاكل القياسية، فقد اجرى الباحث اختبار "جرانجر" للسببية و ذلك للتأكد من ان اتجاه الاثر يسري من التضخم الى النمو الاقتصادي و هو ما يوافق الدراسات الاقتصادية السابقة.

توصلت الدراسة الى ان معدل التضخم الذي يكون اعلى من 4% يكون له اثر سلبي كبير على الاقتصاد.

8. (Bawa & Abdullahi, 2012) Threshold effect of inflation in Nigeria

هدفت الدراسة الى تقدير عتبة التضخم في نيجيريا، و قد اعتمد الباحث على نموذج خان و صنهاجي في تحديد العتبة.

اعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي الكمي و توصلت الى وجود عتبة تضخم بنسبة 13% للاقتصاد النيجيري .

9. (Ghazouani 2012) Threshold effect of inflation on growth in MENA region

هدفت هذه الدراسة الى تقدير عتبة التضخم لمجموعة من دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا، و ذلك بالاعتماد على نموذج تم تطويره بواسطة (Hansen, 2000).

و قد اعتمدت هذه الدراسة على طرق تحليل البيانات المقطعية لنموذج تم تطويره بواسطة الاقتصادي و الرياضي (Hansen, 2000) و هو نموذج رياضي يقيس العلاقة بين المتغيرات باستخدام العمليات التفاضلية.

توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم تقارب 10% لمجموعة الدول التي تم دراستها.

10. (Rutayisire 2013) Threshold effect in Rwanda

هدفت هذه الدراسة الى تحديد عتبة التضخم في رواندا، حيث استخدمت طريقة مغايرة لما تم استخدامه في الدراسات السابقة.

اعتمد الباحث على اسلوب التحليل الرياضي من اشتقاق لمعادلات معينة بالنسبة للتضخم، لتقدير نموذج التضخم بالاضافة الى تقدير النموذج بطريقة OLS و توصل الى انه في حال معنوية كل من معامل التضخم العادي والمربع فانه يمكن تقدير العتبة من خلال اشتقاق معادلة معينة بالنسبة للتضخم.

توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم تقدر ب 14.97% يبدأ التضخم عندها في فرض اثاره السلبية على الاقتصاد

11. (Phiri 2013) Inflation and economic growth in Zambia

هدفت هذه الدراسة الى تقدير عتبة التضخم في زامبيا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على طريقة Threshold Autoregressive (TAR) في تقدير عتبة التضخم بالاعتماد على نموذج (Hansen, 2000).

اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل القياسي الكمي في معالجة البيانات و تحليلها للوصول الى نتائج دقيقة.

توصلت الدراسة الى وجود عتبة تضخم بنسبة 22.5%، يبدأ عنده التضخم في فرض اثاره السلبية على الاقتصاد.

التعليق على الدراسات السابقة

اعتمدت معظم الدراسات السابقة على نموذج "خان و صنهاجي" في تحديد عتبة التضخم ، حيث توصلت هذه الدراسات الى عتبات تضخم مختلفة حيث تراوحت بين عتبة تضخم 2% للاقتصاد الاردني و 22.5% للاقتصاد في دولة زامبيا، و فيما يلي ملخص للنتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة:

جدول (1.1): مخلص نتائج الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	الدولة	عتبة التضخم المقدرة
Khan & Senhadji, 2000	الدول النامية	%11-%7
Khan & Senhadji, 2000	الدول المتقدمة	%3-%1
Sweidan, 2004	الاردن	%2
Mubarik, 2005	باكستان	%9
Ahmed & Mortaza, 2005	بنغلادش	%6
Espinoza & others, 2010	الدول النامية	%10
Espinoza & others, 2010	الدول المتقدمة	اقل من 10% بكثير
Frimpong & Oteng-Abayie, 2010	غانا	%11
Singh, 2010	الهند	%6

عنوان الدراسة	الدولة	عتبة التضخم المقدرة
يوسفات، 2012م	الجزائر	%6
Leshoro, 2012	جنوب افريقيا	%4
Bawa & Abdullahi, 2012	نيجيريا	%13
Ghazouani 2012	الشرق الاوسط و شمال افريقيا	%10
Rutayisire 2013	رواندا	%15
Phiri 2013	زامبيا	%22.5
AlQahtani & Elhendy, 2014	السعودية	%4

استخدمت بعض الدراسات السابقة متغيرات اضافية على النموذج الاصلي و ذلك بهدف زيادة القيمة التفسيرية للنموذج حيث توافرت لديهم سلاسل زمنية طويلة تبدأ من سبعينيات القرن الماضي .

و في مقابل ذلك فان هناك دراسات مثل دراسة (يوسفات ، 2012م) في الجزائر ، و دراسة (Ahmed & Mortaza, 2005) في بنغلادش، لم تستخدم متغيرات اخرى و اكتفت بالنموذج الاصلي ، حيث ان اضافة متغيرات اخرى تستلزم سلاسل زمنية طويلة و هذا ما لم يجده الباحث في الاقتصاد الفلسطيني ، هذا وتشير الدراسات السابقة انه في حال عدم توافر بيانات كافية لادخال متغيرات اخرى في النموذج فانه يكتفى بالمتغيرات الاصلية و لا ينصح القيام بتقسيم البيانات باستخدام البرامج الاحصائية نظرا لحساسية قيمة العتبة لدقة البيانات المدخلة و انه مهما كانت دقة عملية التقسيم فانها تبقى مختلفة عن البيانات الواقعية .

و بناءا على ذلك فانه تم الاعتماد على بيانات ربعية لكل من مؤشر اسعار المستهلك و اجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2015م ، و بذلك يكون الباحث قد حصل على اطول سلسلة بيانات حقيقية ممكنة للمتغيرات الاساسية في النموذج لكل من قطاع غزة و الضفةالغربية و فلسطين.

لم يجد الباحث و حتى لحظة كتابة هذه السطور اي دراسات تتعلق بموضوع تحديد عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، و عليه فان هذه الدراسة ستكون الأولى من نوعها و التي ستعمل على تحديد قيمة عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، و ذلك باستخدام النموذج القياسي الخاص ب "خان و صنهاجي، 2000م" للفترة 2000-2015م.

الفصل الثاني
التضخم و آثاره الاقتصادية
وطرق العلاج

المبحث الاول

التضخم مفاهيم حول التضخم

2.1.1 مقدمة:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب التي ينتج عنها التضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه .ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية (الجلال،2006م، ص19).

و لعل الاهتمام بموضوع التضخم يأتي من حداثة و اهمية التضخم من حيث كونه ظاهرة ووسيلة في ان واحد، ظاهرة تشكل عبئا على الاقتصاد كعائق امام استحداث التنمية فيه، ووسيلة تنموية تشكل دعامة لا غنى للاقتصاد عنها متقدم كان أو كعامل لاستحداث التنمية فيه.

و المشكلة هنا ليست في التضخم ذاته، و انما في كيفية استخدامه، و التحكم فيه، فبالتضخم المالي نمت و تطورت الاقتصاديات المتقدمة، و بالتضخم المالي يمكن ان تنمو و تتطور الاقتصاديات الاخذة بالنمو.

ان مشكلة التضخم بالنسبة للاقتصاديات الاخذة بالنمو انما هي مشكلة هيكلية، و ليست مشكلة نقدية، او مالية، ناهيك عن عوامل التبعية للاقتصاديات الاخذة بالنمو في علاقاتها مع الاقتصاديات المتقدمة، و على اثر انتشار الافكار الكينزية في العقد الرابع و الخامس من هذا القرن، اخذت الدراسات الاقتصادية تلطف من حدة النظرة التشاؤمية للتضخم كظاهرة اقتصادية مرفوضة.

و بدلا من ذلك كيفت هذه الظاهرة كمؤشر ايجابي لحفز النمو الاقتصادي المنشود، و اذا كانت الظواهر التضخمية تعبر عن سبل الازمات الانتاجية، و تعبر عن خلل التوازن في جوهر العلاقات الانتاجية سواء في الاقتصاديات المتقدمة او الاخذة في النمو، الا انها تقودنا الى بحث النظريات في الفكر الاقتصادي المعاصر و ذلك لتحديد كنه الظواهر التضخمية،

بتعريفها و تحليلها و ايجاد التفاسير المقبولة لها، و شرح عوامل و أسباب نشأتها، و تحديد انواعها ووسائل معالجتها، و الرقابة عليها و من ثم تأصيل كنهها كظاهرة ووسيلة تنموية و تأصيل استخداماتها (عناية، 2006م ، ص ص5-6).

2.1.2 تعريف التضخم

من المهم قبل الشروع في اي حديث عن التضخم، محاولة ايجاد تعريف للتضخم يوضح لنا ماهية هذا المصطلح الذي اصبح محط اهتمام الاقتصاديين في الآونة الاخيرة نظرا لما له من اثار كبيرة على الاقتصاد و على السياسات الاقتصادية المتبناة للتعامل معه ونظرا لما يكتنف هذا المصطلح من ضبابية في التعريف و تداخله مع ظواهر اقتصادية اخرى و عدم اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم موحد له.

على الرغم من الاهمية الكبيرة التي اولاها و يوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم، فانه لا يبدو ان هناك اجماعا من جانب الاقتصاديين على تعريف معين لهذا الاصطلاح (هاشم، 1969م)، فهو اصطلاح يصعب تفسيره (عمر، 1966م، ص158).

تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار أو عن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من أجور و مواد خام.

ومن بين التعاريف الأكثر شيوعا ربط التضخم بالارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، غير أن الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع نتيجة لظروف معينة كسوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخما حيث تعود الأسعار للانخفاض بتحسن الظروف الجوية، كما قد تتسبب الأزمات السياسية مثل الحروب، الثورات و الإضرابات العمالية في حدوث ارتفاع أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة و الأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية ارتفاعا دائما و لمرة واحدة(خديجة، 2009م، ص18).

كما عرفه (الجلال،2006م، ص20) بأنه"عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد". وعرف (Oner, 2010, p. 1) التضخم علي انه "معدل الزيادة في الاسعار خلال فترة زمنية معينة وهو عبارة عن مقياس واسع حيث يقيس الزيادة الاجمالية في الاسعار او الزيادة في التكاليف المعيشية لبلاد معينة"، وعرف (Labonte, 2011, p. 4)

التضخم علي انه "الارتفاع المطرد او المستمر في المستوى العام للأسعار أو تراجع مستمر في قيمة النقود"، هذا التعريف يشير الي عدة نقاط اهمها:

أولا: ان التضخم يشير الي الحركة في المستوى العام للأسعار ولا يشير الي التغييرات في سعر واحد بالنسبة الي الأسعار الأخرى وهذه التغييرات شائعة عندما يكون المستوى العام للأسعار مستقر.

ثانيا: هذه الأسعار التي نقصدها هي أسعار السلع والخدمات وليست الأصول.

ثالثا: يجب ان يكون الارتفاع في مستوى الأسعار كبير الى حد ما ويستمر فترة أطول(Labonte,2011, p. 4).

ويمكننا القول أن تعدد التعاريف حول التضخم يدل على أنه ظاهرة اقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية و طبيعة اقتصاد كل بلد.

و يرى (سليمان،2002م) ان صعوبة ايجاد تعريف موحد للتضخم يرجع الى ان التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة او صفات.

و بعد استعراض التعريفات المختلفة للتضخم، نجد أن التعريف المقبول لدى معظم الاقتصاديين بالرغم من تحفظات بعضهم عليه هو "**الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار**" (Samuelson & Nordhaus, 2001, p. 607).

يرى الباحث ان التعريف السابق هو التعريف الذي استطاع ان يوفق بين وجهات نظر الاقتصاديين ولو بشكل جزئي، حيث نرى ان هذا التعريف يشتمل على عدة شروط يجب ان تتوافر حتى نستطيع ان نقرر وجود تضخم في اقتصاد معين من عدمه، و هذه الشروط هي :

1. ان يكون هناك زيادة في الاسعار.
2. ان تكون هذه الزيادة مستمرة و لا تقتصر على سنة معينة.
3. ان تكون الزيادة في المستوى العام للاسعار و ليس في سعر سلعة معينة.

2.1.3 أنواع التضخم

إن تعدد المعايير التي استخدمت في تحديد أنواع التضخم اظهرت الاختلاف في آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، و فيما يلي سنذكر أهم أنواع التضخم و المعايير التي استند عليها الاقتصاديين في تحديد هذه الأنواع.

أنواع التضخم من حيث قوته

- **التضخم الجامح (Hyper Inflation)** : و هو أخطر انواع التضخم، و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، و تتناقص قيمة العملة الى درجة تصبح فيها زهيدة و ذات قيمة تافهة جدا (Levinson, 1976, pp. 7-24).

و هو اشد انواع التضخم اثارا و ضررا على الاقتصاد القومي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك اثارا ضارة و كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها او معالجتها. فتفقد النقود قوتها الشرائية، و قيمتها كوسيط للتبادل، و مخزن للقيم مما يدفع الافراد الى التخلص منها، و استثمارها في قطاعات غير انتاجية مبددة للثروة، مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية و اضمحلالها، مما يلجأ السلطات الحكومية الى التخلص من هذه النقود بإبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الانواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في اعقاب فترات الحروب (مسيحة، 1961م، ص208)، و الامثلة على هذا التضخم كثيرة نذكر منها :

- ما شهدته الولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب الاهلية و حرب الفيتنام و ما حدث من ارتفاع في الاسعار، حيث يقول شارل ليفنسون ان حرب الفيتنام كانت احدى الاسباب الرئيسية للتضخم الامريكي، فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة 14 مليار دولار حتى عام 1971 (Levinson, 1976, p.7-24).
- التضخم في بوليفيا عام 1985، حيث كانت تغطي نفقاتها بالاصدار النقدي غير المدروس مما ادى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير.
- ما شهدته المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حين قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها، و في العام 1924 ارتفع مستوى الاسعار الى معدلات عالية جدا ، حتى ان كثيرا من الشعب الألماني لجأ الى نظام المقايضة و استخدام السلع بدل النقود، كأن يحدد التاجر سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات مثلا (علي، 1999م، ج1، ص413).

- **التضخم الزاحف (Creeping Inflation)**

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح ،وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني. (الجلال،2006م، ص23).

يقول الاقتصادي (شارل ليفنسون) عن هذا النوع من التضخم " ان التضخم الزاحف هو ملاريا الاقتصاد المختلط الحديث، انه كالملاريا يجعل الحياة كريهة و يرفض الانصراف اطلاقا، ويبدو انه ليس للتضخم الزاحف وصفة افضل من اعتباره الداء ذاته" .

ومن أهم أسباب حدوثه:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال (الكفري، 2004م، ص2).

أنواع التضخم من حيث تحكم الدولة به:

- **التضخم المكبوت (المقيد) (Restrained Inflation)**

التضخم المقيد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة. ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات (Baumol, 1965, pp.202-204).

والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة. ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات. وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت.

وعندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع انفجاري للأسعار (الكفري، 2004م، ص5).

- **التضخم الطليق (Freed Inflation)**

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود فيضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية كشراء الأراضي مثلا مما ينتج عنها انخفاض في معدلات الاستثمار(خديجة، 2008م، ص23).

أنواع التضخم من حيث المصدر

- **التضخم بسبب الطلب (Demand Pull Inflation)**

و هو زيادة الطلب الكلي على السلع و المنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض و الطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار (عناية، 2000م، ص66).

أشار (الدرزي،2010م، ص4) الي ان هذا النوع من التضخم يحدث حين يرتفع الطلب الاجمالي بسرعة أكبر من الامكانيات الانتاجية للاقتصاد، فيجذب الأسعار للأعلى حتى يتوازن العرض الاجمالي مع الطلب. وتحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بسبب جذب الطلب بالاستناد الي قوانين العرض والطلب حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها فاذا حدث افراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض علي حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة.

و اذا زاد الطلب مع بقاء محدودية العرض و مع ارتفاع اثمان الخدمات (بسبب محدودية العرض) يبقى الناتج القومي دون زيادة و عرض السلع يظل ثابتا و بالتالي ترتفع اسعار السلع الاستهلاكية (عبد المهدي، 1978م، ص103).

- **التضخم بسبب التكاليف (Cost Push Inflation)**

تحقق تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (Built-in Inflation)، وارتفاع الأجور بشكل خاص والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة اسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الانتاج الحدي لها(الدرزي، 2010م، ص5).و عليه فان التضخم التكاليفي ينشأ من قبل البائعين(بائعي خدمات عوامل الانتاج)، و اما التضخم الطلبي فينشأ من قبل المشتري (دنيا، 1994م، ج3، ص565).

- **التضخم المشترك (Mixed Inflation)**

و ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة (ارتفاع السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع و الخدمات المنتجة ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً(الهجهوج، 2006م، ص7).

- **التضخم المستورد (Imported Inflation)**

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية، ويعرف على انه الارتفاع المستمر والمتسارع في اسعار السلع والخدمات النهائية من الخارج مما ينعكس على اسعار بيعها في الاسواق المحلية، أي تستورد الدول النامية منها هذا التضخم كما هو موجود في الخارج ويظهر هذا النوع بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة علي الاقتصادات الأخرى. ويظهر التضخم المستورد في حالتين:

- الحالة الأولى: وجود خلل في ميزان المدفوعات، ففي حالة الفائض تضطر الدولة لزيادة اصدار النقد المحلي لمواجهة زيادة النقد الأجنبي، وهذا يؤثر على مستويات الأسعار المحلية. أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تستهلك الدولة اكثر مما تنتج وتزداد التزاماتها للعالم الخارجي فتضطر للإصدار النقدي مما يؤدي لانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- الحالة الثانية: ارتفاع أسعار السلع الأساسية (المواد الأولية والتجهيزات) المستوردة حيث يؤدي ذلك لارتفاع التكاليف وانتقال هذا الارتفاع الي الأسعار المحلية (الدرزي، 2011م، ص5).

- **التضخم الهيكلي او البنائي**

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب تغير في هيكل وتركيبة الطلب الكلي في الاقتصاد بالرغم من عدم وجود مؤشرات تدل علي زيادة حجم الطلب الكلي او التكاليف الدافعة للتضخم. بالإضافة الي انه يحدث عندما يزداد الطلب علي منتجات او سلع بعض الصناعات اكثر من غيرها وحيث يتعذر ويبطئ انتقال عواما الانتاج من الصناعات الاخرى اليها تزاد اسعار سلع هذه الصناعات دون غيرها وبذلك تبدا النقابات العمالية لهذه الصناعات المطالبة بزيادة الاجور متذرعين بزيادة الارباح. ولعد مرونة الاسعار والاجور فان المنتجين للسلع التي انخفض الطلب لسلعهم لا يجدوا مبرر لخفض اسعارهم منطلقين من تصورهم ان هذا الانخفاض في الطلب لسلعهم أمر مؤقت، اما العمال اللذين يعملون في هذه الصناعات فانهم لا يقبلوا بتخفيض اجورهم بل قد يطالبوا بزيادة اجورهم للمحافظة على مستوى معيشتهم واجورهم الحقيقية (الدوسكي حسين، الوائلي،2011م، ص6).

وتم تعريف التضخم الهيكلي علي انه عنصر من عناصر التضخم الذي ترجع اصوله الي عيوب هيكلية في قرارات النظام الاقتصادي وكذلك الخصائص الدائمة للسياسات الاقتصادية (Donath, Dima, 2011, p.5).

2.1.4 نظريات التضخم

انقسمت الآراء عند تفسير ظاهرة التضخم، حيث نظر اليها بعض الاقتصاديين من جانب نقدي و انها لها اسبابها النقدية و ارتباطاتها بالسياسات النقدية المتبعة في الدولة و على الطرف الاخر فقد نظر اليها بعض الاقتصاديين على انها ظاهرة كمية صرفة، تتعلق بالعرض و الطلب للسلع و الخدمات و تتأثر بالسياسات التي تتبعها الدولة في التحكم في كميات هذه السلع و الخدمات.

و عليه فإنه و حسب الفكر الاقتصادي يمكن تلخيص هذه النظريات في مدرستين و هم:

1. المدرسة النقدية للتضخم

اعتمدت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم علي نظرية كمية النقود و التي تشير الي انه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت فان زيادة النقود تؤدي الي ارتفاع مستوى الاسعار. وهذا يعني أيضا انه وفقا لتوازن السوق عندما يتساوى سوق النقد

مع سوق السلع فان زيادة العرض في سوق النقود يؤدي الي زيادة الطلب في سوق السلع وبالتالي يرتفع مستوى الاسعار(الهجهوج، 2009م، ص7).

و ترى المدرسة النقدية و من روادها "ميلتون فريدمان" ان التضخم ظاهرة نقدية صرفة، تعود في نشأتها الى عوامل نقدية و مالية، و سببها التوسع في الاصدار النقدي بشكل يؤدي الى تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي فتحصل اختناقات و ضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاعات الاسعار، و تشكل عوائق امام استحداث التنمية. و بناء على هذا التحليل فان المدرسة النقدية تعرف التضخم بأنه "كل زيادة في الكمية النقدية تؤدي الى زيادة الاسعار".(عناية 2006م، ص ص50-54)

2. المدرسة العينية للتضخم

و ترى المدرسة العينية ان ارتفاعات الاسعار التضخمية قد لا ترجع الى عوامل نقدية بقدر ما ترجع الى عوامل هيكلية تتعلق بالبنيان الانتاجي للاقتصاد القومي، و ذلك بوصول الاقتصاد المتقدم لمرحلة التشغيل الكامل، و اتصاف الاقتصاد النامي بالجمود في البنيان الانتاجي و عدم مرونته و عدم استجابته في استيعاب الحقن النقدي المتزايد، و بناء على هذا التحليل فان المدرسة العينية تعرف التضخم بأنه "**كل زيادة في الاسعار نتيجة عدم كفاية العرض من السلع**"(عناية، 2006م، ص ص50-54).

و يوافق هذا الرأي المدرسة الكينزية و التي ركزت على جانب الطلب لتفسير التضخم حيث أشارت إلى أن سوق العمل يلعب دورا في ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات والذي يحتاج في نفس الوقت إلى قوى عاملة لإنتاج هذه السلع والخدمات. وبالتالي عند تشغيل العمالة وتوفر الأجور لدى عمالة لديها معدل حدي للادخار منخفض وفي نفس الوقت معدل حدي للاستهلاك مرتفع فإن هذا سوف يدفع مستوى التضخم إلى أعلى (Fresh, 1983)، كما أشارت المدرسة الكينزية إلى أن هناك أيضا عوامل تساعد في زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات مثل الكوارث والحروب مما يساعد على زيادة مستوى الأسعار خصوصا إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته التشغيلية، حيث يؤدي ذلك الوضع إلى رفع الأسعار وبالتالي تحقيق أرباح للشركات المنتجة مما يزيد من الطلب على العمالة مما يدفع مستوى الطلب إلى الزيادة مره أخرى وبالتالي زيادة مستوى التضخم في الاقتصاد (الهجهوج، 2009م، ص6).

2.1.5 مفهوم عتبة التضخم (Inflation Threshold)

يعتبر مفهوم عتبة التضخم من المفاهيم الحديثة في الفكر الاقتصادي، فقد قام بعض علماء الاقتصاد في نهاية القرن العشرين ، بدراسة العلاقة بين معدلات التضخم و معدلات النمو الاقتصادي و ذلك لمحاولة فهم طبيعة العلاقة بينهما.

حيث اختلف العلماء في تحديد اثار التضخم على النمو الاقتصادي، فكما ذكرنا في مقدمة الدراسة، ان هناك من نادى بوجود علاقة سلبية و اخرون استنتجو وجود علاقة ايجابية و هناك من لم يجد علاقة اصلا يبن التضخم و النمو الاقتصادي.

و نتيجة لهذه الاختلافات اجريت بعض الدراسات لاكتشاف معدلات معينة للتضخم تتغير عندها طبيعة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و يصبح للتضخم اثار سلبية اضافية على النمو الاقتصادي ، و من هذه الدراسات كانت دراسة "Khan&Senhadji" في العام 2000م و التي اقترحت نموذجا لاكتشاف امكانية وجود مثل هذه المعدلات و التي تتغير عندها العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي.

يعمل نموذج "خان و صنهاجي" على البحث في طبيعة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي حيث يقترح النموذج صيغة رياضية يتم من خلالها فحص احتمالية وجود معدل تضخم معين تتغير عنده العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث عرف هذه المعدلات بالعتبات ، حيث يتم ذلك من خلال افتراض معدلات تضخم معينة و ادخالها في النموذج من خلال متغير وهمي و تحليلها بعد التأكد من خلوها من المشاكل القياسية، ليتم بعد ذلك مراقبة التغير في قيم (SSR) Sum of Squared Residuals الناتجة عن النماذج المقدرة لعتبات التضخم المفترضة المختلفة، حيث و بحسب النموذج فان عتبة التضخم هي معدل التضخم الذي يتم افتراضه و تكون عنده (SSR) في اقل قيمة لها حيث يصبح للتضخم اثار سلبية اضافية على النمو الاقتصادي بعد تجاوز هذا المعدل.

قام كل من "خان و صنهاجي" بتطبيق النموذج على مجموعة من الدول النامية و المتقدمة

وقام عدد من الباحثين بتطبيق النموذج في العديد من الدول مع استبدال بعض المتغيرات الموجودة في النموذج الاصلي و التي وضعت بهدف تحسين جودة النموذج و كانت مؤثرة على النمو الاقتصادي و ذلك بسبب اختلاف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي من دولة الى اخرى، مع الابقاء على المتغيرات الاساسية في النموذج و هي معدل التضخم و النمو الاقتصادي و المتغير الوهمي و الذي يتم من خلاله قياس اثر الزيادة في معدلات التضخم

الحقيقية عن معدلات التضخم المفترضة على النمو الاقتصادي حيث يعتبر هذا المتغير هو الفكرة التي يرتكز عليها النموذج.

ان ما شجع الاقتصاديين البحث في هذا الموضوع هو ادراكهم لاهمية معرفة قيمة هذه العتبة، حيث انها تمثل الحد الذي يجب ان يراقبوه جيدا للتاكد من عدم تجاوز معدلات التضخم له، حيث انه سيكون له اثار سلبية كبيرة و مدمرة في حال تجاوزه، و حتى في حال تجاوزت معدلات التضخم قيمة هذه العتبة فإنهم سيكونون على علم بذلك و يقومون بعمل اللازم لتجنب الاثار السلبية الناجمة عن ذلك.

و يعتمد أغلب الاقتصاديين في تحديد وجود عتبة للتضخم على ملاحظة معدلات التضخم لفترة معينة و أثرها على معدلات النمو الاقتصادي في نفس الفترة ومن ثم ادخالها في نماذج قياسية معينة تم تطويرها للتوصل الى النتائج المرجوة.

المبحث الثاني

اثار التضخم و طرق العلاج

2.2.1 مقدمة:

إن التضخم كظاهرة له من الأثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، حيث أن من اكبر أثارة فقد النقود لأهم وظائفها وهي كونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين البائعين والمشترين، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلي بديل من عملتهم المحلية.

وأثار التضخم منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أنه يلاحظ أن الأثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود ونسبة بسيطة معقولة ، أما الأثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التضخم (فتيح،2011م، ص5).

2.2.2 اثر التضخم على النمو الاقتصادي

اختلف العلماء في تحديد كيفية تأثر النمو الاقتصادي بمعدلات التضخم في الدولة حيث يلخص (سليمان، 2002م، ص ص66 –73) هذا الاختلاف في قوله ان هناك من قال ان للتضخم اثارا طيبة على زيادة حجم المدخرات و تشجيع الاستثمارات و رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث ان التضخم يعمل على خلق الادخار الاجباري، اي الاعتماد على ارتفاع الاسعار في خفض مستوى الاستهلاك، و ما يترتب على هذا من تحرير موارد اضافية للاستثمار و هؤلاء هم أمثال (Tobin, 1965).

و يضيف بعض الاقتصاديين ان التضخم عند المعدلات المنخفضة يكون له اثار ايجابية على النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة اسعار المنتجات تعمل على زيادة ارباح الشركات مما يزيد من التحصيل الضريبي للحكومة و يؤدي الى دفع عجلة النمو، و هناك اخرون يرون انه يعمل على زيادة الطلب الكلي حيث انه يحفز المجتمع على زيادة استهلاكهم لمعرفتهم بأن ما يشترونه في الحاضر سيكون ارخص مما لو اشتروه في المستقبل بسبب التزايد المستمر في الاسعار.

يقترح ما يعرف بأثر توبين (1965) ان التوسع في السياسة النقدية يؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي على المدى البعيد مؤديا في النهاية الى دفع عجلة النمو الاقتصادي.

و السبب في ذلك ان ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التوسع في السياسة النقدية يؤدي في النهاية الى انخفاض العائد الحقيقي لحامل النقود حيث تنخفض قيمتها و يصبح التضخم كضريبة يدفعها حامل النقود على نقوده، مما يقود حاملي النقود الى التحول الى الاصول الثابتة نظرا لاحتفاظها بقيمتها مما يدفع معدلات التراكم الرأسمالي الى الازدياد.

و قد جائت افكار توبين بعد القصور الذي عانت منه النماذج غير النقدية للنظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو و التي تنص على ان التراكم الرأسمالي و معدلات سعر الفائدة تتحدد بعوامل القدرة الانتاجية مثل التكنولوجيا، و عوامل السلوك الادخاري.

و هناك من يرفضون بشدة الحجج السابقة و يرفضون ان يكون للتضخم اثارا طيبة على المدخرات و يضيفون بان التضخم يعوق النمو الاقتصادي حيث ان الحجة الاساسية و الاهم لهم تقول بان التضخم بما يؤدي اليه من ارتفاع الاسعار يفضي الى تدهور قيمة النقود، باعتبارها مخزنا للقيمة، و بالتالي الى تحطيم القيم الادخارية فيضر بأهم الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية ألا و هي المدخرات الحرة، و هؤلاء هم أمثال (Fischer, 1993).

و هناك من نادى بعدم وجود علاقة اصلا بين التضخم و النمو الاقتصادي، منهم (Sidrauski, 1967)

النظرية الكينزية ايضا قد واجهت صعوبات متعلقة بالاختلاف بين معدلات النمو الحقيقية و المعدلات المطلوبة حيث لم تستطع تفسير محدودية عملية التراكم الرأسمالي في ظل وجود معدل عائد منخفض على الاصول، و من هنا ايضا جائت افكار توبين انه ولابد ان يكون هناك مخزن اخر للقيمة تتنافس عائداته مع عائدات الاصول الثابتة مما يدفع المستثمرين الى الاحتفاظ به بديلا عن الاصول الثابتة و هذا يقود الى وجود عامل اخر و هو النقود و الذي بدوره يؤثر على عملية التراكم الرأسمالي عند ارتفاع قيمته او انخفاضها بسبب التضخم او عوامل اخرى.

2.2.3 اثر التضخم على توزيع الدخل القومي

لعل من أسوء الاثار الاقتصادية التي تنتج عن حدوث التضخم في اي اقتصاد قومي يعتمد الى حد كبير على قوى السوق، هو ذلك الاثر الذي يباشره على حالة توزيع الدخل القومي بين الطبقات و الفئات الاجتماعية المختلفة. فالتضخم يصادر جزءا من ثروة الجماعة لمصلحة بعض افرادها، فهناك طائفة معينة من الدخول تتسم ببطئ التغيير عندما تتجه الاسعار نحو الارتفاع، و هذه الفئة تضم اصحاب الدخول الثابتة كالموظفين اصحاب المرتبات

و الاجور بالجهاز الحكومي. اولئك الذين تتحدد مرتباتهم بشكل مسبق و طبقا لقوانين و قواعد محددة، حيث يصعب تغييرها بسرعة لملاحقة التغير في الاسعار، و ايضا من يعتمدون على فوائد السندات وودائع التوفير و اصحاب المعاشات أو الاعانات الاجتماعية، فهؤلاء الافراد يواجهون بارتفاع الاسعار في السلع و الخدمات و في الوقت نفسه يكون دخلهم النقدي ثابتا مما يؤدي الى فقدان دخلهم الحقيقي (راضي، 1980م، ص78).

2.2.4 اثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤثر التضخم علي ميزان المدفوعات من خلال المعاملات مع البلاد الاخرى حيث ان ارتفاع معدل التضخم في السوق المحلية يجعل السلع المحلية غير جذابة للأجانب وبالتالي يقلل الطلب علي الصادرات، علاوة علي ذلك، نظرا لارتفاع الاسعار المحلية حيث ان المقيمين يفضلون شراء السلع الاجنبية وهذا ما يعني ضمنا زيادة في الواردات ونتيجة لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات يسبب ارتفاع التضخم المحلي وهذا قد يحدث ازمة متفجرة في ميزان المدفوعات(Waaingada, 2012, p.3).

يوضح (سليمان، 2002م، ص75-76) ان اثر التضخم على ميزان المدفوعات يكون من خلال قناتين:

2.2.5 اثر التضخم على الصادرات

يمارس التضخم تأثيره السلبي على الصادرات من خلال ما يباشره من زيادة في نفقات الانتاج في القطاعات المنتجة للتصدير، حيث تزاداد اسعار هذه السلع مقارنة بالسلع في الدول الاخرى و هو الامر الذي يضعف من القوة التنافسية لصادرات الدولة في الاسواق الخارجية.

2.2.6 اثر التضخم على الواردات

ان زيادة أسعار المنتجات المحلية قد تدفع المجتمع الى استبدالها بسلع مستوردة ارخص، مما يؤدي الى زيادة الواردات.

2.2.7 اثر التضخم على اسعار الفائدة

لتفادي خسارة الدائنين او المقرضين و لتشجيعهم على تقديم الاموال او مدخراتهم الى المؤسسات المالية، فان الية تحديد سعر الفائدة يجب ان تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام الى اخر، الامر الذي يعني ضرورة اضافة علاوة تضخم الى العائد على اموال المقترضين، و من هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي، و سعر الفائدة الحقيقي و الذي

يمثل معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الاخذ بعين الاعتبار توقعات معدل التضخم.(البياتي و الشمري، 2009م، ص286)

2.2.8 اثر التضخم على الادخار و الاستثمار

إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار،لان معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية. إضافة إلى ذلك فان التضخم يؤثر سلبيا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية و أجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، و من ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرون الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم (عبد القادر، 2003م، ص63).

2.2.9 اثر التضخم في انتشار البطالة

ترتبط البطالة عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول، حيث تظهر البطالة جلياً و تزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام، و ذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل و التوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل و ضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه و نهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة و متنوعة للعمل، و من ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، و بذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، و نشاط سوق العمل فيها (لبزة، ضيف الله ، 2014م، ص8).

يرى الاقتصادي "كينز" انه للقضاء على التضخم يجب على الدولة ان تضحي بقبول معدل من البطالة، و للقضاء على البطالة يجب على الدولة القبول بمعدل من التضخم.

يشير(Labonate, 2011, p.3) ان التضخم يميل الي الارتفاع عندما تنخفض البطالة والعكس بالعكس، والنظرية الاقتصادية تفسر هذه العلاقة حيث ان نسبة العمالة الكاملة للبطالة تسمى أيضا المعدل الطبيعي للبطالة أو معدل التضخم غير المتسارع للبطالة.

2.2.10 علاج مشكلة التضخم

العلاج الاساسي للتضخم هو معالجة اسبابه و ليس محاولة تخفيف حدة اثاره على بعض الفئات و الاشخاص الاقتصاديين الذين يتأثرون به سلبا، و لعل أهم علاج هو ترشيد الاقتصاد ضمن سياسة نقدية و مالية تسمح بالتضخم في حدوده الدنيا اللازمة للنمو (بو ذياب، 1996م).

تختلف الأساليب و السياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوع التضخم و المجال الذي يظهر فيه و أسبابه.

فالبعض من الاقتصاديين و منهم الاقتصادي "ميلتون فريدمان" الذين يفسرون التضخم على انه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب و ما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة اكبر من المعروض السلعي، يعتقدون أن معالجة التضخم تتطلب من الدولة و السلطات النقدية أن تتخذ أو تعتمد سياسيات نقدية و مالية انتقائية لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة، تلك السياسات التي تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي، كتقليص الإنفاق الحكومي و معالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود و إنما من خلال طرح السندات الحكومية كوسيلة لسحب جزء من المعروض النقدي المتداول، كما يمكن للبنك المركزي ان يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على نشاط البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان مع اعتماد سياسة معينة في مجال سعر الفائدة فهناك علاقة تعايشية بين معالجة التضخم و قواعد السياسة النقدية فقواعد السياسة النقدية ما هي إلا خطة طوارئ تصف بقدر الامكان الظروف التي يستطيع من خلالها البنك المركزي من تغيير أدوات السياسة النقدية ففي الاقتصاد و السياسة بشكل خاص فان استقرار الأسعار هو احد أهداف السياسة النقدية.

أما البعض الأخر فيرون بان التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية و اجتماعية في الجسم الاقتصادي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية و ان التضخم الهيكلي ضرورة لابد منها في الاقتصاديات النامية و أنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب وعليه يرون أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم هنا تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد القومي و خاصة القطاعات الإنتاجية مثل معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و خاصة ما يتعلق بزيادة الإنتاجية و تحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية, كما أن معالجة

التضخم تتطلب أيضا اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور وفي توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة و لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. (عباس، 2008م، ص12)

و يرى (بو ذياب، 1996م) ان معالجة التضخم تتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

معالجة تضخم الطلب من خلال :

1. الاقلال من اصدار النقود القانونية و تقييد الائتمان.
2. كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك.
3. تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا من التمويل بالعجز عن طريق الاستقراض او اتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي، و بعبارة اخرى تأجيل بعض المشاريع التي لا تضر بالخطة.

معالجة تضخم التكاليف من خلال :

1. العمل على رفع معدل الانتاجية لوسائل الانتاج بكافة الطرق الممكنة.
2. عدم السماح بزيادة الاجور بنسبة اكبر من نسبة زيادة الانتاجية الحدية.

بينما يقسم (البياتي و الشمري، 2009م، ص ص288-299) الحلول حسب انواع السياسة المستخدمة في حل المشكلة إلى:

السياسة النقدية (Monetary Policy):

حيث يكون ذلك من خلال قيام البنك المركزي بتسيير و تعبئة الادخارات لتمويل جزء من الاستثمارات القومية مما يؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي مستمر و الحفاظ على استقرار الاسعار، و من ادوات السياسة النقدية و التي يمكن من خلالها للبنك المركزي التدخل و معالجة المشكلة ما يلي:

- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
- تغيير معدل الخصم.
- عمليات السوق المفتوحة.

السياسة المالية (Fiscal Policy)

حيث يمكن للسياسة المالية ان تلعب دورا في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي و ذلك باستخدام العديد من الادوات المتاحة مثل الضرائب و الادخار الاجباري و تخفيض الانفاق العام، و من ادواتها :

- اعادة توزيع الضرائب.
- اعادة توزيع النفقات.

سياسة التجارة الداخلية (Internal Trade Policy)

حيث يتم استخدامها في التأثير على مجموع المعروض من السلع الذي يؤثر بدوره على الاسعار، و قد يتم ذلك من خلال اتباع حكومة الدولة بعض السياسات الداعمة لبعض السلع و الخدمات و التي تريد الزيادة من انتاجها او على العكس فقد تقوم باتباع سياسات من هدفها الحد من انتاج او تداول سلع معينة و التي قد تسبب مشاكل معينة للاقتصاد.

سياسة التجارة الخارجية (Foreign Trade Policy)

تلعب هذه السياسة دورا من خلال تأثيرها على الانتاج و الدخل القومي و التكوين الرأسمالي و توزيع نمط الاستثمارات.

و يدخل في ادوات هذه السياسة معدلات الجمارك و الضرائب التي قد تفرض على بعض السلع الواردة و الصادرة بهدف التأثير على على عملية الاستيراد و التصدير لهذه السلع، اضافة الى ذلك فان هناك سياسات متعلقة بتشجيع الاستثمار الخارجي كتقديم اعفاءات ضريبية و تسهيلات استثمارية للمستثمرين الخارجيين و ذلك بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية.

السياسة التنموية (Development Policy)

ان للسياسة التنموية دورا كبيرا في تطوير تركيبة القطاعات الاقتصادية في كافة البلدان على مختلف انظمتها، حيث ان الدولة و عند اتباعها سياسة تنموية معنية فان العديد من الاولويات الطبيعية قد تتغير في هذه الدولة و التي قد تعنى بتطوير قطاع اقتصادي معين في الدولة او تحقيق معدل معين من الانتاجية او زيادة معدلات الادخار و التي ينتج عنها التغير في هيكل هذه القطاعات او التغير هذه المعدلات و خلق واقع جديد و مستهدف من خلال هذه السياسات.

2.2.11 ملخص الفصل

يرى الباحث ان مشكلة التضخم تكمن في ان يكون هناك فهم واضح لطبيعة هذه الظاهرة و أثرها على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدولة.

و من ثم امتلاك الدولة الادوات الاقتصادية المناسبة و القدرة على استخدام هذه الادوات بالشكل الذي تتمكن من خلاله من السيطرة على هذه الظاهرة.

وجد الباحث ان التضخم هو ظاهرة موجودة، بل متلازمة مع اقتصاد اغلب الدول ان لم يكن جميعها، و هو ظاهرة لها اثارها التي ان لم تعامل بحكمة فانها ستسبب العديد من المشاكل للاقتصاد.

ان الاختلاف في فهم ظاهرة التضخم و تحديد اسبابها من مدرسة لاخرى، جعل اساليب العلاج تختلف، فنجد مثلا ان المدرسة النقدية تنظر اليها كظاهرة نقدية تتأثر اساسا بكمية النقد المتداول ، و ان علاجها يكون من خلال السياسات النقدية التي تستهدف التحكم في كمية النقد الموجودة في السوق، في حين ان المدرسة العينية تنظر الى هذه الظاهرة كظاهرة لها علاقة بكمية السلع الموجودة في السوق وم مستويات العرض و الطلب لهذه السلع.

ان من محاولات الفهم الصحيح لتأثير ظاهرة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و تحديد معدلات التضخم التي تختلف بعدها طبيعة علاقته بالنمو الاقتصادي، حيث يمكن عند اكتشاف هذه المعدلات التعامل بحكمة وواقعية وفاعلية اكبر مع ظاهرة التضخم.

الفصل الثالث

المؤشرات الاقتصادية الكلية والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الأول

المؤشرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد الفلسطيني

3.1.1 مقدمة

عند الحديث عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني فانه لا يمكن تحليلها و تفسيرها في معزل عن الظروف المحيطة و المتعلقة بهذا الاقتصاد، و لتحقيق هذا فانه من الاهمية بمكان النظر الى مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلية و التي من خلالها يمكن فهم خصائص هذا الاقتصاد و التعرف على المراحل الزمنية التي مر بها، مما يساهم في تحليل و تفسير الواقع الحالي للاراضي الفلسطينية تفسيرا منطقيا و واقعيا يساعد على ايجاد الحلول و اكتشاف المشكلات.

لقد مر الاقتصاد الفلسطيني بمراحل هامة تاريخيا برغم عمره القصير نسبيا، و الممتد منذ توقيع اتفاقية اوسلو في العام 1995م و حتى تاريخ عمل هذه الدراسة.

لقد إعتمد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات و المنح المقدمة من الدول المانحة و الراعية لاتفاقية اوسلو و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الاوروبي، حيث تدفقت الاموال و المعونات التي تم ضخها في الاقتصاد الفلسطيني و التي هدفت الى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في نشأتها و مساعدتها على اقامة مؤسساتها.

اتصفت المرحلة السابقة بالآداء الجيد للاقتصاد و الاستقرار النسبي ، حتى انتهى ذلك بحدوث انتفاضة الاقصى عام 2000م و ما تبعها من تدمير للبنية التحتية و اغلاق للمؤسسات الحكومية و الخاصة مما أدى الى حدوث اضطرابات و تشوهات في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني الوليد.

و ما لبث ان هدأت الاوضاع في العام 2003م نسبيا حتى حدث الانقسام بين شطري الوطن بدءا من العام 2007م و حتى يومنا هذا، و ما رافقه من حصار اقتصادي و سياسي لقطاع غزة و انعدام التعاون و التكامل الاقتصادي بينه و بين الضفة الغربية مما ادى الى حدوث مشاكل اقتصادية جمة و اهمها ارتفاع الاسعار الكبير الناتج عن اغلاق المعابر التجارية الرسمية و بروز ظاهرة الانفاق و التي ضاعفت من اسعار المواد الاستهلاكية و غيرها من السلع بشكل كبير و ذلك لمحدودية قدرتها على ادخال البضائع اللازمة مما نتج عنه فجوة بين الطلب و العرض الكلي.

ان الاثار السلبية لم تقتصر فقط على ارتفاع الاسعار فمن المعروف ان المشاكل الاقتصادية لا تاتي فرادى، بل انها تاتي كحزمة واحدة نتيجة وجود ظرف معين، او نتيجة حدوث سلسلة تفاعلات تبدأ بمشكلة و تنتهي بعدة مشكلات، و من هذه المشكلات مشكلة البطالة التي تفشت في اوصال القطاع بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة و شح المشاريع الجديدة بسبب غلاء الاسعار و تدهور البنية التحتية و توقف عجلة التنمية الاقتصادية.

و فيما يلي سنتعرف على اهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلية و التي قد تعطي فكرة عن شكل الاقتصاد الفلسطيني و هيكله و خصوصيته بين الاقتصاديات الاخرى.

3.1.2 الناتج المحلي الاجمالي

ان من اهم المؤشرات الاقتصادية و التي تعبر عن حجم الاقتصاد و تقدمه هو قيمة اجمالي الناتج المحلي و الذي يقيس اجمالي ما يتم انتاجه داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة و يعرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على انه "مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه (عوامل الانتاج المحلية) وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محليا أو خارجيا خلال فترة زمنية محددة.

و يعتبر مؤشر اجمالي الناتج المحلي اول مؤشر ينظر له عند النظر الى اي اقتصاد حيث انه يعتبر المؤشر الرئيسيي للدلالة على صحة الاقتصاد و نموه، و في اغلب الاحيان و للتعرف على اثر ظاهرة اقتصادية معينة على النمو الاقتصادي في دولة ما، فإن اول ما يتم ملاحظته و دراسته هو اثر هذه الظاهرة على اجمالي الناتج المحلي فإذا كان لها اثر سلبي او علاقة عكسية فإنها تعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها و العكس صحيح، و هذا ينطبق على ظاهرة التضخم ايضا.

و بالنظر الى الشكل (3.1) نجد ان معدلات النمو في الناتج المحلي قد بلغت 3.4% في العام2012.

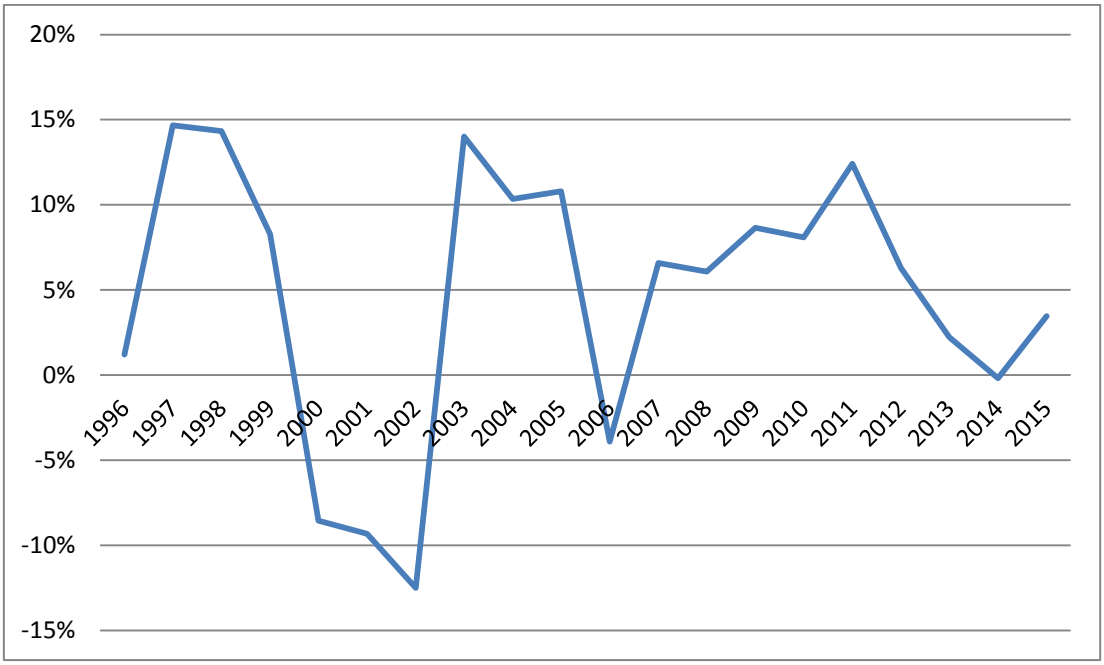

- الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام 2004.

شكل (3.1): النمو في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1995-2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

من الملاحظ ان الفترة 2000-2002م قد شهدت انخفاضا ملحوظا في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي حيث عانى انخفاضا بنسبة 9.3% من العام 2000-2001م ، ليواصل الهبوط بنسبة 12.4% خلال 2001-2002م ، و ذلك قبل ان يبدأ بالتعافي ليحقق ارتفاعا قدره 14% خلال 2002-2003م. و يعود ذلك حسب اعتقاد الباحث الى انتفاضة الأقصى و ما رافقها من توقف للمؤسسات الاقتصادية و حالة الفوضى التي شهدتها الأراضي الفلسطينية و الاعتدائات الاسرائيلية الممنهجة ضد أبناء شعبنا و مؤسساته و عرقلة الانشطة الاقتصادية خلال تلك الفترة و توقف العملية الانتاجية.

3.1.3 الدخل القومي الاجمالي

مؤشر يقيس القيمة الكلية لإجمالي ميزان الدخول الأولية لكافة القطاعات، و يساوي الناتج المحلي الاجمالي مضافا اليه صافي تعويضات العاملين من الخارج و صافي دخل الملكية المستحقة من الخارج.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

بلغ اجمالي الدخل القومي الاجمالي في العام 2015م الى ما يقارب 8 مليار دولار اي بمعدل نمو 1% عن العام 2014م، نلاحظ في الشكل التالي

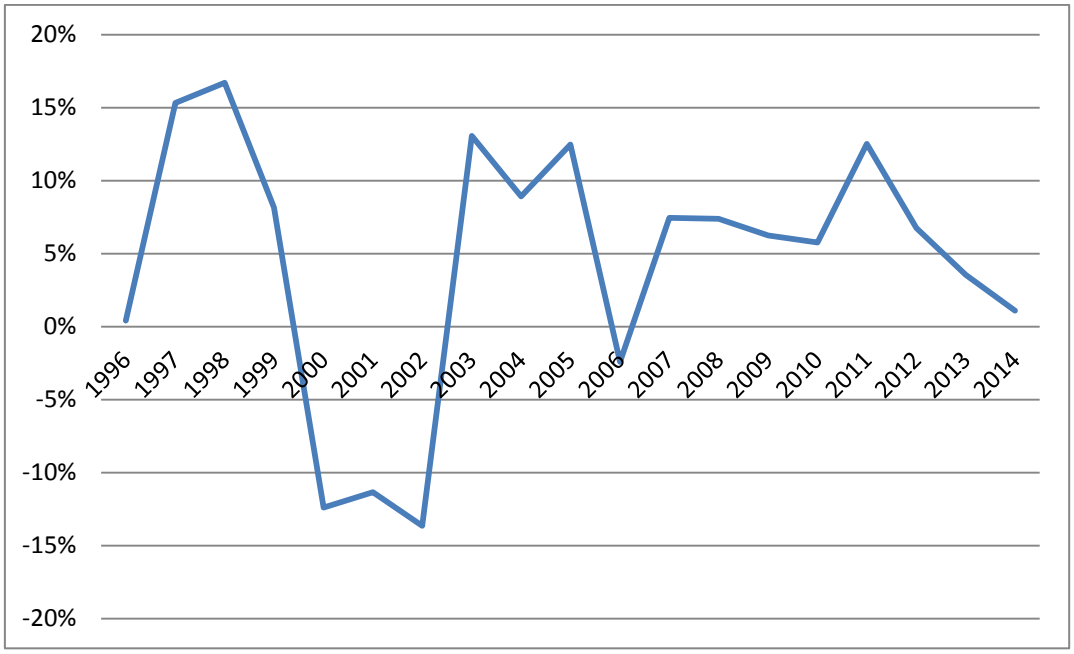

- بالاسعار الثابتة لعام 2004.

شكل (3.2): النمو في اجمالي الدخل القومي للفترة 1995-2014م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

و نلاحظ ان الدخل القومي شأنه شأن المؤشرات الاقتصادية الاخرى، فقد عاني من تراجع في في الفترة التي شهدت انتفاضة الاقصى حيث عانى انخفاضا قدره 12% و 11% و و 14% للسنوات 2000م ، 2001م و 2002م على التوالي ، ليحقق بعدها ارتفاعا بنسبة 13% في العام 2003م.

3.1.4 اجمالي الاستهلاك في الاراضي الفلسطينية

حيث يشمل الاستهلاك العام المتعلق بالحكومة و الاستهلاك الخاص و المتعلق بأفراد المجتمع.

وهو مؤشر يقيس قيمة السلع والخدمات المستهلكة (بدون أي تحويل في الانتاج) من قبل الأسر المعالة، الحكومة و المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعالة.

و يعبر عن مجموع السلع والخدمات المستهلكة من خلال الأسر، الحكومة و المؤسسات التي لا تهدف للربح وتخدم الاسر المعالة، و بالنظر الى الشكل التالي:

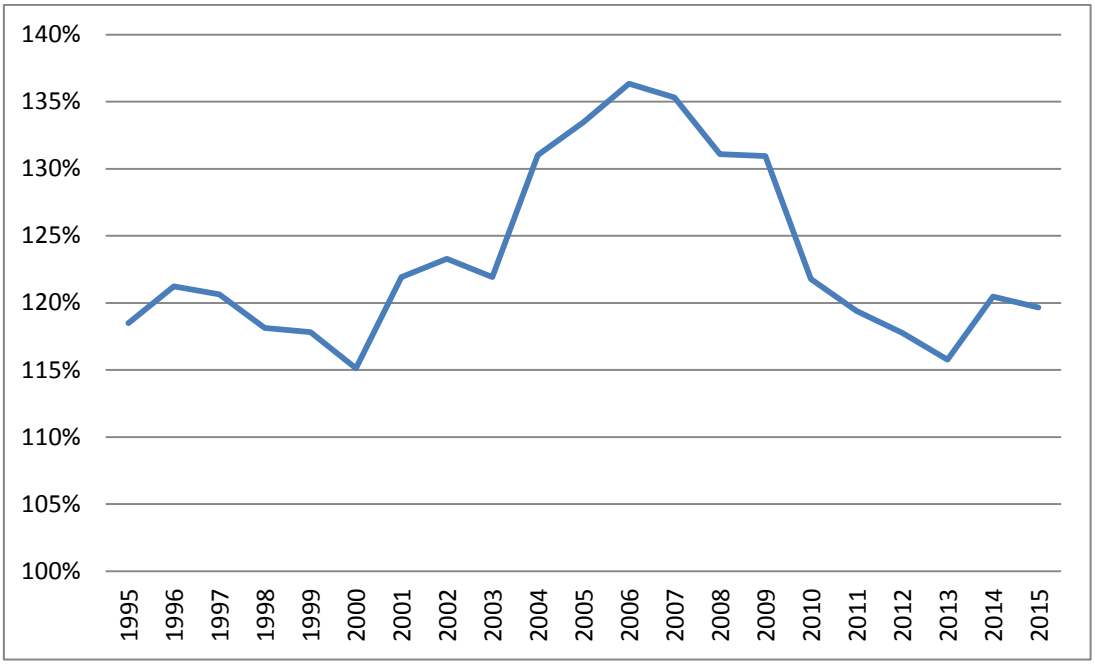

- بالاسعار الجارية.

شكل (3.3): اجمالي الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

للفترة 1995-2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

نلاحظ ان نسبة اجمالي الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت في العام 1995م ما يقارب 121% لتصل في العام 2006م الى 136% قد يعود هذا الى انخفاض الناتج المحلي في تلك الفترة و زيادة الاستهلاك مما ادى الى ارتفاع النسبة حيث تراجعت فيما بعد لتصل الى 120% في العام 2015م متساوية مع النسبة في بداية الفترة.

3.1.5 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

و هو مؤشر يقيس إجمالي قيمة الأصول المنتجة الجديدة أو المستعملة مخصوما منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها.

و يساوي مجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصوما منها قيمة الأصول التي يتم التخلص منها أثناء الفترة المحاسبية ويقسم الى المباني وغير المباني والتي تشمل الآلات والمعدات التي تدخل ضمن العملية الانتاجية.

و يشير هذا البند في الاقتصاد الكلي الى اجمالي ما يراكمه الاقتصاد من أصول ثابتة خلال فترة زمنية معينة و دون الاخذ بعين الاعتبار التغير في المخزون السلعي.

بالنظر الى بيانات الاقتصاد الفلسطيني الخاصة بهذا المتغير في الشكل التالي

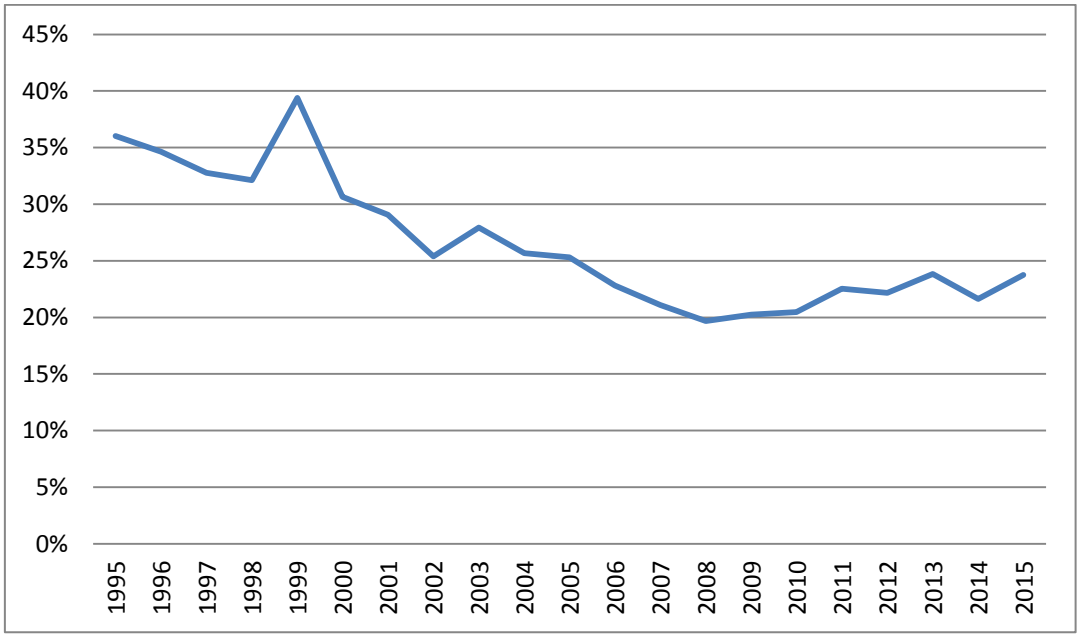

- بالاسعار الجارية

شكل (3.4): التغير في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للفترة 1995-2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

نجد ان التكوين الرأسمالي الثابت في العام 2015م قد بلغ 24% من اجمالي الناتج المحلي مقارنة باعلى قيمة له في العام 1999م حيث بلغ 39% و ادنى قيمة له في العام 2008م حيث بلغ 20% من اجمالي الناتج المحلي.

3.1.6 العجز التجاري

تعرف الزيادة في حجم الواردات عن حجم الصادرات بالعجز التجاري او العجز في الميزان التجاري، و هو أمر غير مرغوب نظرا لأن الدولة تكون في حالة عجز اي انها غير قادرة على تعويض قيمة ما تستورده من خلال صادراتها مما يؤدي الى استنزاف مخزونها من النقد الأجنبي تدريجيا بسبب عدم قدرتها على تصدير ما يغطي قيمة وارداتها.

بالنظر الى الشكل التالي نلاحظ ان الاقتصاد الفلسطيني و منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية قد عانى عجزا في الميزان التجاري بلغت نسبته 57% في العام 1995م، و قد انخفض هذا العجز ليصل الى 41% في العام 2015م.

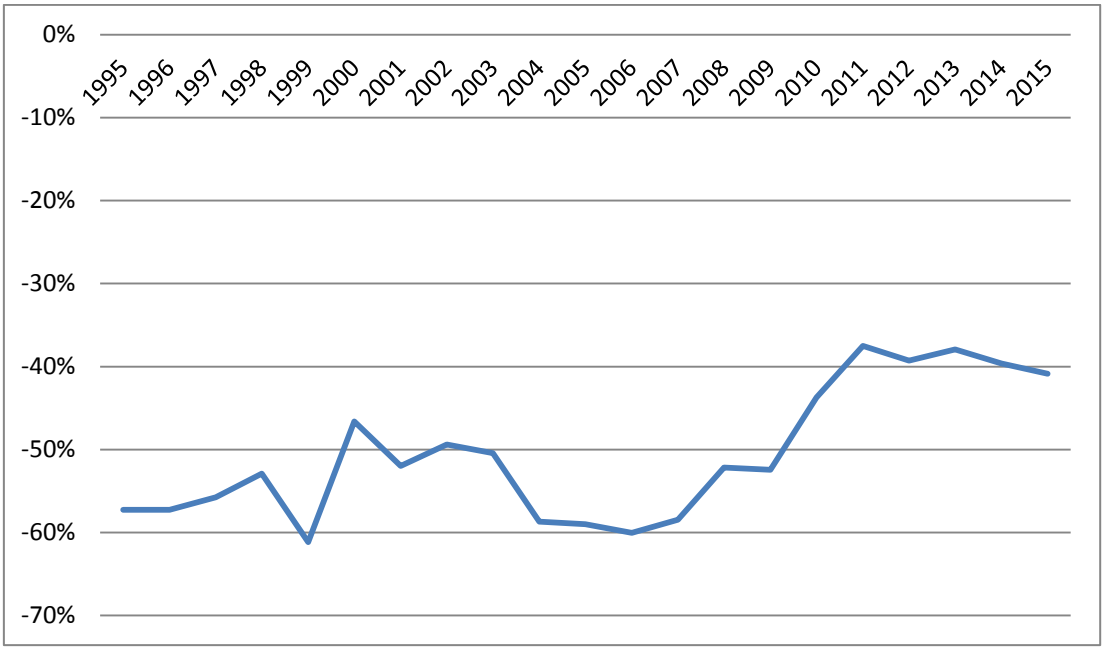

- بالاسعار الجارية.

شكل (3.5): العجز في الميزان التجاري الفلسطيني 1995- 2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

يعود سبب نسبة العجز الكبيرة هذه حسب اعتقاد الباحث الى ان الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا نامي ذو هيكل انتاجي ضعيف و مشوه غير قادر على اشباع او تغطية ما يستورده المجتمع الفلسطيني و الذي وجدنا سابقا انه مجتمع استهلاكي بشكل كبير من الخارج، هذا بالاضافة الى النمو السكاني المتزايد و الذي يزيد بطبيعة الحال من حجم الواردات في مقابل الصادرات، و هذا بالاضافة الى السياسة التي تتبعها السلطة الفلسطينية تجاه تسهيل الواردات بهدف تعظيم الايرادات الجمركية و ذلك لدعم موازنة السلطة.

مما يسترعي الانتباه ان العجز في الميزان التجاري الفلسطيني قد وصل الى اقل قيمة له خلال فترة 1995-2014م في العام 2011م حيث بلغ ما نسبته 37% من اجمالي الناتج المحلي، و قد يعود هذا الى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة و الاغلاق المتكرر للمعابر في قطاع غزة مما سبب انخفاض كبير في الحركة التجارية الى القطاع مما أثر على اجمالي الواردات و الذي ادى الى تراجع العجز في الميزان التجاري.

3.1.7 الانفاق العام

يمثل الانفاق العام اجمالي ما تنفقه الدولة من مصاريف تطويرية و تشغيلية خلال فترة معينة. بالنظر الى الشكل التالي نلاحظ ان الانفاق الحكومي العام في الاقتصاد الفلسطيني بلغ اعلى قيمة له في العام 2008م حيث بلغ 63% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و قد يعود هذا الى الازمة العالمية التي عصفت باقتصاديات كبرى الدول و ادت الى ارتفاع الاسعار مما جعل الحكومة تزيد من انفاقها لتنشيط حالة الطلب الكلي، نلاحظ الشكل التالي:

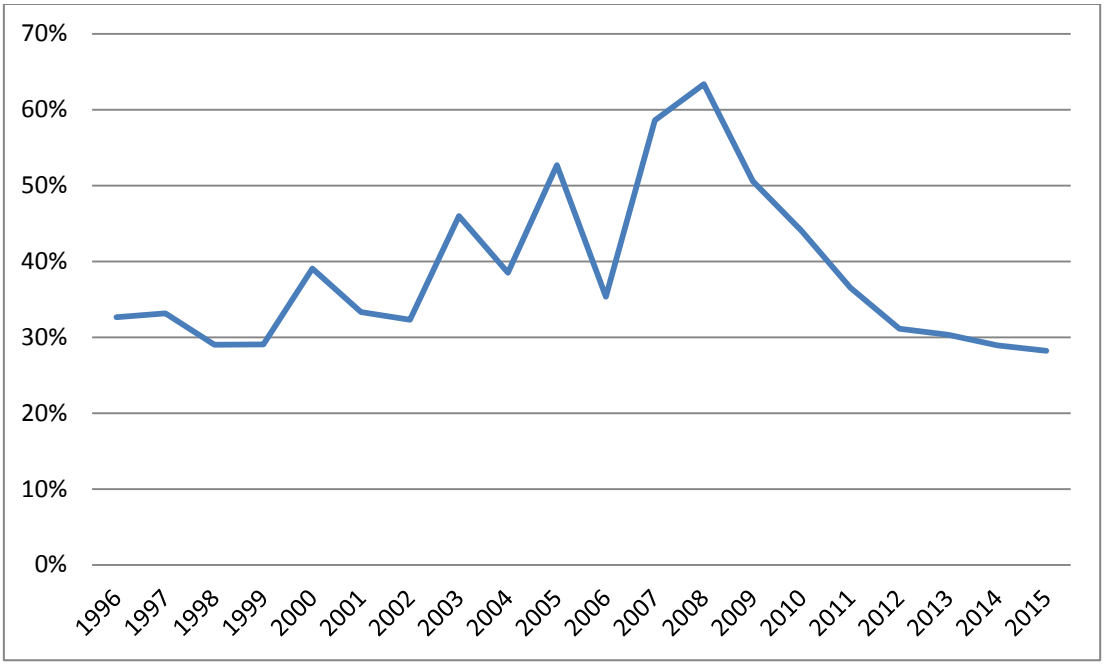

- بالاسعار الجارية

شكل (3.6): التغير في حجم الانفاق الحكومي للفترة 1996-2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

و تتنوع النفقات الحكومية ما بين النفقات الجارية كالاجور و الرواتب و النفقات التطويرية التي تدفع لتطوير البنى التحتية في المجتمع الفلسطيني. و هناك نفقات اخرى غير الاجور و الرواتب كالاعانات التي تدفع لأهالي الشهداء و الجرحى و الاسرى.

3.1.8 الايرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

بلغت نسبة الايرادات العامة للسلطة الفلسطينية من اجمالي الناتج المحلي اعلى قيمة لها في العام 2006م حيث وصلت الى 33% في العام 2007م مقارنة بأدنى قيمة لها في

العام 2001م حيث بلغت 6% و قد يعود ذلك الى حالة الاضطراب السياسي التي شهدتها تلك الفترة، حيث نلاحظ الشكل التالي :

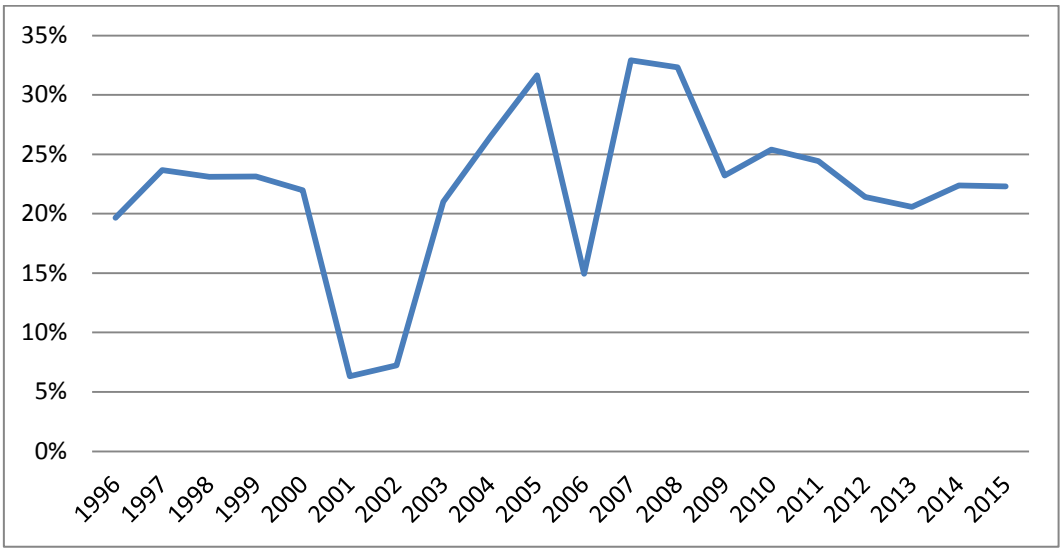

- بالاسعار الجارية

شكل (3.7): يوضح اجمالي الايرادات الحكومية للفترة 1996-2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

لقد مثلت الايرادات الضريبية النسبة الاكبر من اجمالي الايرادات المحلية مقارنة بمصادر ايرادات اخرى كالمساعدات و المنح الدولية و ايرادات محلية اخرى حيث وصلت نسبتها من اجمالي الايرادت المحلية من في العام 2015م الى 94%، لاحظ الشكل التالي:

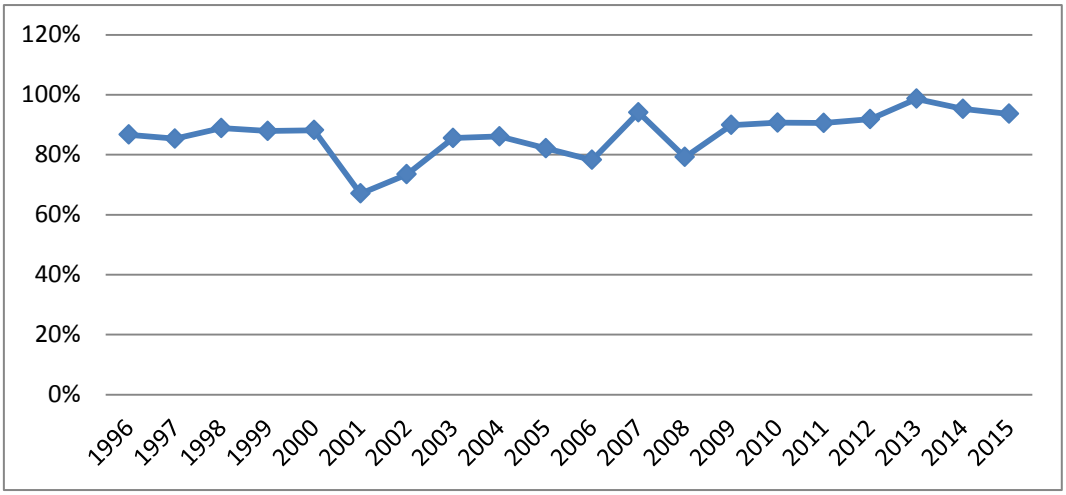

- بالاسعار الجارية

شكل (3.8): الايرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات للفترة 1996-2015م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات سلطة النقد التراكمية من موقع سلطة النقد الالكتروني.

يتضح لنا من خلال العرض السابق للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الفلسطيني، ان اكثر الفترات ذات الاثر السلبي على الاقتصاد الفلسطيني كانت الفترة التي حدثت فيها انتفاضة الاقصى بداية من العام 2000م و حتى العام 2003م و ما تبعها من تخريب و تدمير للمنشآت الاقتصادية و لمقدرات الشعب الفلسطيني، حيث تدهورت فيها اغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية و كان واضحا و جليا حجم الضرر الذي اصاب معظم الجوانب الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني.

الفترة الاخرى كانت عند حدوث الانقسام بين شطري الوطن في العام 2007م و الحصار الاقتصادي الذي فرض على قطاع غزة، مما ادى انقطاع التواصل الاقتصادي بين شطري الوطن الذي سمح للعديد من المشاكل بالبروز اهمها عدم تحصيل ايرادات المقاصة التي تخص قطاع غزة من الجانب الاسرائيلي، اضافة الى انقطاع قطاع غزة عن التجارة مع العالم الخارجي و بروز ظاهرة الانفاق بديلا عن المعابر التجارية الرسمية.

المبحث الثاني
نظرة على التضخم في الأراضي الفلسطينية

3.2.1 مقدمة

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني و منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تذبذب في معدلات التضخم، الأمر الذي يعني التغير في مستويات الأسعار و التي شهدت ارتفاعا بلغ الضعف خلال الفترة 1996–2015م، مما أثر بدوره على الجوانب الحياتية للمواطن الفلسطيني و قدرته على توفير مستلزمات الحياة الأساسية.

لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في بعض الفترات ارتفاعا كبيرا في الأسعار، ففي عام 2002م بلغ معدل التضخم ما يقارب 6%، في مقابل ذلك فإن هناك فترات قد شهدت معدلات تضخم منخفضة قاربت 1%.

و عليه و بالنظر الى ما سبق فإنه يظهر لنا انه من الاهمية بمكان فهم تطور هذه الظاهرة التاريخي و محاولة الوقوف على أهم المحطات الخاصة بظاهرة التضخم في حياة الاقتصاد الفلسطيني و تحليلها تحليلا واقعيا في ظل الظروف التي مرت بها.

3.2.2 التضخم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يعرف التضخم حسب معجم المصطلحات و المفاهيم الاحصائية التابع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على انه "الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للاسعار في دولة ما".

و عليه فانه ولقياس التضخم يتم اولا قياس ما يسمى "بالمستوى العام للاسعار" لتحديد الارتفاع او الانخفاض فيه و من ثم تحديد معدل التضخم.

يتم قياس المستوى العام للاسعار من خلال رقم قياسي يسمى مؤشر اسعار المستهلك و الذي يعرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على انه " مؤشر يقيس التغيرات في اسعار السلع و الخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة و اخرى تسمى فترة الاساس".

يعتبر الرقم القياسي للاسعار وسيلة احصائية لقياس التغيرات الحاصلة على اسعار السلع و الخدمات بين فترتين زمنيتين.

يعرف سعر المستهلك على انه السعر الذي يدفعه المستهلك الاسري مقابل حصوله على سلعة او خدمة للاحتياجات الاسرية.

و من أهداف الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني من عملية مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

- توفير بيانات عن الأسعار والأرقام القياسية للمستهلك على مستوى فلسطين والضفة الغربية وغزة.
- معرفة حجم التضخم في الأسعار سواء كانت محلية أو مستوردة.
- توفير الاحصاءات اللازمة لمتخذي القرارات والمخططين والمهتمين بالاقتصاد الوطني.
- المساهمة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية الفلسطينية بالأسعار الثابتة.

و عن كيفية تحديد سلة المستهلك وكما يوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فانه يقوم بإجراء مسح ميداني متخصص لعينة ممثلة من الأسر، و ذلك بهدف تحديد نمط الإنفاق للأسر الفلسطينية وبالتالي سلة المستهلك، و التي تضم 650 سلعة وخدمة يتم مراقبتها بشكل دوري لتعكس نمط انفاق الأسر الفلسطينية.

و لتحقيق تغطية كاملة لجميع السلع التي تدخل ضمن سلة المستهلك في فلسطين يتم اختيار عينة ممثلة للمصادر (2000 مصدر) ليتم من خلالها جمع أسعار السلع والخدمات المختلفة ، حيث يتم اختيار هذه العينة من المدن الرئيسية داخل فلسطين. ويراعى في اختيار هذه المصادر أن تكون ممثلة للتباين الذي يمكن أن يحدث في الأسعار.

يقوم فريق مدرب من الباحثين بجمع بيانات أسعار المستهلك عن طريق المقابلات الشخصية، حيث يتم زيارة المصادر المختلفة كمحلات وأسواق البيع بالتجزئة مثل البقالة، والسوبر ماركت، ومحلات بيع الأقمشة والملابس، والمطاعم، ومؤسسات الخدمات العامة والمدارس الخاصة والعيادات لجمع أسعار السلع والخدمات في السلة.

و لمواكبة التغير في سعر السلعة فانه يتم جمعها من خلال زيارات للمصادر المختلفة موزعة على اربعة اسابيع خلال الشهر و ذلك لرصد اي تغير في سعر السلعة.

يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لحساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك معادلة لاسبير و التي تحتسب المنسوب السعري في اسعار فترة المقارنة الى اسعار فترة الاساس مضروبا في الوزن النسبي للسلعة او المجموعة السلعية من مجموع الاوزان في فترة الاساس. ان

نسبة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من فترة زمنية الى اخرى تعبر عن مفهوم التضخم. فقد شهدت الاراضي الفلسطينية منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية معدلات متفاوتة من التضخم و الذي كان له الاثر على النمو الاقتصادي من جهة و على حياة المستهلك الفلسطيني من جهة اخرى.

تعتبر الأوزان أو الأهمية النسبية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام الأرقام القياسية، حيث تعبّر عن نسبة ما يُنفق من قبل الأسر على كل مجموعة متجانسة من السلع والخدمات إلى مجموع الانفاق الكلي للأسر.

هذه الأوزان تختلف من مستهلك لآخر ومن مجتمع لآخر حسب نمط الإنفاق، ويمكن لأي مجموعة بناء الأوزان التي تعكس النمط الأقرب لاستهلاكها، وقد تمّ بناء أوزان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين لتعكس واقع الانفاق لكافة شرائح المجتمع من ريف وحضر ومخيم وأغنياء وفقراء... الخ.

قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني باحتساب الأهمية النسبية للسلع والخدمات لأسعار المستهلك بالاعتماد على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2010 والجدول أدناه يوضّح التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لمجموعات الإنفاق الرئيسية حسب كل منطقة ومجموعة سلعية.

جدول (3.1): يوضح التوزيع النسبي حسب أقسام الإنفاق لكل منطقة

أقسام الانفاق الرئيسية	التوزيع النسبي			
	فلسطين	القدس J1*	قطاع غزة	الضفة الغربية
	1	0.0684	0.3415	0.5901
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	35.0175	23.6719	41.182	34.9556
المشروبات الكحولية والتبغ	4.3089	4.0605	2.322	5.2219
الاقمشة والملابس والاحذية	6.2857	6.9074	7.0944	5.795
المسكن ومستلزماته	8.8652	9.2789	8.7349	8.8268
الاثاث والمفروشات والسلع المنزلية	5.359	5.4239	6.5546	4.8289
الخدمات الطبية	3.9328	3.3219	3.0826	4.4389
النقل والمواصلات	13.8281	18.3655	7.9311	15.3316
الاتصالات	3.5508	4.6886	3.1687	3.4552
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	2.0673	2.6941	2.3937	1.7833
خدمات التعليم	3.3886	2.5117	3.3806	3.5926
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.9198	2.7	1.6527	1.8566
سلع وخدمات متنوعة	11.4763	16.3756	12.5028	9.9135
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	100	100	100	100

و يلاحظ في الجدول السابق ان هناك 12 مجموعة سلعية يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي للاسعار حيث نلاحظ ان النسبة الأكبر من انفاق الاسرة الفلسطينية يكون على المشروبات الغذائية و المشروبات المرطبة يليه النقل و المواصلات و يليه المسكن و مستلزماته و يليه الملابس و الاقمشة و الاحذية، على ان انفاق الاسرة الفلسطينية بطبيعته يكون على الضروريات و بالتالي فانه و حتى عند ارتفاع اسعار هذه السلع يكون المواطن مطالبا بشرائها حيث ان الطلب على هذه السلع من الصعوبة بمكان ان يتغير بتغير الاسعار و ارتفاعها لانها من الضروريات مما يثقل من كاهل المواطن الفلسطيني على الايفاء بمثل هذه المتطلبات.

نلاحظ ان الانفاق على المواد الغذائية و المشروبات في غزة اعلى منه في الضفة الغربية مع الاخذ بعين الاعتبار ان الانفاق على المواد الغذائية و المشروبات يمثل في نسبته ما يفوق ثلث سلة اسعار المستهلك في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة.

نجد ايضا ان الضفة الغربية تمثل ما نسبته 59.01% من التغيرات الحاصلة في مؤشر اسعار المستهلك لفلسطين ككل مقابل 34.15% لقطاع غزة و هذا يدل على ان تغيرات الاسعار الحاصلة في الضفة الغربية لها اثر كبير على مؤشر اسعار المستهلك في الاراضي الفلسطينية، مما حدا بالباحث في الفصول اللاحقة الى اجراء تحليل قياسي لكل من الضفة الغربية و قطاع غزة و من ثم الاراضي الفلسطينية ككل و ذلك لاعطاء فكرة اوضح عن طبيعة التضخم في الاراضي الفلسطينية.

كما نلاحظ ايضا ان مؤشر اسعار المستهلك في الاراضي الفلسطينية يتضمن مكونات مثل اسعار المواد الغذائية و تكاليف النقل و المواصلات، مما يشير الا ان التضخم المحتسب في الاراضي الفلسطينية يسمى بالتضخم العام و الذي لا يستثني اسعار الغذاء و الطاقة كما هو الحال في التضخم الرئيسي و الذي يستثني اسعار الغذاء و الطاقة و التي تكون اكثر عرضة للتقلبات السعرية الكبيرة.

و يوضح الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان مؤشر أسعار المستهلك يستخدم لمجموعة كبيرة من الأغراض من أهمها:

- تعديل الأجور والإعانات الحكومية وإعانات الضمان الاجتماعي للتعويض جزئياً أو كلياً بما يتماشى مع التغيرات في تكلفة المعيشة.

- توفير مؤشر لقياس تضخم الأسعار للقطاع الأسري برمته، حيث يستخدم المؤشر لإزالة أثر التضخم في الإنفاق الاستهمؤشر لاكي النهائي للأسر المعيشية في احصاءات الحسابات القومية وتخليص الدخل والمجاميع القومية من أثر تغيرات الأسعار.
- يمثل الرقم القياسي للأسعار وسيلة مباشرة في التعرف على القوة الشرائية للنقود، حيث تتناسب القوة الشرائية للنقود تناسباً عكسياً مع الرقم القياسي للأسعار.
- يستخدم في رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع التي يتم التعامل بها في الأسواق، وما يتبع ذلك من الوقوف على اتجاهات الأسعار وظروف الأسواق وتكاليف المعيشة.

3.2.3 نظرة على معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية

بلغت معدلات التضخم في العام 1997م ما يقارب 7% و قد شهدت بعد ذلك تراجع كبير بمعنى ان الزيادة في اسعار سنة معينة تكون اقل من الزيادة في اسعار السنة التي قبلها، حيث استمر ذلك حتى العام 2001م و الذي وصل معدل التضخم فيه الى ما يقارب 1.2% فقط و هو اقل معدل تضخم خلال الفترة 1997-2015م .شهدت الاراضي الفلسطينية في العام 2002م ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم ما يقارب 6% .

حيث نلاحظ في الشكل التالي معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية:

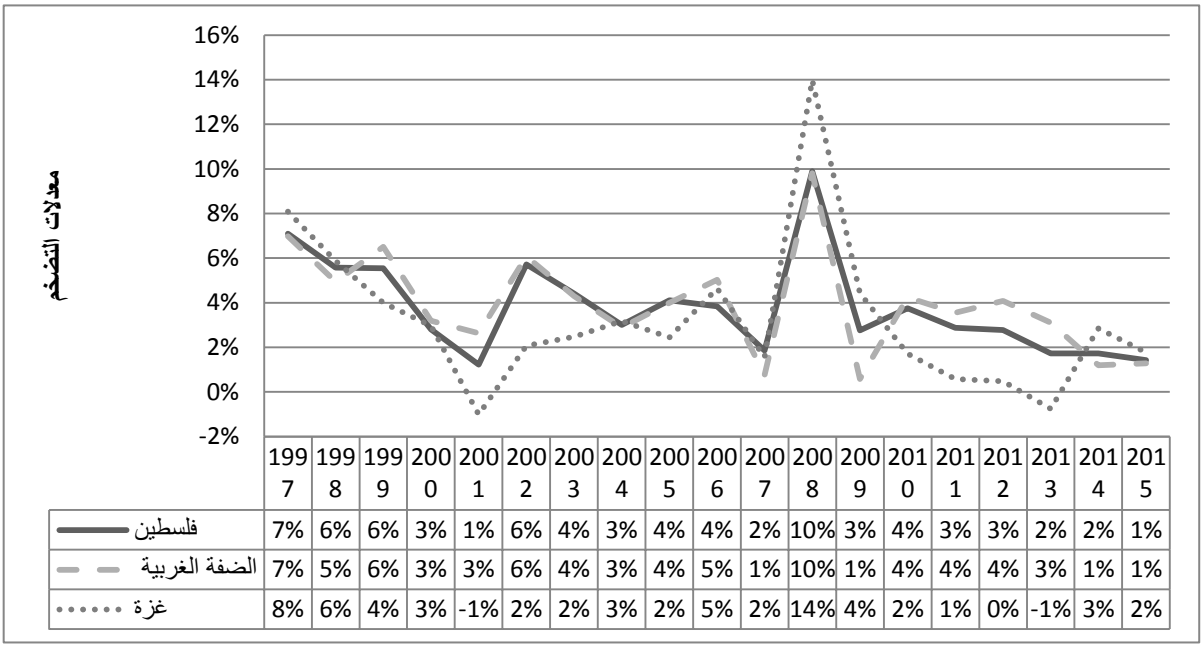

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
فلسطين	7%	6%	6%	3%	1%	6%	4%	3%	4%	4%	2%	10%	3%	4%	3%	3%	2%	2%	1%
الضفة الغربية	7%	5%	6%	3%	3%	6%	4%	3%	4%	5%	1%	10%	1%	4%	4%	4%	3%	1%	1%
غزة	8%	6%	4%	3%	-1%	2%	2%	3%	2%	5%	2%	14%	4%	2%	1%	0%	-1%	3%	2%

- بأسعار سنة الاساس 2004م

شكل (3.9) معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

و بالتعليق على معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية ككل يعتقد الباحث ان احداث انتفاضة الاقصى و ما تبعه من خلل كبير في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني و تضرر العملية الانتاجية و شح الموارد اللازمة للعملية الانتاجية نتيجة انغلاق المعابر و السيطرة الاسرائيلية عليها و الذي ادى بدوره الى انخفاض المعروض من السلع و ربما ظهور الاحتكارية لدى شريحة من التجار و حالة الفوضى و انعدام المراقبة من قبل الجهات المختصة على الاسعار، كان له الدور الابرز و الاثر الاكبر في ارتفاع الاسعار و زيادة معدلات التضخم في هذه الفترة.

في نهاية العام 2002م بدأت معدلات التضخم في التراجع، لتصل الى الى 1.8% في العام 2007م، و يعزي الباحث ذلك الى استقرار الامور و الهدوء النسبي بعد ذروة الانتفاضة في الفترة 2000-2001م و عودة المشاريع الى عملها و لو بشكل جزئي و توازن حجم الطلب مع العرض الامر الذي يشير الى تأقلم المستهلك و التاجر او المنتج على وضع السوق في خضم الانتفاضة مما قلل من امكانية حدوث فجوات كبيرة بين الطلب و العرض تؤدي الى زيادة الاسعار و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

كما ذكرنا سابقا، فان معدلات التضخم قد وصلت الى 1.8% في العام 2007م مما يشير الى انخفاض هذه النسبة بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه سابقا وقد يكون ذلك بسبب تأخر رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ووقف الدعم و المساعدات الدولية من قبل الاتحاد الاوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية ، مما أدى الى انخفاض الطلب الكلي على البضائع و المنتوجات و الذي ادى بدوره الى انخفاض معدلات التضخم، و لكن نجد انه و في العام 2008م قد ارتفعت هذه النسبة بشكل مفاجئ الى 9.8% وهي النسبة الاعلى لها خلال الفترة 1996-2015م ويعتقد الباحث ان هذا يعود الى الازمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات كبرى الدول و ما كان لها من تأثير على مستويات الاسعار و التي ارتفعت في دول العالم اجمع و خصوصا في الاسواق الناشئة التي لم تستطع التعامل مع الازمة بالشكل المطلوب، و بالتالي الى ارتفاع معدلات التضخم.

وصلت معدلات التضخم العام 2010م الى 4% ، وواصلت الانخفاض حتى العام 2015م حيث بلغت 1.4%، و يعلل الباحث ذلك الى تكيف كل من شطري الوطن على الوضع الجديد و تأقلمهم مع الظرف القائم.

نلاحظ ايضا انه و في العام 2008م و في ظل الازمة المالية العالمية وصلت معدلات التضخم في قطاع الى 14 % في حين لم تتخطى معدلات التضخم في الضفة الغربية 10% و يعتقد الباحث ان هذا قد يعود الى ظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها قطاع غزة و انغلاق المعابر التجارية و بروز ظاهرة الانفاق و التي اتت بالتزامن مع الازمة العالمية مما كان له اثار اضافية سلبية ادت الى ارتفاع معدل التضخم الى هذا الحد.

من المهم بمكان الاشارة الى ان انخفاض معدلات التضخم من سنة لاخرى لا تعني انخفاض المستوى العام للاسعار و لكن ذلك يعني ان الارتفاع في سنة معينة ليس كالارتفاع في السنة التي تسبقها، حيث انه طالما هناك معدلات تضخم حتى لو كانت بسيطة، فان ذلك يعني وجود ارتفاع في الاسعار من سنة لاخرى.

عنداحتساب التغير في الرقم القياسي للاسعار من بداية الفترة 1996-2015م الى نهايتها نجد ان الارتفاع في الاسعار مستمر على مر السنين ، حيث يتضح لنا ان الرقم القياسي للاسعار قد اصبح في عام 2015م ضعف ما كان عليه في العام 1996م و هذا يشير الى ان المستهلك الفلسطيني يعاني من تزايد مستمر في الاسعار مما يؤثر سلبا على قدرته الشرائية و عدم قدرته على تلبية احتياجاته الاساسية بسبب تناقص القيمة الشرائية للنقود و التي تتضح في الارتفاع المستمر للاسعار من العام 1996م و حتى 2015م.

و عند دراسة معدلات التضخم في فلسطين فلابد من النظر الى الدول المجاورة لها لتكوين رؤية اوضح عن وضع التضخم في الاراضي الفلسطينية، حيث نلاحظ من الشكل التالي معدلات التضخم الخاصة بالدول المجاورة لفلسطين و التي تضم كلا من مصر و الاردن و اسرائيل:

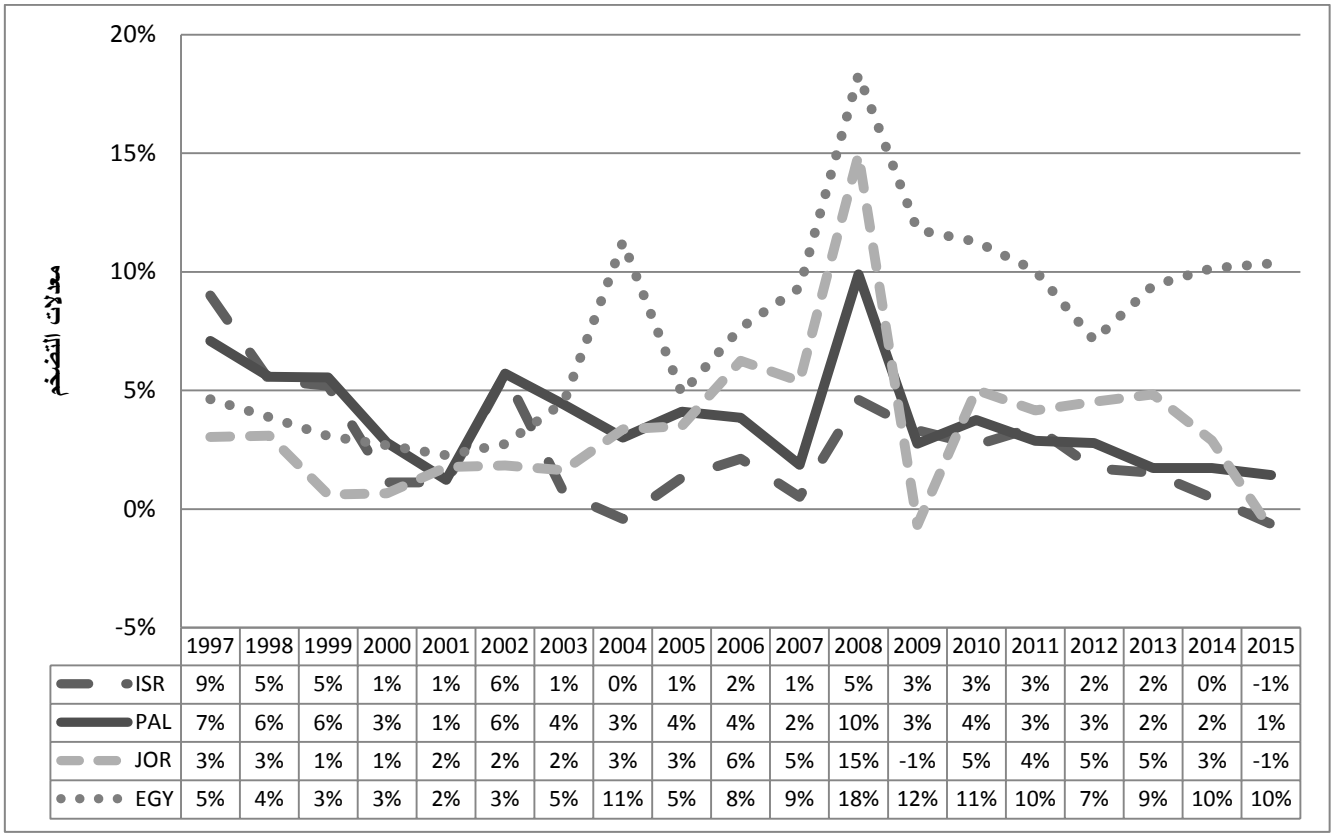

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ISR	9%	5%	5%	1%	1%	6%	1%	0%	1%	2%	1%	5%	3%	3%	3%	2%	2%	0%	-1%
PAL	7%	6%	6%	3%	1%	6%	4%	3%	4%	4%	2%	10%	3%	4%	3%	3%	2%	2%	1%
JOR	3%	3%	1%	1%	2%	2%	2%	3%	3%	6%	5%	15%	-1%	5%	4%	5%	5%	3%	-1%
EGY	5%	4%	3%	3%	2%	3%	5%	11%	5%	8%	9%	18%	12%	11%	10%	7%	9%	10%	10%

شكل (3.10) معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

حيث نلحظ و بشكل عام و في اغلب الفترات فان معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية تعتبر الاقل من بين دول الجوار بعد اسرائيل.

نلاحظ ان معدلات التضخم في في فلسطين و بعد العام 2005 اي انتهاء احداث انتفاضة الاقصى تتراوح بين 1-5% مع اخذ العام 2008 كحالة شاذة كان لها اثرها على جميع دول الجوار، حيث بلغ الانحراف المعياري لمعدلات التضخم في فلسطين 2.2 مما يدلل على عدم وجود تذبذب كبير في معدلات التضخم و تمحورها حول الوسط الحسابي لها و هو 3.4% .

و يختص الاقتصاد الفلسطيني بانه اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي ومقيدا باتفاقيات اوسلو و باريس و لا يمتلك مقومات للصمود كذلك تفتقر السلطة الفلسطينية لاتباع سياسة مالية مناسبة لمكافحة التضخم وكبح جماحه كذلك عدم توفر سياسات نقدية تستطيع التحكم بمستويات الاسعار، لذلك فنلاحظ ان معدلات التضخم هي غالبا بسبب سياسات الاغلاق والحصار والذي ينجم عنها نقص المعروض من السلع ، وكذلك حالة التضخم السائدة باسرائيل

، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية والتي القت بظلالها على زيادة حجم الاستهلاك والانفاق وزيادة حجم الطلب الكلي دون ان يرافقه زيادة في العرض ، واستطاعت اسرائيل نقل أعباء التضخم للاقتصاد الفلسطيني وهذا يؤكد ضعف الاقتصاد الفلسطيني ، إضافة للإنقسام السياسي الفلسطيني. (الرضيع، 2013م).

و عن التضخم في فلسطين، تشير التقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ان التضخم في فلسطين مستورد و يتأثر بشكل كبير بالاسعار العالمية للنفط و السلع الغذائية، خصوصا و ان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الواردات بشكل اساسي في استمراريته و بالتالي فانه يكون ذا عرضة اكبر لما تحمله هذه الواردات من اسعار قد تكون متأثرة بالتضخم في بلد المنشأ و هذه الدول هي في الاغلب اسرائيل و الأردن نظرا للترابط الجغرافي و السياسي و الاقتصادي مع هذه الدول اضافة الى استخدام السلطة الفلسطينية لعملات هذه الدول محليا حيث يتم تداولها في سوق النقد الفلسطيني.

نضيف الى ذلك ان اعتماد السلطة الفلسطينية على عدة عملات اجنبية للتداول منها الدولار الامريكي و الدينار الاردني و الشيكل الاسرائيلي و عدم امتلاكها عملة خاصة بها، ادى الى استيراد الاراضي الفلسطينية لمشاكل التضخم التي تعاني منها هذه الدول و التي تتعلق بانخفاض القيمة الشرائية لهذه العملات مع مرور الزمن.

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، في مجال التبادل التجاري، حيث نجحت إسرائيل بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني، فهذا يؤكد مدى التأثير وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ومحدودية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على انتهاج سياساتها الاقتصادية وخصوصا سياساتها المالية، للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار، يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في إسرائيل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، فمخاطر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي، قد تؤثر على نمو الاقتصاد الفلسطيني خصوصا وأن التضخم يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات نظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود لأن المعاملات اليومية في الأراضي الفلسطينية تتم بالشيكل الإسرائيلي، فيتخلص الجميع لما بحوزتهم من نقود، مما يؤثر هذا سلبا على الاستثمار والاستهلاك. (رجب، 2011م).

3.2.4 ملخص الفصل

عمل الباحث في هذا الفصل على القاء نظرة على المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني في محاولة منه لفهم طبيعة الاقتصاد و مراحل تطوره و الفترات الفارقة في تاريخه، ثم تطرقه الى ظاهرة التضخم بشكل خاص و تطورها في الاقتصاد الفلسطيني و محاولة فهم اسبابها و الوقوف على اهم سماتها و خصائصها.

و قد توصل الباحث الى ان الاقتصاد الفلسطيني قد مر بمنحنيات خطيرة و فترات عصيبة منها فترة انتفاضة الاقصى عام 2000م و التي امتدت اثارها الى العام 2003م، حيث مثلت هذه الفترة انتكاسة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني حيث تدهورة فيها اغلب المؤشرات الاقتصادية.

لاحظ الباحث ان معدلات التضخم سواء في كانت في قطاع غزة او الضفة الغربية او فلسطين ككل هي ذات طبيعة شبه مستقرة و غير متذبذبة و ذات معدلات منخفضة مقارنة بدول الجوار.

يرى الباحث ان من أسباب ظاهرة التضخم في الاراضي الفلسطينية اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات بشكل كبير مع عدم وجود عملة محلية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني و يمكن التحكم بها، و اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على سلة من العملات الاجنبية منها الدولار و الدينار و الشيكل و التي تجعل درجة تأثره و تبعيته للتضخم الموجود في الدول اصحاب هذه العملات كبيرة.

الفصل الرابع

التحليل القياسي لتقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2000-2015 م

المبحث الاول

الطريقة و الاجراءات

4.1.1 مقدمة

يسعى الباحث إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغيرات المستقلة في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذي القرارات وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي.

ويستعرض الباحث في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لتقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2000 – 2015م.

حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعامل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون للسلاسل الزمنية، والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في نموذج خان و صنهاجي والذي اعتمد عليه الباحث في تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي.

اعتمد الباحث ايضا على المنهج الوصفي التحليلي في محاولته لفهم ظاهرة التضخم و طبيعة علاقتها بالنمو الاقتصادي و ذلك من خلال اعتماده على مجموعة من الرسوم البيانية و المقاييس الاحصائية المختلفة الخاصة بمتغيرات الدراسة.

4.1.2 المنهجية القياسية

صياغة النموذج القياسي وتعريف متغيراته:

تم صياغة نموذج انحدار ليعبر عن العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغير الوهمي الشرطي من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى و ذلك لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و الاراضي الفلسطينية كلا على حده، ونظراً لاعتماد الدراسة على نموذج قياسي تم تطويره بواسطة **Khan & Senhadji** في عام 2000م والذي استخدم في العديد من الدراسات السابقة حيث يتم تقدير النموذج بطريقة (OLS) لعدة مرات لعتبات تضخم يتم افتراضها وذلك للوصول إلى عتبة التضخم في الاقتصاد المعني، وبذلك تصبح الصيغة النهائية

للنموذج المراد تقديره خلال الفترة الزمنية (2000-2015م) كما يلي:

$$RGDP = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 \ D * (INF-K) + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \ , \ \beta_2 < 0$$

حيث أن:

β_0: الحد الثابت.

β_1 : تعبر عن اثر التضخم على النمو قبل بلوغ معدلات التضخم حد العتبة.

B_2 : تعبر عن الاثر الاضافي للتضخم على النمو بعد بلوغ معدلات التضخم حد العتبة.

ε_t: الخطأ العشوائي.

كما أن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، وهي كما يلي:

المتغير التابع:

معدل النمو الاقتصادي[1] RGDP:

المتغيرات المستقلة:

معدل التضخم[2] INF:

المتغير الوهمي الشرطي D * (INF-K) ويتكون مما يلي:

(3) ويقاس في نموذج التحليل القياسي المراد تقديره كما يلي : $RGDP = \triangle LOG(GDP)$

(4) ويقاس في نموذج التحليل القياسي المراد تقديره كما يلي : $INF = \triangle LOG(CPI)$

- K قيم عتبة التضخم المفترضة
- D المتغير الوهمي ويعرف كما يلي :

$$D = \sum \begin{matrix} 1 & if \dots\dots INF > K \\ 0 & if \dots\dots INF \leq K \end{matrix}$$

حيث ان المتغير الوهمي:

- يأخذ القيمة 0 في حال كانت معدلات التضخم الفعلية اقل او تساوي معدلات التضخم المفترضة K
- يأخذ القيمة 1 في حال كانت معدلات التضخم الفعلية اكبر من معدلات التضخم المفترضة K و يصبح عندها المتغير الوهمي يساوي الفرق بين معدلات التضخم الفعلية و بين العتبات المفترضة.

يتم احتساب معدلات التضخم من خلال أخذ الفرق للوغاريتم مؤشر اسعار المستهلك CPI من سنة لاخرى، كذلك الامر بالنسبة لمعدلات النمو في اجمالي الناتج المحلي حيث تم اخذ الفرق للوغاريتم اجمالي الناتج المحلي من سنة لاخرى.

من المهم التنويه الى ان الباحث قد قام باجراء تعديلات على طريقة احتساب المتغير الوهمي تختلف عن طريقة احتسابه في النموذج الاصلي و ذلك لجعل النموذج ملائما لبيانات الاقتصاد الفلسطيني حيث ان النموذج الاصلي تم استخدامه للتعامل مع بيانات مقطعية و التي تختلف في طبيعتها عن بيانات السلاسل الزمنية التي تم استخدامها في تمثيل بيانات الاقتصاد الفلسطيني، حيث قام النموذج الاصلي باخذ اللوغاريتم لكل من معدلات التضخم الحقيقية بعد احتسابها بالطريقة الموضحة اعلاه و اللوغاريتم لعتبات التضخم المفترضة حيث ان هذه الخطوة لم يقم بها الباحث و اكتفى باحتساب قيمة المتغيرات بالطريقة الموضحة اعلاه دون القيام بالخطوة السابقة و لم يتم أخذ اللوغاريتم لعتبات التضخم المفترضة و ذلك يتماشى مع معظم الدراسات السابقة التي اتبعت نفس الطريقة التي اتبعها الباحث حيث ان دراسة الباحث و الدراسات الاخرى تم تطبيقها على دولة واحدة و ليس على مجموعة من الدول كالنموذج الاصلي مما ادى الى اختلاف طبيعة البيانات كما وضحنا سابقا.

مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني للفترة الزمنية من 2000 إلى 2015م؛ وذلك حسب توفرها في التقارير والنشرات الرسمية وكذلك نظراً لحساسية النموذج المستخدم في التقدير لجأ الباحث إلى استخدام البيانات الحقيقية والمتوفرة بشكل ربعي وبذلك يكون عدد المشاهدات 64 مشاهدة بشكل ربعي لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين ككل.

المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع موضوع الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع(عطية، 2005م، ص256). كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، ولكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي المراد تقديره يجب توافر مجموعة من الافتراضات العلمية لنحصل على الدقة المطلوبة للنموذج. والتي تتمثل فيما يلي كما يوضحها كلاً من(صافي، 2015م، ص ص184-186) و(Gujarati, 2004, pp.63-65):

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
- المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع حد الخطأ العشوائي.

اختبار السكون: يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية(عطية، 2005م، ص648):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller - ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron - PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر(Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة(عطية، 2005م، ص ص670-673).

المقاييس الإحصائية: تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج.

المبحث الثاني
التحليل و إختبار الفرضيات

4.2.1 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

و هو مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تعنى بجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتلخيصها وعرضها بطريقة واضحة في صورة جداول أو أشكال بيانية وحساب المقاييس الإحصائية المختلفة لوصف متغير ما أو أكثر من متغير في مجتمع ما أو عينه منه(صافي، 2014م، ص3). و يعتبر من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية. وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (4.1): يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

	RGDP			INF		
	Gaza	WestBank	Palestine	Gaza	WestBank	Palestine
Mean	3.81	4.89	4.35	2.70	3.57	3.40
Median	5.04	6.59	6.10	2.00	3.54	2.99
Maximum	35.32	22.27	25.95	16.91	12.73	11.88
Minimum	-33.78	-26.89	-23.67	-1.53	-1.87	-0.22
Std. Dev.	16.33	9.30	9.23	3.73	2.59	2.34

المصدر: من مخرجات برنامج EViews.8.

الجدول (4.1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين، بغرض وصف طبيعة المتغيرات، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حده:

معدل النمو الاقتصادي (RGDP):

توضح النتائج في جدول (4.1) أن المتوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي بلغ 3.81%، 4.89%، 4.35% لكل من غزة و الضفة الغربية و فلسطين على التوالي بانحراف معياري 16.33، 9.30، 9.23 مما يدلل على مدى التشتت في معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية و خصوصا في قطاع غزة.

التضخم (INF):

توضح النتائج في جدول (4.1) أن المتوسط الحسابي للتضخم بلغ 2.75%، 3.57%، 3.4% لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين على التوالي، بانحراف معياري3.73، 2.59، 2.34 على التوالي مما يدلل على بقاء معدلات التضخم حول متوسطها الحسابي و عدم تشتتها.

4.2.2 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

سيتم تناول اهم الأساليب الإحصائية في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون والتكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

- **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءاً على ذلك يوضح الجدول رقم (4.2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار(Philips Perron - PP).

جدول (4.2): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Area	Phillips Perron Test	
		Level	P-values *
RGPD	Gaza	-10.375	0.0000
	West Bank	-8.876	0.0000
	Palestine	-9.216	0.0000
INF	Gaza	-6.585	0.0000
	West Bank	-5.745	0.0000
	Palestine	-5.681	0.0000

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

المصدر: من مخرجات برنامج EViews.8.

يتضح من خلال الجدول (4.2) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لمتغيرات الدراسة تبين أنها كانت ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) حيث تحقق له شرط السكون عند المستوى، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي $I \sim (0)$ ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، للمزيد انظر الملحق (1).

- **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max})، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة. وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

– الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
– الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول (4.3): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Trace Statistic			
Area	Likelihood Ratio	Critical value	Hypothesized
		Sig Level = 0.05	
Gaza	52.30	15.49	None*
	17.65	3.84	At most 1*
West Bank	54.23	15.49	None*
	23.25	3.84	At most 1*
Palestine	55.67	15.49	None*
	17.99	3.84	At most 1*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

* المصدر: من مخرجات برنامج EViews.8.

يتضح من الجدول (4.3) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند مستوى عدم وجود تكامل مشترك

وكذلك عند المستوى 1 لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك (r + 1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 2 متجهات، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد انظر الملحق(2).

- **نتائج معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم:** قبل البدء في تقدير النموذج القياسي لا بد من التأكد من وجود علاقة ما بين المتغير التابع والمتغير المستقل والجدول (4.4) يوضحها كما يلي:

جدول (4.4): يوضح معامل الارتباط ما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم

RGDP		
		INF
Correlation	Gaza	-0.292586
	West Bank	-0.263332
	Palestine	-0.297630
t-Statistic	Gaza	-2.389750
	West Bank	-2.131935
	Palestine	-2.434910
Probability	Gaza	0.0200
	West Bank	0.0370
	Palestine	0.0178

- المصدر: من مخرجات برنامج EViews.8.

يتضح من خلال الجدول (4.4) أن قيمة معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم يساوي −0.292، −0.263، −0.297 لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين على التوالي بينما قيمة الاحتمال أقل من 0.05، مما يدل على وجود ارتباط عكسي بينهما، وهذا يعتبر مؤشر على وجود ارتباط خطي بالنموذج.

تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنماذج المقدرة:

يرى البعض أن قبول أو رفض المعلمات المقدرة بناءاً على معيار ما يعتمد أساساً على الهدف من تقدير النموذج. فإذا كان الهدف هو التنبؤ فإن معامل التحديد يكون هو المعيار الأكثر أهمية. أما إذا كان الهدف من القياس هو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية فإن اختبار المعنوية يعتبر الأكثر أهمية. وعموماً فإن الأولوية تعطى للمعايير الاقتصادية ثم تأتي بعدها المعايير الإحصائية والقياسية. فإذا لم يجتاز النموذج المقدر اختبار المعايير الاقتصادية بنجاح

فلن يكون هناك أهمية كبرى للاختبارات الأخرى من وجهة نظر الاقتصادي(عطية، 2005م، ص204).

يرى الباحث ان الهدف من النموذج هو تفسير ظاهرة اقتصادية و عليه فانه سيتم اعطاء اختبار المعنوية الأولوية في تفسير نتائج النماذج المقدرة.

قبل استخدام النموذج في تقدير عتبة التضخم لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق افتراضات طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

التحقق من افتراضات طريقة المربعات الصغرى(OLS):

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة خطية، سيتم تقدير النموذج القياسي للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية و من تحقق الافتراضات التقليدية لطريقة المربعات الصغرى، و ذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات التالية.

اختبار ان المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، للمزيد انظر الملحق(3).

جدول (4.5): يوضح نتائج اختبار T-Test

اختبار T-test			
	قيمة الاختبار	P-Value	القرار
غزة	4.01E-16	1.0000	المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر
الضفة الغربية	1.16E-15	1.0000	المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر
فلسطين	1.44E-15	1.0000	المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر :

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة كما تم يلخيصها في الجدول (4.6) تشير الى عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، انظر ملحق رقم(4).

جدول (4.6): يوضح نتائج اختبار Jarque–Bera

اختبار Jarque-Bera			
	قيمة الاختبار	P-VALUE	القرار
غزة	5.85	0.053	يخضع للتوزيع الطبيعي
الضفة الغربية	1.03	0.596	يخضع للتوزيع الطبيعي
فلسطين	5.56	0.061	يخضع للتوزيع الطبيعي

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي):**

تم التأكد من رتبة الارتباط الذاتي الجزئية (Partial Auto Correlation Function) و قد تبين عدم وجود ارتباط ذاتي و ذلك لعدم معنوية الارتباط الذاتي ووجود جميع قيمه بين حدي عدم المعنوية انظر ملحق رقم (5)، و ايضا تم الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً انظر الجدول (4.7)، وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية، وأكد اختبار Lagrange Multiplier هذه النتيجة وهذا مؤشر جيد على خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.

جدول (4.7): يوضح نتائج اختبار Durbin–Watson

اختبار Durbin-Watson			
	قيمة الاختبار	القيمة الجدولية	القرار
غزة	2.39	1.63	لا يوجد ارتباط ذاتي
الضفة الغربية	2.21	1.63	لا يوجد ارتباط ذاتي
فلسطين	2.10	1.63	لا يوجد ارتباط ذاتي

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):**

تم استخدام اختبار (White) و اختبار (ARCH) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج كما تم تلخيصها في الجدول (4.8) تدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، و فيما يلي ملخص للنتائج، انظر ملحق رقم (6).

جدول (4.8): يوضح نتائج اختبار تجانس التباين

اختبار White لكل من الضفة الغربية و فلسطين اختبار ARCH لغزة			
	قيمة الاختبار	P-VALUE	القرار
غزة	0.039786	0.8419	تجانس التباين
الضفة الغربية	0.715942	0.6991	تجانس التباين
فلسطين	0.782396	0.6762	تجانس التباين

- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد):** نظراً لكون النماذج تحتوي على متغير مستقل واحد فقط فإن النماذج لا تعاني من أي وجود لمشكلة التداخل الخطي المتعدد.
- **التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (INF) وحد الخطأ:**

حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ و المتغير المستقل، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، كما يوضحها الجدول (4.9):

جدول(4.9): يوضح نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغير المستقل

RESID		Variable
		INF
Correlation	Gaza	0.040807
	West Bank	0.137741
	Palestine	0.220318
t-Statistic	Gaza	0.311034
	West Bank	1.059102
	Palestine	1.720158
Probability	Gaza	0.7569
	West Bank	0.2939
	Palestine	0.0907

- المصدر: من مخرجات برنامج EViews.8.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النماذج المقدرة لجميع افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النماذج المقدر وسلامتها من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، و فيما يلي جدول (4.10) يوضح نتائج النماذج المقدرة لكل من غزة و الضفة الغربية و فلسطين، للمزيد انظر الملحق (7):

جدول (4.10): يوضح النماذج المقدرة لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين.

	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Gaza	C	0.019089	0.014335	1.331609	0.1879
	INF	2.119179-	0.886779	2.119179-	0.0200
West Bank	C	0.023670	0.009828	2.408468	0.0191
	INF	-1.469400	0.689233	-2.131935	0.0370
Palestine	C	0.025069	0.009749	2.571532	0.0126
	INF	-1.903334	0.781686	-2.434910	0.0178

4.2.3 تقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

بعد التأكد من صحة النماذج المقدرة وتحقيقها لجميع افتراضات طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير سنبدأ الآن بإضافة المتغير الوهمي الشرطي المتمثل في عتبات التضخم التي يفترضها الباحث؛ حيث سيتم تقدير هذه العتبات من 1% إلى 11% و مراقبة التغير في قيمة SSR حيث تكون عتبة التضخم موجودة في النموذج الذي يحقق ادنى قيمة ل SSR و ينقلب عنده أثر المتغير الوهمي على النمو الاقتصادي الى اثر سلبي و معنوي وذلك ليتم الوصول لعتبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني و بعد التقدير كانت النتائج لكل من غزة و الضفة و فلسطين كما يلي:

4.2.4 نتائج تقدير نموذج قطاع غزة

بعد التاكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، كانت نتائج التقدير لعتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج قطاع غزة كما يلي، للمزيد انظر الملحق (8):

جدول (4.11): يوضح تقدير عتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج قطاع غزة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	SSR
C	**0.024803**	**0.015439**	**1.606504**	**0.1137**	**0.575**
INF	**-3.13083**	**1.012647**	**-3.09173**	**0.0031**	
D_1*(INF-1%)	**0.003166**	**0.004445**	**0.712182**	**0.4793**	
C	0.0268	0.014778	1.813567	0.075	0.577
INF	-3.05634	1.007363	-3.034	0.0036	
D_2*(INF-2%)	0.002751	0.004736	0.580867	0.5636	
C	0.027878	0.014477	1.925744	0.0591	0.578
INF	-2.99671	0.996277	-3.00791	0.0039	
D_3*(INF-3%)	0.002462	0.00508	0.484701	0.6297	
C	0.028293	0.014383	1.967132	0.054	0.578
INF	-2.95802	0.979236	-3.02074	0.0038	
D_4*(INF-4%)	0.0024	0.005482	0.437807	0.6632	
C	0.028312	0.014347	1.973366	0.0533	0.577
INF	-2.96328	0.960138	-3.08631	0.0031	
D_5*(INF-5%)	0.002976	0.005951	0.500174	0.6189	
C	0.028422	0.014324	1.984163	0.0521	0.577
INF	-2.95815	0.954476	-3.09924	0.003	
D_6*(INF-6%)	0.003329	0.00659	0.505112	0.6154	
C	0.028602	0.014323	1.996834	0.0506	0.578
INF	-2.92126	0.954626	-3.06011	0.0034	
D_7*(INF-7%)	0.003034	0.007421	0.408783	0.6842	
C	0.028794	0.014322	2.010486	0.0491	0.579
INF	-2.87188	0.953586	-3.01166	0.0039	
D_8*(INF-8%)	0.002367	0.008428	0.280848	0.7798	
C	0.028937	0.01432	2.020811	0.048	0.580
INF	-2.82178	0.950499	-2.96874	0.0044	
D_9*(INF-9%)	0.001447	0.009651	0.149977	0.8813	
C	0.029049	0.014316	2.029129	0.0471	0.580
INF	-2.76967	0.944847	-2.93134	0.0049	
D_{10}*(INF-10%)	7.69E-05	0.011173	0.006883	0.9945	
C	0.029061	0.014309	2.030993	0.0469	0.580
INF	-2.76122	0.945037	-2.92182	0.005	
D_{11}*(INF-11%)	-0.00023	0.013222	-0.01737	0.9862	

4.2.5 التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

نلاحظ من الجدول (4.11) ان التضخم له اثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند جميع عتبات التضخم المفترضة و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث ان التضخم يعمل على تقليل الطلب الكلي و من ثم الى الركود الاقتصادي.

و على الرغم من وجود SSR في اقل قيمة لها عند 1% انظر شكل (4.1) الا ان

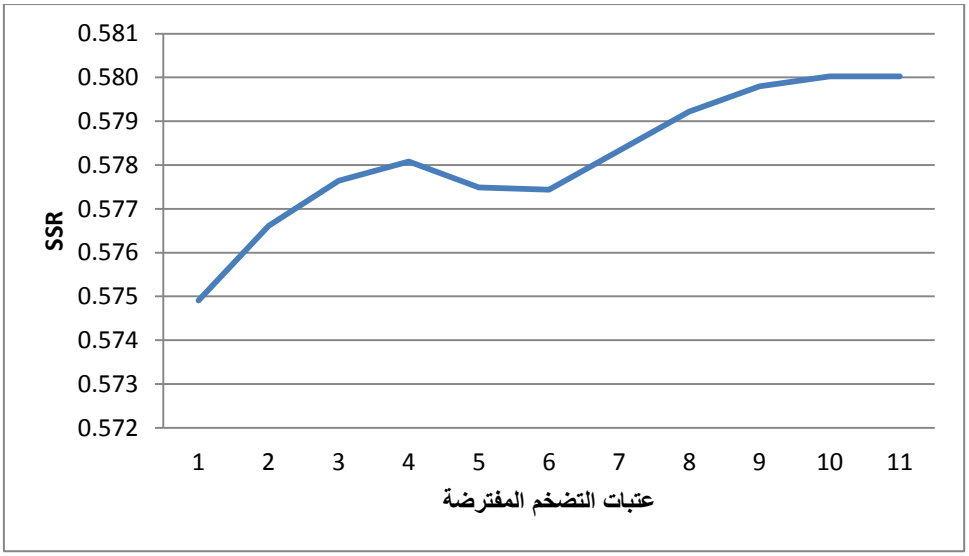

شكل (4.1): قيم SSR عند عتبات التضخم المفترضة.

عدم تغير طبيعة العلاقة بين المتغير الوهمي و النمو بعد هذا المعدل 1% اضافة الى عدم معنوية المتغير الوهمي الذي يمثل اثر التزايد في معدلات التضخم عند جميع عتبات التضخم يجعل من الصعب استنتاج وجود حد معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في قطاع غزة على المدى القريب (حيث إعتمد الباحث على بيانات ربعية).

و يعتقد الباحث ان ذلك يعود الى وجود العديد من العوامل و الاسباب التي تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل اكبر بكثير من التضخم اهمها و كما يشير التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي تذبذب مصادر التمويل متمثلة في تحكم الجانب الاسرائيلي بايرادات المقاصة و التي تساهم في دعم الاقتصاد في غزة، و الاغلاق المتكرر للمعابر التجارية و ما يسببه من اضطراب في الحركة التجارية (الوضع الراهن و افاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة و قطاع غزة، ص7-11، 2011).

و في تقرير اخر صادر عن صندوق النقد الدولي يشير الى ان انغلاق قنوات تدفق الواردات الرخيصة من الجانب المصري في منتصف عام 2013م ساهم في تقليل النشاط

التجاري الذي يدعم النمو الاقتصادي (الضفة الغربية و قطاع غزة "تقرير حول تطورات الاقتصاد الكلي و الافاق المستقبلية، ص7،حزيران، 2014)

و في تقرير اخر لمعهد (ماس)، يشير الى ان هناك اختلاف في المسار الاقتصادي و فجوة كبيرة بين الضفة الغربية و قطاع غزة خلال السنوات الماضية و ذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة.(المراقب الاقتصادي و الاجتماعي، ص3، 2015)

الشكل التالي يوضح العلاقة بين معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في قطاع غزة على المستوى السنوي.

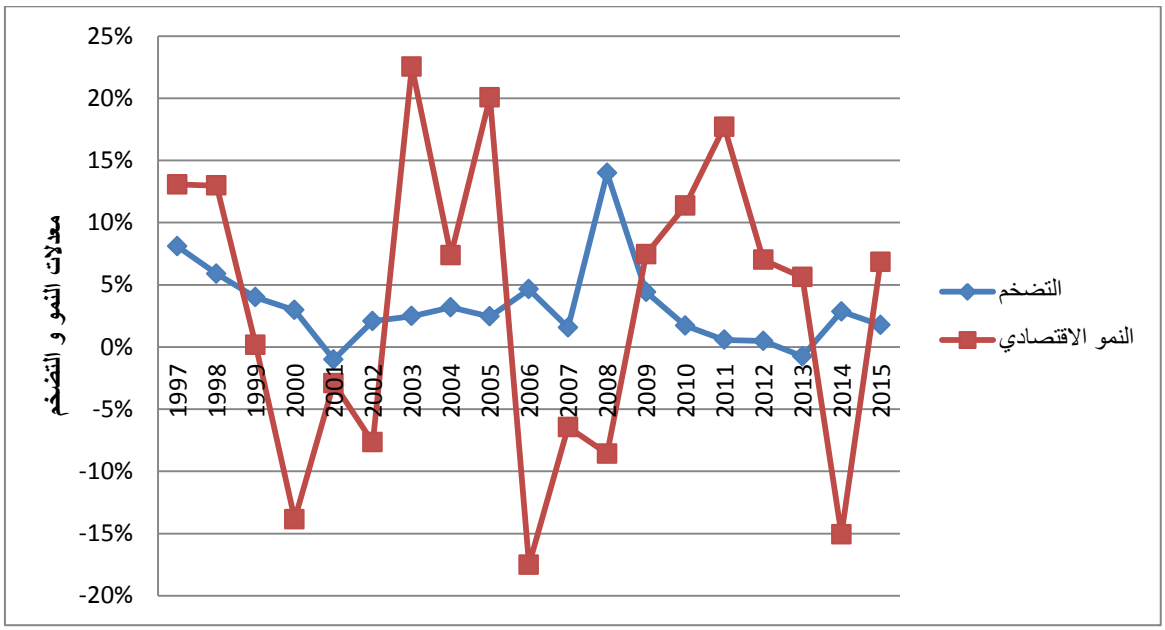

- الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة 2004
- معدلات التضخم باسعار سنة 2004
- بالاعتماد على بيانات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

شكل (4.2): معدلات النمو و التضخم في قطاع غزة

نلاحظ هنا التذبذب الواضح في معدلات النمو في قطاع غزة و الذي يقابله شبه استقرار في معدلات التضخم مما يشير الى عدم اتباع النمو الاقتصادي علاقة معينة بمعدلات التضخم في قطاع غزة و ان التغير في معدلات التضخم لا يتبعه بالضرورة تغير في معدلات النمو بالشكل الذي يسمح بالقول بان هناك معدلات تضخم معينة تتغير عندها اثار التضخم على النمو الاقتصادي، هذا يأتي في سياق التدليل على صحة نتائج النموذج السابق.

و لمزيد من التأكيد قام الباحث بعمل نموذج انحدار بسيط ليدرس بشكل مبدأي العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي على المستوى السنوي و كانت النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (4.12): يوضح نتائج الانحدار السنوي الاولي لقطاع غزة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	4.972701	3.946063	1.260168	0.2246
INF	-0.561558	0.853252	-0.658138	0.5193

حيث نلاحظ من النموذج السابق ان التضخم (INF) على المستوى السنوي غير دال احصائيا على الاطلاق حيث ان P-value اكبر من 5%، و هذا يشير الى ان هناك بالفعل عوامل اخرى لها تأثير اكبر بكثير من التضخم على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

اضافة الى ذلك فقد بلغ معامل الارتباط بين التضخم و النمو الاقتصادي -0.157 مما يدل على وجود ارتباط ضعيف بينهما على المستوى السنوي.

4.2.6 نتئاج تقدير نموذج الضفة الغربية

بعد التاكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، كانت نتائج التقدير لعتبات التضخم لنموذج الضفة الغربية كما يلي، انظر الملحق (9):

جدول (4.13): يوضح تقدير عتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج الضفة الغربية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	SSR
C	0.01119	0.012791	0.874771	0.3854	
INF	-1.739517	0.775242	-2.243837	0.0287	0.224
D_1*(INF-1%)	0.005648	0.003798	1.487151	0.1425	
C	0.014718	0.011503	1.279531	0.2059	
INF	-1.715198	0.768113	-2.233003	0.0295	0.224
D_2*(INF-2%)	0.006113	0.004088	1.495155	0.1404	
C	0.017918	0.01064	1.684102	0.0976	
INF	-1.682149	0.755815	-2.225609	0.03	0.224
D_3*(INF-3%)	0.006892	0.004451	1.548389	0.1271	
C	0.019797	0.010277	1.926299	0.0591	
INF	-1.667131	0.741318	-2.248874	0.0284	0.222
D_4*(INF-4%)	0.008684	0.005047	1.720789	0.0907	
C	**0.020908**	**0.010154**	**2.058963**	**0.0441**	
INF	**-1.657634**	**0.733648**	**-2.259442**	**0.0277**	**0.220**
D_5*(INF-5%)	**0.010981**	**0.006**	**1.830222**	**0.0724**	
C	0.022096	0.010139	2.179301	0.0335	
INF	-1.623722	0.732648	-2.216236	0.0307	0.221
D_6*(INF-6%)	0.012588	0.007202	1.747779	0.0859	
C	0.022414	0.01019	2.199527	0.0319	
INF	-1.567354	0.733386	-2.137149	0.0369	0.224
D_7*(INF-7%)	0.013618	0.008778	1.551446	0.1263	
C	0.022405	0.010236	2.188902	0.0327	
INF	-1.509735	0.732063	-2.062302	0.0437	0.226
D_8*(INF-8%)	0.015129	0.011007	1.37451	0.1747	
C	0.022404	0.010273	2.18074	0.0333	
INF	-1.459999	0.73066	-1.998191	0.0505	0.227
D_9*(INF-9%)	0.017423	0.014411	1.209003	0.2317	
C	0.022455	0.01027	2.18661	0.0329	
INF	-1.464828	0.730896	-2.004154	0.0498	0.227
D_{10}*(INF-10%)	2.53E-02	0.020694	1.223555	0.2262	
C	0.022597	0.010268	2.200638	0.0318	
INF	-1.466334	0.731128	-2.005577	0.0497	0.227
D_{11}*(INF-11%)	0.043683	0.035683	1.224178	0.2259	

4.2.7 التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

نلاحظ من الجدول السابق ان التضخم له أثر سلبي و معنوي على النمو الاقتصادي عند جميع عتبات التضخم المفترضة و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

على الرغم من وجود SSR في اقل قيمة لها عتبة تضخم 5% انظر الشكل (4.3)،

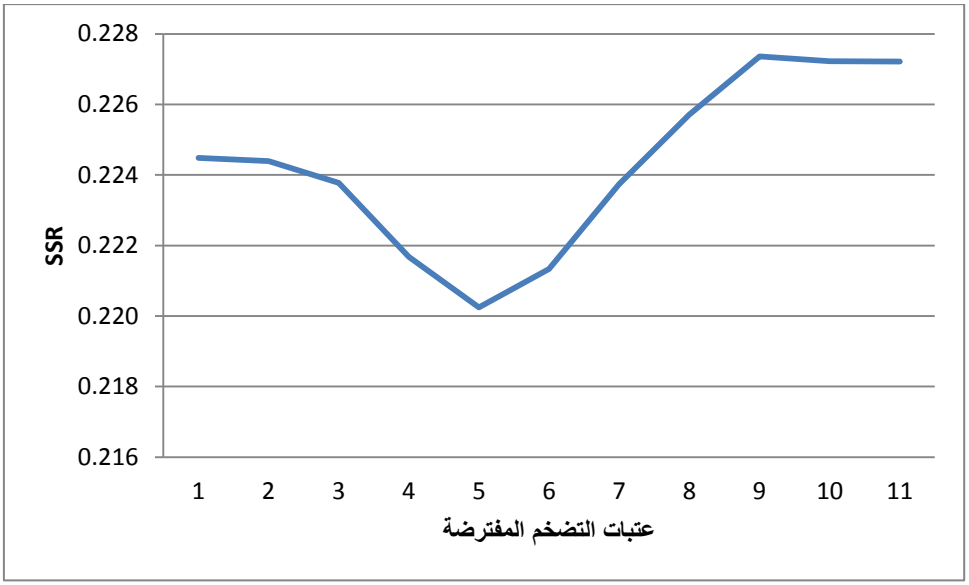

شكل (4.3): قيم SSR عند عتبات التضخم المفترضة.

الا ان عدم تغير طبيعة العلاقة بين المتغير الوهمي و الذي يمثل التزايد في معدلات التضخم و بين النمو الاقتصادي بعد هذا الحد اضافة الى عدم معنوية المتغير الوهمي عند جميع العتبات المفترضة يجعل من الصعب استنتاج وجود عتبة تضخم تتغير عندها العلاقة بين معدلات التضخم و معدلات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية على المدى القريب (حيث إعتمد الباحث على بيانات ربعية).

يعتقد الباحث ان النمو الاقتصادي في الضفة الغربية يخضع للعديد من العوامل و االتي لها اثر اكبر بكثير من التضخم و اهمها نشاط الحركة التجارية مع دول الجوار المتمثلة في الاردن و اسرائيل اضافة الى ذلك فانه و في تقرير صادر عن معهد (ماس) فان اتساع الفجوة في الثقل الاقتصادي بين الضفة الغربية و قطاع غزة على المستوى الكلي ترافق مع اتساع اكبر في الفجوة بينهما على مستوى الدخل الفردي المتوسط و ذلك بسبب نمو السكان بمعدل اعلى في قطاع غزة مما يعني اختلاف ظروف الطلب الكلي بين الضفة الغربية و غزة (المراقب الاقتصادي و الاجتماعي، ص2، 2015) ، هذا و يعتقد الباحث ان الانفتاح

الاقتصادي في الضفة الغربية ووجود الشركات ذات الاستثمارات الضخمة التي تؤثر على الطلب بشكل كبير يجعل النمو الاقتصادي عرضة للتأثر بالعديد من العوامل الخارجية.

الشكل التالي يوضح العلاقة بين معدلات التضخم و النمو في الضفة الغربية على المستوى السنوي.

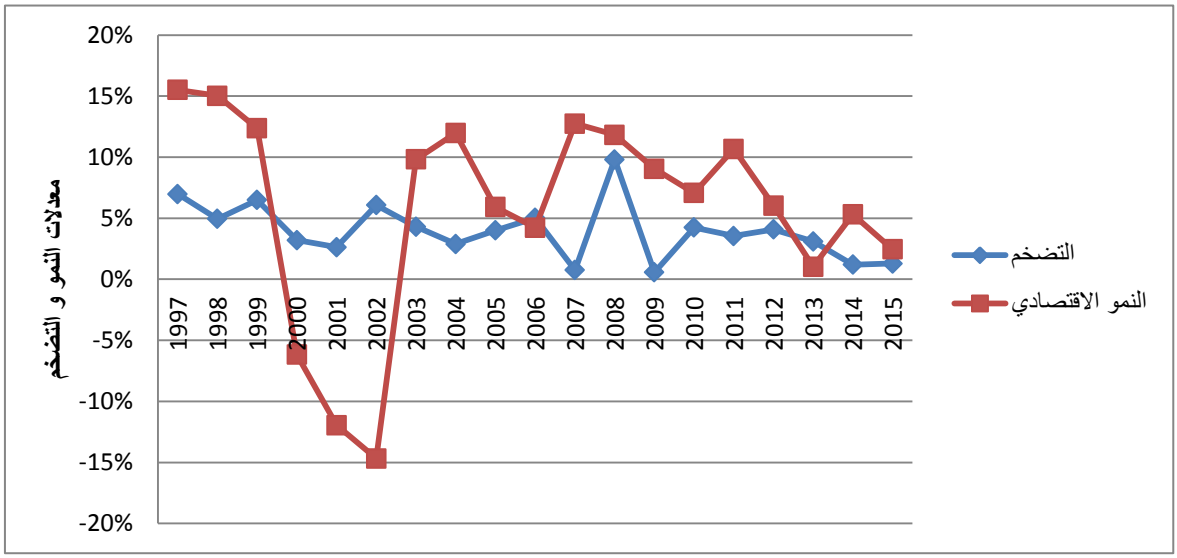

- الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة 2004
- معدلات التضخم باسعار سنة 2004
- بالاعتماد على بيانات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

شكل (4.4): معدلات النمو و التضخم في الضفة الغربية

نلاحظ هنا ايضا ان معدلات التضخم لا تتبع علاقة معينة مع معدلات النمو الاقتصادي حيث ان هناك فترات فترات انخفضت فيها معدلات التضخم و انخفضت فيها ايضا معدلات النمو الاقتصادي كالفترة 1999-2001م على عكس النظرية الاقتصادية و هناك فترات انخفضت فيها معدلات التضخم و ارتفعت فيها معدلات النمو كالفترة 2003-2005م حيث يتفق هذا مع النظرية الاقتصادية و لذلك نجد من الصعب القول بان معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الضفة الغربية تخضع لعلاقة معينة تتغير فيها اثار التضخم على النمو الاقتصادي بعد معدلات تضخم معينة، و هذا يأتي في سياق التدليل على نتائج النموذج السابق.

و لمزيد من التأكيد قام الباحث بعمل نموذج إضافي ليدرس بشكل مبدأي العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي على المستوى السنوي و كانت النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4.14): يوضح نتائج الانحدار السنوي للضفة الغربية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-0.065595	4.042606	-0.016226	0.9873
INF	-0.174251	0.922520	-0.188885	0.8526

حيث نلاحظ من النموذج السابق ان التضخم (INF) على المستوى السنوي غير دال احصائيا على الاطلاق، و هذا يشير ان هناك بالفعل عوامل اخرى لها تأثير اكبر بكثير من التضخم على على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

اضافة الى ذلك فقد بلغ معامل الارتباط بين التضخم و النمو الاقتصادي 0.146 مما يدل على وجود ارتباط ضعيف بينهما على المستوى السنوي.

4.2.8 نتائج تقدير نموذج فلسطين

بعد التاكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، كانت نتائج التقدير لعتبات التضخم لنموذج فلسطين كما يلي، انظر الملحق (10):

جدول (4.15): يوضح تقدير عتبات التضخم من 1% إلى 11% التي افترضها الباحث لنموذج فلسطين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	SSR
C	0.016736	0.011265	1.485609	0.1429	
INF	-2.878052	0.88812	-3.240612	0.002	0.186
D_1*(INF-1%)	0.007627	0.003725	2.0475	0.0452	
C	0.022015	0.010268	2.144047	0.0363	
INF	-2.804876	0.871988	-3.216644	0.0021	0.186
D_2*(INF-2%)	0.007947	0.003895	2.040261	0.046	
C	0.025517	0.009891	2.579706	0.0125	
INF	-2.783317	0.859557	-3.238082	0.002	0.186
D_3*(INF-3%)	0.009147	0.00433	2.11256	0.039	
C	**0.027422**	**0.009802**	**2.797669**	**0.007**	
INF	**-2.757375**	**0.847127**	**-3.254972**	**0.0019**	**0.185**
D_4*(INF-4%)	**0.010999**	**0.005027**	**2.187837**	**0.0328**	
C	**0.028211**	**0.009854**	**2.862901**	**0.0059**	
INF	**-2.630379**	**0.837253**	**-3.141677**	**0.0027**	**0.187**
D_5*(INF-5%)	**0.012158**	**0.005998**	**2.02686**	**0.0474**	
C	0.028643	0.009938	2.882062	0.0056	
INF	-2.540489	0.840647	-3.022065	0.0038	0.190
D_6*(INF-6%)	0.013297	0.007482	1.777232	0.0809	
C	0.028815	0.010077	2.859596	0.0059	
INF	-2.388906	0.848947	-2.813963	0.0067	0.194
D_7*(INF-7%)	0.012532	0.00965	1.298717	0.1993	
C	0.0289	0.010134	2.851764	0.006	
INF	-2.311494	0.847359	-2.72788	0.0085	0.196
D_8*(INF-8%)	0.013913	0.012709	1.094769	0.2782	
C	0.028689	0.010172	2.820304	0.0066	
INF	-2.228026	0.844234	-2.639108	0.0107	0.197
D_9*(INF-9%)	0.015263	0.01765	0.864741	0.3908	
C	0.028687	0.010189	2.815465	0.0067	
INF	-2.213186	0.846883	-2.613331	0.0114	0.198
D_{10}*(INF-10%)	0.022938	0.028848	0.795128	0.4298	
C	0.028431	0.010247	2.774597	0.0075	
INF	-2.107514	0.847173	-2.487702	0.0158	0.199
D_{11}*(INF-11%)	0.030634	0.070394	0.435175	0.6651	

4.2.9 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

نلاحظ من الجدول السابق ان التضخم كان له اثر سلبي و معنوي عند جميع عتبات التضخم المفترضة و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

نلاحظ في الشكل(4.5) ان SSR تكون في اقل قيمة لها عند 4%،

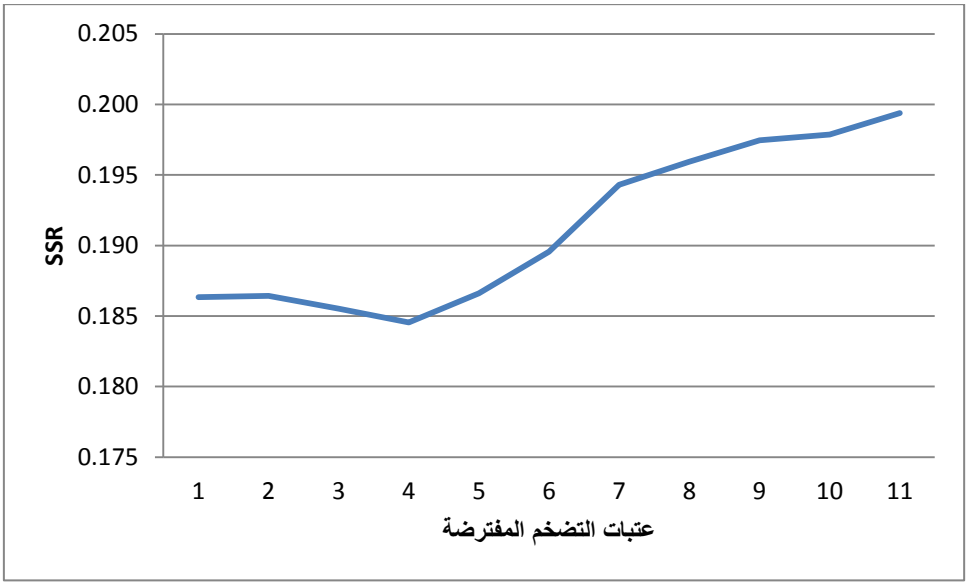

شكل (4.5): قيم SSR عند عتبات التضخم المفترضة.

حيث نلاحظ ان المتغير الوهمي و الذي يمثل التزايد في معدلات التضخم يكون ذا اثر معنوي و دال احصائيا عند مستوى دلالة 5% قبل بلوغه معدل عتبة 4% حيث يبدأ تأثيره في الاختفاء ليصبح غير دال احصائيا عند 6%.

و في تفسير الاثر الايجابي للمتغير الوهمي على النمو الاقتصادي يمكن القول ان الزيادة البسيطة في معدلات التضخم (اقل من 4%) قد تؤدي الى زيادة ارباح الشركات حيث تزداد اسعار بضائعها مما يؤدي الى زيادة الايرادت الضريبية للحكومة و الذي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي اضافة الى ذلك فان الزيادة الطفيفة في معدلات التضخم من الممكن ان يعمل على تحفيز الطلب حيث ان الافراد في المجتمع يمكن يقوموا بالاستهلاك اكثر مما يجب على اساس ان ما سيشتروه اليوم سيكون ارخص مما لو اشتروه غدا و عليه فانهم يقومون بشراء اشياء اضافية ليسوا بحاجة اليها في الحاضر و لكن يشترونها حتى بتجنبوا شرائها بعد ذلك باسعار اعلى.

ايضا، ينص ما يعرف بأثر توبين ان التضخم في معدلاته المتوسطة قد يكون له اثر ايجابي على النمو حيث انه يدفع حاملي النقود الى التخلي عن نقودهم التي تفقد قيمتها مع ارتفاع معدلات التضخم و التوجه الى اقتناء رؤوس الاموال الثابتة باعتبارها مخزن افضل للقيمة و لا تفقد قيمتها كالنقود مما يؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي و بالتالي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

بالرغم من تحقق شرط نموذج خان و صنهاجي و وجود SSR في اقل قيمة لها عند 4% الا ان عدم تغير تاثير المتغير الوهمي و الذي يمثل الاثار الاضافية للتضخم و بين النمو الاقتصادي بعد المعدلات التي تتخطى (4%) و بقاؤه ذو اثر ايجابي و عدم تحوله الى اثر سلبي يجعل من الصعب الجزم بان هناك عتبة تضخم تتغير عندها الاثار الاضافية للتضخم على النمو الاقتصادي من ايجابية الى سلبية.

ان النتائج السابقة تعتمد على ثبات متغيرات اخرى لم يتم ادراجها في النموذج و تم تحييد اثرها و التي قد يكون تأثيرها اكبر بكثير من تاثير التضخم على النمو الاقتصادي مما قد يغير من طبيعة علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي على المدى القريب (بيانات ربعية)، حيث لم يستطع الباحث ادراجها لعدم توفر سلاسل زمنية كافية لها و اكتفائه بسلسلة بيانات ربعية تمتد من العام 2000م الى العام 2015م لكل من بيانات التضخم و النمو الاقتصادي فقط.

يعتقد الباحث ان هناك عوامل متعددة لها بالغ الاثر على النمو الاقتصادي حيث يشير تقرير صادر عن معهد (ماس)، ان جزء من التذبذب في معدلات النمو الربعية يعود الى التحولات الموسمية الطبيعية في النشاط الاقتصادي و لكن هذا لا ينفي وجود عوامل اكثر قوة و حدة من التحولات الموسمية وراء هذا التذبذب و خصوصا فترة الانتفاضة و اثار تبدل درجة الحصار الاقتصادي و القيود المفروضة في وجه حركة البضائع و العمل الى جانب اثار ارتفاع و انخفاض المساعدات الدولية(المراقب الاقتصادي و الاجتماعي، ص1، 2015).

اضافة الى ما سبق فان الباحث يعتقد انه و على الرغم من حدوث نمو اقتصادي في العديد من الفترات، الا انه و كما و بحسب دراسة صادرة عن معهد (ماس) فان المستفيد الاول من مكاسب النمو تتحقق لاصحاب الدخول من غير العمل، اي ان الافراد الذي يحصلون على الارباح و الفوائد و الريوع (لارودي، ص3، 2012)، مما يؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي و تحول الاقتصاد الى اقتصاد قائم على العوائد المالية الثابتة المتمثلة في الفوائد و الريوع و

انحسار الثروة في يد اصحاب رؤوس الاموال مما يقلل حجم الطلب الخاص بباقي افرد المجتمع نظرا لفقرهم و الذي بدوره يؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

نضيف الى ذلك فانه و من خلال النظر الى الشكل (4.6) يتضح لنا عدم وجود علاقة واضحة بين التضخم و النمو الاقتصادي حيث ان هناك بعض الفترات التي شهدت معدلات تضخم مرتفعة و مع ذلك كان هناك ارتفاعا في معدلات النمو و على العكس فان هناك فترات شهدت انخفاضا في معدلات التضخم و كان هناك انخفاضا في معدلات النمو طبعا مع وجود فترات شهدت علاقة عكسية للتضخم مع النمو الاقتصادي.

الشكل التالي يوضح العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية على المستوى السنوي.

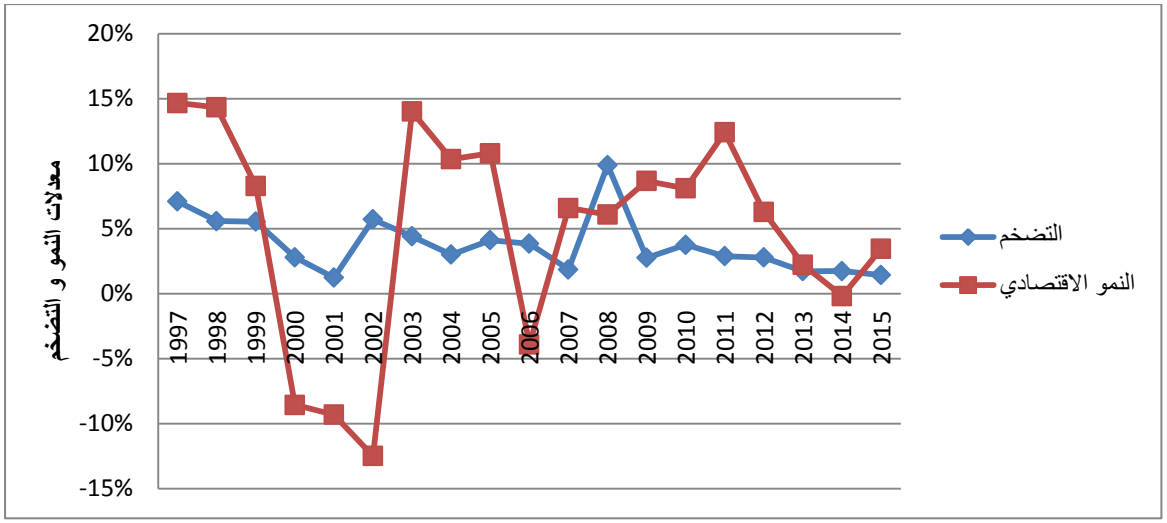

- الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة 2004
- معدلات التضخم باسعار سنة 2004
- بالاعتماد على بيانات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

شكل (4.6): معدلات النمو و التضخم في فلسطين

نلاحظ من الشكل السابق عدم وجود علاقة واضحة بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات التضخم حيث نلاحظ انه في العديد من الفترات هناك علاقة طردية حيث تنخفض فيها معدلات التضخم و تنخفض معها ايضا معدلات النمو كالفترة 1999-2001م و العكس صحيح كالفترة 2004-2005م و الفترة 2003-2004م و احيانا اخرى هناك علاقة عكسية حيث تنخفض فيها معدلات التضخم و ترتفع فيها معدلات النمو كالفترة 2006-2007 و العكس صحيح كالفترة 2001-2002 اي ان هناك علاقة طردية في بعض الاحيان و عكسية

في احيان اخرى و هذا يخالف النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين التضخم و النمو الاقتصادي، لذلك نجد من الصعب استنتاج وجود معدلات معينة تتغير عندها العلاقة بين النمو الاقتصادي و التضخم الاراضي الفلسطينية، و هذا ايضا يأتي في سياق التدليل على صحة نتائج النموذج السابق.

و لمزيد من التأكيد قام الباحث بعمل نموذج إضافي ليدرس بشكل مبدأي العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي على المستوى السنوي و كانت النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4.16): يوضح نتائج الانحدار السنوي الاولي لفلسطين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-0.565939	4.561534	-0.124068	0.9028
INF	-0.015681	1.097793	-0.014284	0.9888

حيث نلاحظ من النموذج السابق ان التضخم (INF) على المستوى السنوي غير دال احصائيا على الاطلاق، و هذا يشير ان هناك بالفعل عوامل اخرى لها تأثير اكبر بكثير من التضخم على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

اضافة الى ذلك فقد بلغ معامل الارتباط بين التضخم و النمو الاقتصادي 0.26 مما يدل على وجود ارتباط ضعيف بينهما على المستوى السنوي.

و عليه و حيث ان الباحث لم يتوصل الى وجود عتبة للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، فانه وعند الرجوع الى نتائج نموذج "خان و صنهاجي" و الذي اعتمد عليه البحث في دراسته، نجد ان النموذج قد توصل الى ان معدلات التضخم المنخفضة لا تشكل خطورة على الدول النامية حيث انه اقترح ان معدلات التضخم من 7-11% هي التي تشكل خطورة على الدول النامية اما معدلات التضخم المنخفضة و التي تتراوح بين 1-3% فهي تشكل خطورة على الدول المتقدمة.

و عليه و حيث ان معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية يمكن اعتبارها منخفضة حيث لم تتخطى في اغلب الفترات معدل 5% فانه يمكن القول ان التضخم في الاراضي الفلسطينية لم يبلغ المعدلات الخطيرة و التي يمكن ان تجعل للتضخم اثار سلبية اضافية على النمو الاقتصادي.

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

- عدم وجود معدل تضخم معين "عتبة تضخم" تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الإقتصادي سواء في قطاع غزة او الضفة الغربية او في الاراضي الفلسطينية ككل.إن عدم وجود عتبة تضخم تعني عدم وجود معدلات معينة للتضخم يتغير عندها تأثير التضخم على النمو الاقتصادي حيث يتحول من اثر ايجابي الى اثر سلبي سواء في قطاع غزة او الضفة الغربية او الاراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية التي اجريت عليها الدراسة.
- هناك اثارا ايجابية يفرضها التضخم على النمو الاقتصادي على المدى القصير عند معدلات التضخم المنخفضة و التي تكون أقل من (4%).
- يمارس التضخم اثار سلبية في قطاع غزة اكبر مما يمارسه في الضفة الغربية و قد يعود ذلك الى اختلاف مصدر الطلب الكلي و التفاوت في الظروف الاقتصادية و الحركة التجارية لكل من المنطقتين.
- معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية تعتبر من بين الاقل مقارنة بالدول المجاورة لها، اضافة الى عدم وصولها الى معدلات مرتفعة و انها شبه مستقرة حيث لم تتجاوز في اغلب الفترات معدل 5%، و حيث ان النموذج الاصلي و الذي اعتمدت عليه الدراسة قد حدد عتبة تضخم للدول النامية تقدر من 7-11% فانه يمكن القول بان التضخم في الاراضي الفلسطينية لم يصل للمستويات التي تجعل له اثار اضافية سلبية على النمو الاقتصادي.
- الاقتصاد الفلسطيني ذو طبيعة استهلاكية و يعتمد بشكل كبير على الواردات، و عليه فان التضخم و ان وجد فانه يمثل مشكلة قد يصعب حلها و يجعلها تلقي بحملها الاكبر على المستهلك، و ما يزيد الامر صعوبة هو عدم توافر عوامل التحكم بها نتيجة غياب عملة محلية و سيادة على المعابر التجارية و تقييد للحركة الاقتصادية من و الى الاراضي الفلسطينية.

5.2 التوصيات

توصل الباحث الى عدة توصيات، منها ما هو موجه الى سلطة النقد الفلسطينية بإعتبارها بديل عن البنك المركزي الموجود في الدول الاخرى، و منها ما هو موجه الى وزارة الاقتصاد باعتبارها المسؤولة عن مراقبة الاسواق و متابعة مصلحة المستهلك.

توصيات لسلطة النقد الفلسطينية

1. ان سلطة النقد باعتبارها تقوم بمراقبة معدلات التضخم و بناء نماذج تنبؤية له و اصدار تقارير دورية عنه، ان تقوم باعطاء التنبيهات اللازمة في حال كان هناك توقعات بارتفاع الاسعار ووضع سيناريوهات للتعامل مع مثل هذه الحالات و متابعتها بدقة و التواصل مع المؤسسات التي يمكنها المساعدة في حل هذه المشكلة و التحضير لأي تطورات سلبية على الاقتصاد.

توصيات لوزارة الاقتصاد الفلسطيني

نقدم هذه التوصيات لوزارة الاقتصاد باعتبار ان ما لديها من صلاحيات يمكنها من فرض سياسات معينة يمكن من خلالها التعامل السوق و معالجة موجات غلاء الاسعار.

1. مراقبة مستويات الاسعار في الاسواق بشكل مستمر و اعطاء التنبيه عند ظهور أي مؤشرات لبداية دخول الاقتصاد في مرحلة غلاء في الاسعار.
2. فرض السياسات المناسبة و التدخل السريع للتعامل مع موجات غلاء الاسعار.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

أولاُ: المراجع العربية

بني هاني، حسين . (2003م). *اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)*. إربد، الأردن: دار الكندي للنشر

بول سامولسون، ونوردهاوس. (2001م). *الاقتصاد*، (ترجمة د. أسامة الدباغ). *ط1*. عمان، الأردن: دار الأهلية.

الجلال، أحمد. (2006م) *دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. دراسة حالة الجمهورية اليمنية (2003-1990م)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

حسن، أحمد . (1968م). *الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها*. القاهرة. د.ن.

حسين، عمر. (1966م). *النقود والائتمان*. القاهرة: دار المعارف.

حمادي، خديجة (2009م). *علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) . دراسة قياسية اقتصادية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

الدباغ، أسامة . (2007م). *البطالة والتضخم*. عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع .

الدرزي، مهند. (2010م) *معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دمشق، سوريا.

دنيا، أحمد. (1994م). *التضخم والربط القياسي: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي. مجلة المجمع الفقهي بجدة*، الدورة الثامنة، *ع(8)*.

الدوسكي، أزاد؛ و الوائلي، سمير؛ و حسين، عبد الرازق. (2011م). أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-منتصف 2010م) تحليل وقياس. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7* (23)، 97-115.

رجب، محمد كمال. (2011م). *أثر السياسة الانفاقية في التضخم في* فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة) . الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين.

الرضيع، حسن عطا. (2013م). قياس تحليل العوامل المؤثرة في التضخم في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995–2012م). *الحوار المتمدن*، ع(4318).

سليمان، مجدي. (2002م). *علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام*. القاهرة، مصر: غريب للطباعة والتوزيع.

السيد حافظ. (1980م). *دراسة تحليلية لمشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيد علي، عبد المنعم. (1999م). *اقتصاديات النقود و المصارف*، (ج1). عمان، الأردن: الأكاديمية للنشر.

الشمري، خالد، والبياتي، طاهر. (2009م). *مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

صافي، سمير. (2014م). *محاضرات في الاحصاء التطبيقي*. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

صافي، سمير. (2015م). *مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام، EVIEWS*. غزة، فلسطين: مكتبة آفاق.

صندوق النقد الدولي، *"الضفة الغربية و غزة، تقرير حول تطورات الاقتصاد الكلي و الافاق المستقبلية"*، يونيو 2014.

صندوق النقد الدولي، *"الوضع الراهن و افاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية و قطاع غزة"*، سبتمبر 2011.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي و الاجتماعي، 2015.

عباس، صباح. (2008م). أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990–2005م). كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع(17)، 53–75.

عبد العزيز، مرعي. (1958م). *النظم النقدية والمصرفية*. القاهرة: عين شمس.

عبد الفتاح سليمان، مجدي. (2002م). *علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام* . القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

عبد القادر، عطية. (2005م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد القادر، مراد. (2011م). *دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

العبد الله الكفري، مصطفى. (2004م). التضخم كظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار. *الحوار المتمدن*، ع(905)، 11-38.

عبد المهدي، عادل. (1978م). *التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي*. ط1. بيروت: معهد الإنمائي العربي.

العربي، زكي. (1985م). *أفكار للخروج من مأزق البطالة والعمالية*. القاهرة: دار الكتاب العربي.

عناية، غازي. (2006م). *التضخم المالي. الإسكندرية*، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

الغالبي، عبد الحسين، والمطوق، ليلى. (2013م). *العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، العراق.

فؤاد، هاشم. (1969م). *اقتصاديات النقود والتوازن النقدي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني. *(2011م، ابريل). التضخم الاقتصادي: حالات ومفاهيم*. فلسطين.

كمال، شرف، و أبو عراج، هاشم. (2003م). *النقود والمصارف*. ط2. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

لبزة، هشام، و ضيف الله، محمد. (2014م). دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010م). *رؤية اقتصادية*، ع(7)،7-19.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "*من حصد المكاسب*؟"، لارودي، 2012.

مرسي، فؤاد. (1989م). *مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر*. الإسكندرية: منشأة المعارف.

مسيحة، وهيب. (1961م). *النظرية النقدية وسياسة التوظيف*. القاهرة: د. ن.

الهجهوج، حسن. (2009م). *محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي: اسلوب التكامل المشترك*. ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجميعة الاقتصاد السعودي (التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول)، السعودية.

يوسفات، علي. (2012م). *عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائري. مجلة الباحث*، ع(11)، 67-73.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmed, S., & Mortaza, M. G. (2005). *Inflation and Growth in Bangladesh (1981-2005).* Policy Analysis Unit, Dahka, Bangaladesh.

AlQahtani, S., & Elhendy, A. (2014). Estimating the optimal level of influlation (inflation threshold) in the kingdom of Saudi of Arabia.. *Life Science Jornal, 11*(4), 73-78.

Altig, D., & Nosal, E. (2009). *Monetary Policy in Low- Inflation Economies.* New Yourk , USA: Cambridge University Press.

Barro, R. J. (1995). Inflation and Economic Growth. *Annals of Economics and Finance, 14*(1), *85-109.*

Baumol, W. (1965). *Economic theory and operations analysis*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Bawa, S. I., & S, A. (2012). Threshold Effect of inflation on Economic Growth in Nigeria. *CBN Jornal of Applied Statistics, 3*(1), 43-63.

Bruno, M. and W. Easterly (1996). "Inflation and Growth: In Search of Stable Relationship." *Federal Reserve Bank of St. Louis Review, 78*(3).

Christoffersen, P., & Doyle, P. (1998). FromInflaiton to Growth. Eight Yearsof Transition. Paper presented at IMF, W.P 98.100.

De Gregorio, Jose, 1996. "Inflation, growth, and central banks : theory and evidence,"Policy Research Working Paper Series 1575, The World Bank.

Donath, L., & Bogdan, D. (2000). *The Structural Inflation In Romania*. West University Timisoara, Faculty of Economics.

Epstein, G., & Erinc , A. Y. (2009). *Bond Inflation Targeting: Assessing the impacts and Polic Alternatives.* UK: Edward Elgar Publishing Limited.

Espinoza, R., Leon, H., & Prasad , A. (2010). Estimating The inflationGrowth Nexus- A Smooth Transition Model. Paper presented at IMF, W.P 10.76.

Fischer, S. (1993). The Role of Macoeconomic Factors in Economic Growth. *Jornal of Monetary Economic, 32, 485-512.*

Frimporg, J., & Oteng, A. E. (2010). When is inflation harmful? Estimating the hreshold effect for Ghana.. *American Jornal of Economic and Busines Administration, 2*(3), 232-239.

Frisch, H. (1983). *Theories of Inflation.* NewYork: Cambridge University Press.

Ghazouani, S. (2012). Threshold Effect of inflaiton ongrowthin MENA region. Paper presented at The Economic Resarch Forum (ERF), W.P 715, Egypt.

Ghosh, A., & Philips, S. (1998). Warning: Inflation may be harmful to your growth. IMF, *45*(4).

Granger, C. (1969). Investigating causal relations by econometric methods and crossspectral mehtods. Econometrica, *37*, 424-438.

Gujarati, D. N. (2004). *Basic Econometric. McGraw companies.*

Hall , R. (1986). *Inflation: Causes and Effects,.* USA: The Notional Bureau of Economic Research.

Hansen, B. (2000). *Sample Splitting and threshold estimaion. Vol.68, No.3*, P575-603. Econometrica.

Hazlitt, H. (1978). *The Inflation Crisis and How to rsolve It.* USA: Arlington House Publishers.

Hongyi, L. (2002). Inflation, Growth and Income distribuion A Cross Contry Study. *Annals of Economics and Finance, (3),* 85-101.

Kanwar, N. (2014, Jan). Inflation and the Indian Economy. *IOSR Journal of Business and Management, 16*(1), 28-34

Khan , M. S., & Senhadji, A. S. (2000). Threshold Effects in the Relationship Between inflaiton and Growth. Working presented at IMF, WP/00/110.

Labonte, M. (2011, Jul). *Inflation: Causes, Cots, and Current Status*. Congressional Research Service .

Levinson, S. (1976). *Global inflation and Multinational corporation* .

Lshoro, T. (2012). Esimating the Inflation Threshold for South Africa. Paper presented at Economc Research Sothern Africa (ERSA), W.P 285.

Mello, L. d. (2008). *Monetary Policies and Inflation Targeting in Emirging Economies.* France: OECD Publications.

Mubarik, Y. (2005). Influation and Growth; An esimate of the threshold level ofinflaion inPakistan. *SBP Research Bulletin, 1*(1), 36-44.

Mundell, Robert A., April 1965, "Growth, Stability, and Inflationary Finance," Journal of Political Economy, 97-109.

Oner, C. (2010, March). *What is Inflation?.* Finance & Development, 44-45. Retrieved Septemper 6, 2015, from https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basics.

Phiri, A. (2013). Inflation and economic growth in Zambia. A Threshold Autoregressive (TAR) Econometric Appoach. Paper presensted at Munich Personal RePEc Archive (MPRA).

Prakash, S. (2010). Searching Threshold Inflation for India. *Economics buletin, 30*(4), 3209-3220.

Rutayisire, M. J. (2013). Threshold Effects in the relationship between inflation and economic Growth evidence from Rwanda. Paper presented at African Economic Reserch Consortium.

Sera , M. (1996). Nonlinear effects of inflation on economic growth. *IMF, 43*(1), 199-215.

Sidrauski, M., 1967, Rational Choice and Patterns of Growth in a Monetary Economy‹ American Economic Review 57(2): 534{544.

Studenmund, A. (2011). *Using Econometrics: APractical Guide.* UK: Addison Wesley Longman.

Sweidan, O. D. (2004). Does inflaiton harm economic growth in Jordan? An econometric analysis for the priod (1970-2000). *International ornal ofApplied Econometrics and Quantitative Studie,. 1*(2), 41-66.

Tobin, James, October 1965, "Money and Economic Growth," Econometrica, *33*, Issue 4, 671- 684, The Econometric Society.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار السكون (جذر الوحدة)

غزة

النمو

Null Hypothesis: D(GG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-10.37503	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

التضخم

Null Hypothesis: D(FFG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-6.585354	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الضفة

النمو

Null Hypothesis: D(GW) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-8.876584	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

التضخم

Null Hypothesis: D(FFW) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.745231	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

فلسطين

النمو

Null Hypothesis: D(GP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-9.216640	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

التضخم

Null Hypothesis: D(FFP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.681888	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك

غزة

Date: 09/07/16 Time: 09:02
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(LOG(GDPG)) D(LOG(CPIG))
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.438707	52.30875	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.254948	17.65805	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الضفة

Date: 09/07/16 Time: 09:05
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(LOG(GDPW)) D(LOG(CPIW))
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.403312	54.23420	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.321277	23.25255	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

فلسطين

Date: 09/07/16 Time: 09:06
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(LOG(GDPP)) D(LOG(CPIP))
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.466298	55.67359	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.259164	17.99858	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (3): نتائج اختبار T-TEST

غزة

Hypothesis Testing for RESID
Date: 09/07/16 Time: 23:57
Sample (adjusted): 2 64
Included observations: 63 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 5.29e-18
Sample Std. Dev. = 0.104591

Method	Value	Probability
t-statistic	4.01E-16	1.0000

الضفة

Hypothesis Testing for RESID
Date: 09/07/16 Time: 23:58
Sample (adjusted): 2 64
Included observations: 63 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 9.14e-18
Sample Std. Dev. = 0.062673

Method	Value	Probability
t-statistic	1.16E-15	1.0000

فلسطين

Hypothesis Testing for RESID
Date: 09/07/16 Time: 23:59
Sample (adjusted): 2 64
Included observations: 63 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.07e-17
Sample Std. Dev. = 0.059065

Method	Value	Probability
t-statistic	1.44E-15	1.0000

ملحق رقم (4): نتائج اختبار Jarque-Bera

غزة

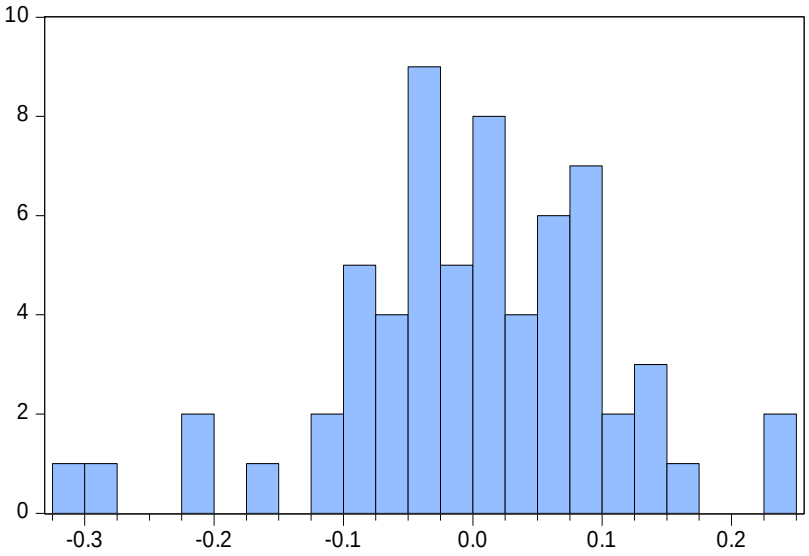

Series: Residuals	
Sample 2 64	
Observations 63	
Mean	5.29e-18
Median	0.001700
Maximum	0.227204
Minimum	-0.316328
Std. Dev.	0.104591
Skewness	-0.552254
Kurtosis	4.004672
Jarque-Bera	5.851927
Probability	0.053613

الضفة

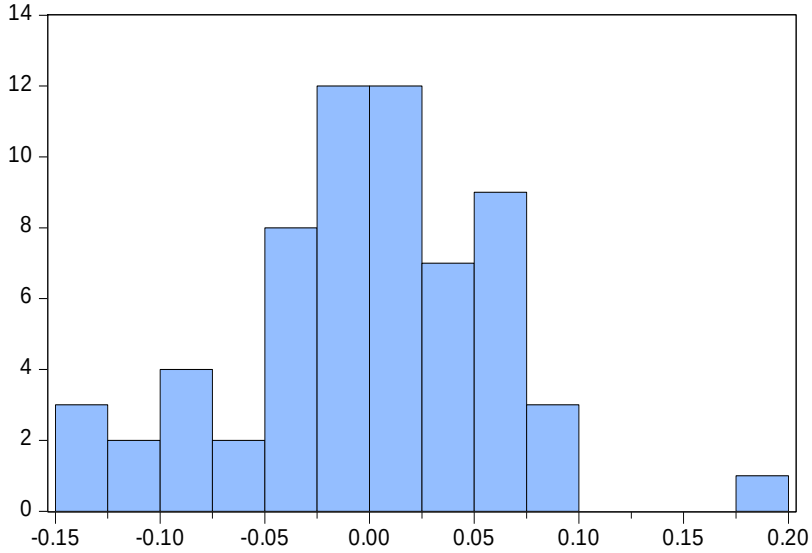

Series: Residuals	
Sample 2 64	
Observations 63	
Mean	9.14e-18
Median	0.001492
Maximum	0.194035
Minimum	-0.141708
Std. Dev.	0.062673
Skewness	-0.089200
Kurtosis	3.601672
Jarque-Bera	1.033821
Probability	0.596360

فلسطين

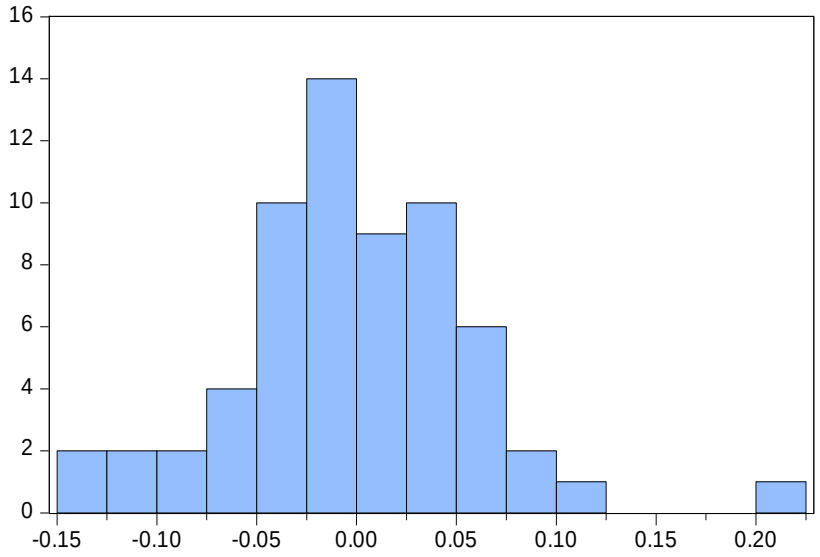

Series: Residuals	
Sample 2 64	
Observations 63	
Mean	8.43e-18
Median	-0.006582
Maximum	0.202193
Minimum	-0.140422
Std. Dev.	0.059065
Skewness	0.219651
Kurtosis	4.387935
Jarque-Bera	5.563288
Probability	0.061937

ملحق رقم (5): نتائج اختبار Lagrange Multiplier (LM) و اختبار Partial Correlation

غزة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic1.354673	Prob. F(2,59)0.2659
Obs*R-squared2.766012	Prob. Chi-Square(2)0.2508

Sample: 1 64
Included observations: 63
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.207	-0.207	2.8239	0.093
		2	0.024	-0.019	2.8638	0.239
		3	-0.229	-0.238	6.4368	0.092
		4	0.135	0.043	7.7063	0.103
		5	-0.047	-0.022	7.8613	0.164
		6	0.039	-0.021	7.9726	0.240
		7	0.126	0.186	9.1359	0.243
		8	-0.151	-0.126	10.826	0.212
		9	-0.076	-0.120	11.262	0.258
		10	-0.092	-0.085	11.919	0.291
		11	0.145	0.014	13.583	0.257
		12	-0.091	-0.080	14.252	0.285
		13	-0.008	-0.076	14.257	0.356
		14	-0.088	-0.092	14.908	0.384
		15	-0.032	-0.100	14.997	0.452
		16	0.018	-0.001	15.026	0.523
		17	-0.052	-0.120	15.271	0.576
		18	0.066	-0.044	15.667	0.616
		19	-0.144	-0.141	17.599	0.549
		20	0.062	-0.054	17.960	0.590
		21	0.033	0.056	18.065	0.645
		22	0.019	-0.094	18.102	0.700
		23	0.036	0.026	18.231	0.745
		24	-0.018	-0.020	18.265	0.790
		25	0.159	0.131	20.995	0.693
		26	-0.139	-0.063	23.137	0.625
		27	0.149	0.051	25.659	0.538
		28	-0.075	-0.016	26.321	0.555

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.216701	Prob. F(2,59)	0.1180
Obs*R-squared	4.403111	Prob. Chi-Square(2)	0.1106

Sample: 1 64
Included observations: 63
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.110	-0.110	0.8028	0.370
		2	-0.217	-0.231	3.9497	0.139
		3	-0.050	-0.112	4.1212	0.249
		4	0.257	0.198	8.7023	0.069
		5	0.041	0.080	8.8200	0.116
		6	0.022	0.146	8.8541	0.182
		7	-0.203	-0.146	11.878	0.105
		8	0.187	0.139	14.479	0.070
		9	-0.130	-0.220	15.753	0.072
		10	-0.028	-0.061	15.813	0.105
		11	-0.009	-0.015	15.819	0.148
		12	0.237	0.211	20.347	0.061
		13	-0.160	-0.039	22.448	0.049
		14	-0.097	-0.055	23.240	0.056
		15	-0.019	-0.005	23.270	0.079
		16	0.231	0.038	27.939	0.032
		17	-0.101	-0.051	28.851	0.036
		18	-0.058	-0.020	29.158	0.046
		19	-0.022	0.071	29.201	0.063
		20	0.065	-0.094	29.604	0.077
		21	-0.028	0.050	29.679	0.099
		22	0.027	0.009	29.753	0.125
		23	-0.015	0.050	29.776	0.156
		24	0.047	-0.052	30.011	0.184
		25	-0.281	-0.264	38.540	0.041
		26	-0.019	-0.090	38.582	0.053
		27	0.126	-0.034	40.395	0.047
		28	0.050	0.023	40.691	0.057

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic0.442670	Prob. F(2,59)0.6444
Obs*R-squared0.931386	Prob. Chi-Square(2)0.6277

Sample: 1 64
Included observations: 63
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.058	-0.058	0.2247	0.636
		2	-0.099	-0.103	0.8840	0.643
		3	-0.165	-0.180	2.7369	0.434
		4	0.178	0.149	4.9295	0.295
		5	0.063	0.053	5.2110	0.391
		6	0.096	0.115	5.8745	0.437
		7	-0.069	0.011	6.2178	0.515
		8	-0.093	-0.093	6.8660	0.551
		9	-0.072	-0.087	7.2556	0.611
		10	-0.024	-0.112	7.3000	0.697
		11	0.054	0.000	7.5258	0.755
		12	0.141	0.157	9.1297	0.692
		13	-0.179	-0.133	11.741	0.549
		14	-0.111	-0.053	12.775	0.544
		15	-0.034	-0.040	12.874	0.612
		16	0.134	0.011	14.433	0.567
		17	-0.124	-0.145	15.800	0.538
		18	0.091	0.101	16.550	0.554
		19	-0.066	0.006	16.952	0.593
		20	-0.003	-0.018	16.953	0.656
		21	0.063	0.128	17.337	0.691
		22	0.084	0.036	18.033	0.704
		23	0.019	0.019	18.072	0.754
		24	0.009	0.014	18.080	0.799
		25	-0.182	-0.196	21.648	0.656
		26	-0.053	-0.101	21.962	0.691
		27	0.184	0.115	25.816	0.529
		28	-0.015	-0.102	25.843	0.582

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق رقم (6): اختبار تجانس التباين

غزة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic0.038527	Prob. F(1,60)0.8451
Obs*R-squared0.039786	Prob. Chi-Square(1)0.8419

الضفة الغربية

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic0.344844	Prob. F(2,60)0.7097
Obs*R-squared0.715942	Prob. Chi-Square(2)0.6991
Scaled explained SS0.873130	Prob. Chi-Square(2)0.6463

فلسطين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic0.377255	Prob. F(2,60)0.6874
Obs*R-squared0.782396	Prob. Chi-Square(2)0.6762
Scaled explained SS1.242539	Prob. Chi-Square(2)0.5373

ملحق رقم (7): النماذج الرئيسية قبل اضافة العتبات

نموذج غزة

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 09/09/16 Time: 17:42
Sample (adjusted): 2 64
Included observations: 63 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019089	0.014335	1.331609	0.1879
D(LOG(CPIG))	-2.119179	0.886779	-2.389750	0.0200

R-squared	0.085607	Mean dependent var	0.006216
Adjusted R-squared	0.070617	S.D. dependent var	0.109378
S.E. of regression	0.105445	Akaike info criterion	-1.630022
Sum squared resid	0.678238	Schwarz criterion	-1.561986
Log likelihood	53.34569	Hannan-Quinn criter.	-1.603263
F-statistic	5.710907	Durbin-Watson stat	2.392292
Prob(F-statistic)	0.019965		

نموذج الضفة الغربية

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 09/07/16 Time: 23:58
Sample (adjusted): 2 64
Included observations: 63 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.023670	0.009828	2.408468	0.0191
D(LOG(CPIW))	-1.469400	0.689233	-2.131935	0.0370

R-squared	0.069344	Mean dependent var	0.011383
Adjusted R-squared	0.054087	S.D. dependent var	0.064966
S.E. of regression	0.063184	Akaike info criterion	-2.654288
Sum squared resid	0.243528	Schwarz criterion	-2.586252
Log likelihood	85.61008	Hannan-Quinn criter.	-2.627529
F-statistic	4.545149	Durbin-Watson stat	2.216767
Prob(F-statistic)	0.037048		

نموذج فلسطين

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 09/08/16 Time: 00:00
Sample (adjusted): 2 64
Included observations: 63 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.025069	0.009749	2.571532	0.0126
D(LOG(CPIP))	-1.903334	0.781686	-2.434910	0.0178

R-squared	0.088584	Mean dependent var	0.009911
Adjusted R-squared	0.073642	S.D. dependent var	0.061868
S.E. of regression	0.059547	Akaike info criterion	-2.772876
Sum squared resid	0.216295	Schwarz criterion	-2.704840
Log likelihood	89.34561	Hannan-Quinn criter.	-2.746118
F-statistic	5.928787	Durbin-Watson stat	2.108714
Prob(F-statistic)	0.017835		

ملحق رقم (8): النماذج الخاصة بقطاع غزة بعد إضافة العتبات

K=1

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:09
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.024803	0.015439	1.606504	0.1137
D(LOG(CPIG))	-3.130830	1.012647	-3.091730	0.0031
DG1*(FG-1)	0.003166	0.004445	0.712182	0.4793

R-squared	0.155796	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.126174	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100430	Akaike info criterion	-1.710011
Sum squared resid	0.574909	Schwarz criterion	-1.605294
Log likelihood	54.30032	Hannan-Quinn criter.	-1.669050
F-statistic	5.259594	Durbin-Watson stat	2.511872
Prob(F-statistic)	0.008012		

K=2

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:09
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.026800	0.014778	1.813567	0.0750
D(LOG(CPIG))	-3.056342	1.007363	-3.034003	0.0036
DG2*(FG-2)	0.002751	0.004736	0.580867	0.5636

R-squared	0.153296	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.123587	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100578	Akaike info criterion	-1.707054
Sum squared resid	0.576612	Schwarz criterion	-1.602337
Log likelihood	54.21161	Hannan-Quinn criter.	-1.666093
F-statistic	5.159914	Durbin-Watson stat	2.509713
Prob(F-statistic)	0.008717		

K=3

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:10
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.027878	0.014477	1.925744	0.0591
D(LOG(CPIG))	-2.996712	0.996277	-3.007910	0.0039
DG3*(FG-3)	0.002462	0.005080	0.484701	0.6297

R-squared	0.151780	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.122017	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100668	Akaike info criterion	-1.705265
Sum squared resid	0.577644	Schwarz criterion	-1.600548
Log likelihood	54.15795	Hannan-Quinn criter.	-1.664304
F-statistic	5.099758	Durbin-Watson stat	2.510195
Prob(F-statistic)	0.009173		

K=4

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:10
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028293	0.014383	1.967132	0.0540
D(LOG(CPIG))	-2.958021	0.979236	-3.020744	0.0038
DG4*(FG-4)	0.002400	0.005482	0.437807	0.6632

R-squared	0.151138	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.121353	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100706	Akaike info criterion	-1.704509
Sum squared resid	0.578081	Schwarz criterion	-1.599792
Log likelihood	54.13527	Hannan-Quinn criter.	-1.663548
F-statistic	5.074363	Durbin-Watson stat	2.513435
Prob(F-statistic)	0.009373		

K=5

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:12
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028312	0.014347	1.973366	0.0533
D(LOG(CPIG))	-2.963282	0.960138	-3.086310	0.0031
DG5*(FG-5)	0.002976	0.005951	0.500174	0.6189

R-squared	0.152005	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.122251	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100655	Akaike info criterion	-1.705531
Sum squared resid	0.577490	Schwarz criterion	-1.600814
Log likelihood	54.16594	Hannan-Quinn criter.	-1.664571
F-statistic	5.108705	Durbin-Watson stat	2.517392
Prob(F-statistic)	0.009103		

K=6

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:13
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028422	0.014324	1.984163	0.0521
D(LOG(CPIG))	-2.958148	0.954476	-3.099238	0.0030
DG6*(FG-6)	0.003329	0.006590	0.505112	0.6154

R-squared	0.152079	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.122327	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100651	Akaike info criterion	-1.705618
Sum squared resid	0.577440	Schwarz criterion	-1.600901
Log likelihood	54.16854	Hannan-Quinn criter.	-1.664657
F-statistic	5.111619	Durbin-Watson stat	2.521149
Prob(F-statistic)	0.009081		

K=7

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/07/16 Time: 23:50
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028602	0.014323	1.996834	0.0506
D(LOG(CPIG))	-2.921262	0.954626	-3.060110	0.0034
DG7*(FG-7)	0.003034	0.007421	0.408783	0.6842

R-squared	0.150773	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.120976	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100728	Akaike info criterion	-1.704079
Sum squared resid	0.578329	Schwarz criterion	-1.599362
Log likelihood	54.12237	Hannan-Quinn criter.	-1.663118
F-statistic	5.059938	Durbin-Watson stat	2.520579
Prob(F-statistic)	0.009488		

K=8

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/07/16 Time: 23:50
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028794	0.014322	2.010486	0.0491
D(LOG(CPIG))	-2.871880	0.953586	-3.011663	0.0039
DG8*(FG-8)	0.002367	0.008428	0.280848	0.7798

R-squared	0.149460	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.119617	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100806	Akaike info criterion	-1.702535
Sum squared resid	0.579223	Schwarz criterion	-1.597817
Log likelihood	54.07604	Hannan-Quinn criter.	-1.661574
F-statistic	5.008144	Durbin-Watson stat	2.518395
Prob(F-statistic)	0.009915		

K=9

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:14
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028937	0.014320	2.020811	0.0480
D(LOG(CPIG))	-2.821783	0.950499	-2.968740	0.0044
DG9*(FG-9)	0.001447	0.009651	0.149977	0.8813

R-squared	0.148620	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.118747	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100856	Akaike info criterion	-1.701546
Sum squared resid	0.579796	Schwarz criterion	-1.596829
Log likelihood	54.04639	Hannan-Quinn criter.	-1.660586
F-statistic	4.975044	Durbin-Watson stat	2.514767
Prob(F-statistic)	0.010198		

K=10

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:14
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.029049	0.014316	2.029129	0.0471
D(LOG(CPIG))	-2.769672	0.944847	-2.931343	0.0049
DG10*(FG-10)	7.69E-05	0.011173	0.006883	0.9945

R-squared	0.148284	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.118399	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100875	Akaike info criterion	-1.701153
Sum squared resid	0.580024	Schwarz criterion	-1.596435
Log likelihood	54.03458	Hannan-Quinn criter.	-1.660192
F-statistic	4.961868	Durbin-Watson stat	2.509854
Prob(F-statistic)	0.010313		

K=11

Dependent Variable: D(LOG(GDPG))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:15
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.029061	0.014309	2.030993	0.0469
D(LOG(CPIG))	-2.761224	0.945037	-2.921815	0.0050
DG11*(FG-11)	-0.000230	0.013222	-0.017370	0.9862

R-squared	0.148288	Mean dependent var	0.010432
Adjusted R-squared	0.118403	S.D. dependent var	0.107436
S.E. of regression	0.100875	Akaike info criterion	-1.701157
Sum squared resid	0.580022	Schwarz criterion	-1.596440
Log likelihood	54.03471	Hannan-Quinn criter.	-1.660196
F-statistic	4.962017	Durbin-Watson stat	2.509059
Prob(F-statistic)	0.010312		

ملحق رقم (9): النماذج الخاصة بالضفة الغربية بعد إضافة العتبات

K=1

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:17
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.011190	0.012791	0.874771	0.3854
D(LOG(CPIW))	-1.739517	0.775242	-2.243837	0.0287
DW1*(FW-1)	0.005648	0.003798	1.487151	0.1425

R-squared	0.087246	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.055219	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062756	Akaike info criterion	-2.650430
Sum squared resid	0.224481	Schwarz criterion	-2.545713
Log likelihood	82.51290	Hannan-Quinn criter.	-2.609469
F-statistic	2.724171	Durbin-Watson stat	2.261814
Prob(F-statistic)	0.074146		

K=2

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:17
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.014718	0.011503	1.279531	0.2059
D(LOG(CPIW))	-1.715198	0.768113	-2.233003	0.0295
DW2*(FW-2)	0.006113	0.004088	1.495155	0.1404

R-squared	0.087613	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.055600	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062743	Akaike info criterion	-2.650833
Sum squared resid	0.224391	Schwarz criterion	-2.546116
Log likelihood	82.52499	Hannan-Quinn criter.	-2.609872
F-statistic	2.736758	Durbin-Watson stat	2.269969
Prob(F-statistic)	0.073299		

K=3

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:17
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.017918	0.010640	1.684102	0.0976
D(LOG(CPIW))	-1.682149	0.755815	-2.225609	0.0300
DW3*(FW-3)	0.006892	0.004451	1.548389	0.1271

R-squared	0.090102	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.058176	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062657	Akaike info criterion	-2.653565
Sum squared resid	0.223779	Schwarz criterion	-2.548847
Log likelihood	82.60694	Hannan-Quinn criter.	-2.612604
F-statistic	2.822196	Durbin-Watson stat	2.273656
Prob(F-statistic)	0.067810		

K=4

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:18
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019797	0.010277	1.926299	0.0591
D(LOG(CPIW))	-1.667131	0.741318	-2.248874	0.0284
DW4*(FW-4)	0.008684	0.005047	1.720789	0.0907

R-squared	0.098655	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.067029	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062362	Akaike info criterion	-2.663009
Sum squared resid	0.221675	Schwarz criterion	-2.558291
Log likelihood	82.89026	Hannan-Quinn criter.	-2.622048
F-statistic	3.119403	Durbin-Watson stat	2.275536
Prob(F-statistic)	0.051808		

K=5

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:20
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.020908	0.010154	2.058963	0.0441
D(LOG(CPIW))	-1.657634	0.733648	-2.259442	0.0277
DW5*(FW-5)	0.010981	0.006000	1.830222	0.0724

R-squared	0.104459	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.073036	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062161	Akaike info criterion	-2.669468
Sum squared resid	0.220248	Schwarz criterion	-2.564751
Log likelihood	83.08405	Hannan-Quinn criter.	-2.628508
F-statistic	3.324324	Durbin-Watson stat	2.292803
Prob(F-statistic)	0.043096		

K=6

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:20
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022096	0.010139	2.179301	0.0335
D(LOG(CPIW))	-1.623722	0.732648	-2.216236	0.0307
DW6*(FW-6)	0.012588	0.007202	1.747779	0.0859

R-squared	0.100060	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.068483	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062314	Akaike info criterion	-2.664569
Sum squared resid	0.221330	Schwarz criterion	-2.559851
Log likelihood	82.93706	Hannan-Quinn criter.	-2.623608
F-statistic	3.168770	Durbin-Watson stat	2.306175
Prob(F-statistic)	0.049555		

K=7

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:21
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022414	0.010190	2.199527	0.0319
D(LOG(CPIW))	-1.567354	0.733386	-2.137149	0.0369
DW7*(FW-7)	0.013618	0.008778	1.551446	0.1263

R-squared	0.090247	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.058326	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062652	Akaike info criterion	-2.653724
Sum squared resid	0.223743	Schwarz criterion	-2.549007
Log likelihood	82.61172	Hannan-Quinn criter.	-2.612763
F-statistic	2.827193	Durbin-Watson stat	2.308692
Prob(F-statistic)	0.067502		

K=8

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:21
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022405	0.010236	2.188902	0.0327
D(LOG(CPIW))	-1.509735	0.732063	-2.062302	0.0437
DW8*(FW-8)	0.015129	0.011007	1.374510	0.1747

R-squared	0.082249	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.050048	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.062927	Akaike info criterion	-2.644971
Sum squared resid	0.225710	Schwarz criterion	-2.540254
Log likelihood	82.34914	Hannan-Quinn criter.	-2.604011
F-statistic	2.554190	Durbin-Watson stat	2.307864
Prob(F-statistic)	0.086627		

K=9

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:23
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022404	0.010273	2.180740	0.0333
D(LOG(CPIW))	-1.459999	0.730660	-1.998191	0.0505
DW9*(FW-9)	0.017423	0.014411	1.209003	0.2317

R-squared	0.075537	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.043100	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.063157	Akaike info criterion	-2.637684
Sum squared resid	0.227361	Schwarz criterion	-2.532967
Log likelihood	82.13052	Hannan-Quinn criter.	-2.596723
F-statistic	2.328708	Durbin-Watson stat	2.307199
Prob(F-statistic)	0.106623		

K=10

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:23
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022455	0.010270	2.186610	0.0329
D(LOG(CPIW))	-1.464828	0.730896	-2.004154	0.0498
DW10*(FW-10)	0.025321	0.020694	1.223555	0.2262

R-squared	0.076096	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.043679	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.063138	Akaike info criterion	-2.638289
Sum squared resid	0.227223	Schwarz criterion	-2.533572
Log likelihood	82.14868	Hannan-Quinn criter.	-2.597329
F-statistic	2.347375	Durbin-Watson stat	2.312006
Prob(F-statistic)	0.104800		

K=11

Dependent Variable: D(LOG(GDPW))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:24
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022597	0.010268	2.200638	0.0318
D(LOG(CPIW))	-1.466334	0.731128	-2.005577	0.0497
DW11*(FW-11)	0.043683	0.035683	1.224178	0.2259

R-squared	0.076121	Mean dependent var	0.011490
Adjusted R-squared	0.043704	S.D. dependent var	0.064564
S.E. of regression	0.063137	Akaike info criterion	-2.638315
Sum squared resid	0.227217	Schwarz criterion	-2.533598
Log likelihood	82.14946	Hannan-Quinn criter.	-2.597355
F-statistic	2.348180	Durbin-Watson stat	2.323112
Prob(F-statistic)	0.104722		

ملحق رقم (10): النماذج الخاصة بفلسطين بعد إضافة العتبات

K=1

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:08
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.016736	0.011265	1.485609	0.1429
D(LOG(CPIP))	-2.878052	0.888120	-3.240612	0.0020
DP1*(FP-1)	0.007627	0.003725	2.047500	0.0452

R-squared	0.159047	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.129540	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.057177	Akaike info criterion	-2.836618
Sum squared resid	0.186346	Schwarz criterion	-2.731901
Log likelihood	88.09855	Hannan-Quinn criter.	-2.795658
F-statistic	5.390117	Durbin-Watson stat	2.273902
Prob(F-statistic)	0.007178		

K=2

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 15:24
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022015	0.010268	2.144047	0.0363
D(LOG(CPIP))	-2.804876	0.871988	-3.216644	0.0021
DP2*(FP-2)	0.007947	0.003895	2.040261	0.0460

R-squared	0.158640	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.129119	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.057191	Akaike info criterion	-2.836135
Sum squared resid	0.186436	Schwarz criterion	-2.731417
Log likelihood	88.08404	Hannan-Quinn criter.	-2.795174
F-statistic	5.373729	Durbin-Watson stat	2.276216
Prob(F-statistic)	0.007278		

K=3

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:43
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.025517	0.009891	2.579706	0.0125
D(LOG(CPIP))	-2.783317	0.859557	-3.238082	0.0020
DP3*(FP-3)	0.009147	0.004330	2.112560	0.0390

R-squared	0.162750	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.133373	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.057051	Akaike info criterion	-2.841032
Sum squared resid	0.185525	Schwarz criterion	-2.736314
Log likelihood	88.23095	Hannan-Quinn criter.	-2.800071
F-statistic	5.540014	Durbin-Watson stat	2.262357
Prob(F-statistic)	0.006330		

K=4

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:43
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.027422	0.009802	2.797669	0.0070
D(LOG(CPIP))	-2.757375	0.847127	-3.254972	0.0019
DP4*(FP-4)	0.010999	0.005027	2.187837	0.0328

R-squared	0.167137	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.137913	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.056901	Akaike info criterion	-2.846285
Sum squared resid	0.184553	Schwarz criterion	-2.741567
Log likelihood	88.38854	Hannan-Quinn criter.	-2.805324
F-statistic	5.719300	Durbin-Watson stat	2.259778
Prob(F-statistic)	0.005449		

K=5

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:43
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028211	0.009854	2.862901	0.0059
D(LOG(CPIP))	-2.630379	0.837253	-3.141677	0.0027
DP5*(FP-5)	0.012158	0.005998	2.026860	0.0474

R-squared	0.157890	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.128342	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.057216	Akaike info criterion	-2.835243
Sum squared resid	0.186602	Schwarz criterion	-2.730526
Log likelihood	88.05729	Hannan-Quinn criter.	-2.794282
F-statistic	5.343542	Durbin-Watson stat	2.276372
Prob(F-statistic)	0.007465		

K=6

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 15:28
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028643	0.009938	2.882062	0.0056
D(LOG(CPIP))	-2.540489	0.840647	-3.022065	0.0038
DP6*(FP-6)	0.013297	0.007482	1.777232	0.0809

R-squared	0.144597	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.114583	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.057666	Akaike info criterion	-2.819581
Sum squared resid	0.189548	Schwarz criterion	-2.714864
Log likelihood	87.58744	Hannan-Quinn criter.	-2.778621
F-statistic	4.817622	Durbin-Watson stat	2.258952
Prob(F-statistic)	0.011665		

K=7

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 15:29
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028815	0.010077	2.859596	0.0059
D(LOG(CPIP))	-2.388906	0.848947	-2.813963	0.0067
DP7*(FP-7)	0.012532	0.009650	1.298717	0.1993

R-squared	0.123143	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.092376	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.058385	Akaike info criterion	-2.794810
Sum squared resid	0.194302	Schwarz criterion	-2.690093
Log likelihood	86.84431	Hannan-Quinn criter.	-2.753850
F-statistic	4.002446	Durbin-Watson stat	2.253564
Prob(F-statistic)	0.023630		

K=8

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 16:44
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028900	0.010134	2.851764	0.0060
D(LOG(CPIP))	-2.311494	0.847359	-2.727880	0.0085
DP8*(FP-8)	0.013913	0.012709	1.094769	0.2782

R-squared	0.115788	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.084763	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.058629	Akaike info criterion	-2.786458
Sum squared resid	0.195932	Schwarz criterion	-2.681740
Log likelihood	86.59373	Hannan-Quinn criter.	-2.745497
F-statistic	3.732095	Durbin-Watson stat	2.258094
Prob(F-statistic)	0.029982		

K=9

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 15:30
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028689	0.010172	2.820304	0.0066
D(LOG(CPIP))	-2.228026	0.844234	-2.639108	0.0107
DP9*(FP-9)	0.015263	0.017650	0.864741	0.3908

R-squared	0.108887	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.077619	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.058858	Akaike info criterion	-2.778682
Sum squared resid	0.197461	Schwarz criterion	-2.673965
Log likelihood	86.36047	Hannan-Quinn criter.	-2.737722
F-statistic	3.482460	Durbin-Watson stat	2.257892
Prob(F-statistic)	0.037419		

K=10

Dependent Variable: D(LOG(GDPP))
Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 15:30
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028687	0.010189	2.815465	0.0067
D(LOG(CPIP))	-2.213186	0.846883	-2.613331	0.0114
DP10*(FP-10)	0.022938	0.028848	0.795128	0.4298

R-squared	0.107100	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.075770	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.058917	Akaike info criterion	-2.776680
Sum squared resid	0.197857	Schwarz criterion	-2.671962
Log likelihood	86.30039	Hannan-Quinn criter.	-2.735719
F-statistic	3.418466	Durbin-Watson stat	2.261078
Prob(F-statistic)	0.039617		

K=11

Method: Least Squares
Date: 08/05/16 Time: 15:31
Sample (adjusted): 5 64
Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028431	0.010247	2.774597	0.0075
D(LOG(CPIP))	-2.107514	0.847173	-2.487702	0.0158
DP11*(FP-11)	0.030634	0.070394	0.435175	0.6651

R-squared	0.100186	Mean dependent var	0.011216
Adjusted R-squared	0.068613	S.D. dependent var	0.061284
S.E. of regression	0.059144	Akaike info criterion	-2.768966
Sum squared resid	0.199389	Schwarz criterion	-2.664249
Log likelihood	86.06897	Hannan-Quinn criter.	-2.728005
F-statistic	3.173202	Durbin-Watson stat	2.251940
Prob(F-statistic)	0.049358		